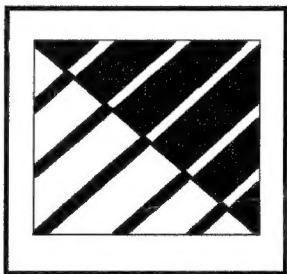


# خمس سنوات على اتفاق أوسلو

قيس عبد الكريم (أبو تيلي)  
فهد سليمان  
تيسير خالد  
داود تلحمي



شركة دار الشهد العربي للطباعة والنشر

للنشر والتوزيع والخدمات الطباعة

الأوائل





خمیس سنوات  
على اتفاق أوسلو

الكتاب: اتفاق أوسلو في عامه الخامس  
الكتاب: المكتب السياسي للجهة  
الديمقراطية لتحرير فلسطين  
الطبعة الأولى: ٢٠٠١م

---

#### جميع الحقوق محفوظة

---

شركة التقدم العربي  
للصحافة والطباعة والنشر - بيروت  
الأوائل للنشر والتوزيع  
سورية - دمشق / ص.ب ٣٣٩٧

---

#### التنضيد الإلكتروني

دار الشجرة للخدمات الطباعة  
دمشق - ③ : ١٣٢٠٧٧٥  
ص.ب : ٣١٦٩١

---

التصميم والخراج الفني: منال وليد غنيم  
تصميم الغلاف الخارجي: عز الدين إبراهيم

---

فهد سليمان

قيس عبد الكريم (ابو ليلى)

داود تلحمي

تيسير خالد



## قبل القراءة...

اتفاق اوسلو، وبعد مرور خمس سنوات على توقيعها يختلف عنه كما ولد في سنته الأولى.

فالاتفاق، وكما هو معروف، لم يعد مجرد نصوص تحتاج لتفسير أو تخضع للتأويل، بل صار عملية سياسية لها آلياتها وتداعياتها وتعبيراتها اليومية، امتدت لتطال مجمل اوضاع الحركة الوطنية الفلسطينية، واوضاع المجتمع الفلسطيني، في الوطن والشتات.

كما خرجت العملية التفاوضية من اطارها الزمني كما كان مفترضاً، وفقاً لنصوص الاتفاق، وصارت مرهونة بموازين القوى المختلفة كثيراً لصالح الجانب الاسرائيلي. لذلك بقيت معلقة قضايا هامة من المرحلة الانتقالية، يعطل الاحتلال الاسرائيلي تنفيذها ويتهرب من استحقاقاتها نظراً لما فيها من سمات «سياسية» لصالح الجانب الفلسطيني، كمرقأ غزة ومطارها، والممر الأمن بين الضفة والقطاع، واستكمال اعادة الانتشار في الضفة الغربية...

ومن ابرز تداعيات العام الخامس من حياة اتفاق اوسلو، أنه فضلاً عن كونه يعيش العام الأخير من مرحلته الانتقالية، قاد إلى قيام سلطة فلسطينية على اجزاء من الضفة والقطاع، الأمر الذي أدخل على برنامج الحركة الوطنية الفلسطينية تعديلاً جوهرياً. فمن جهة لا زالت تعيش مرحلة التحرر الوطني، إلى أن يحمل الاحتلال عصاه ويرحل من فوق الارض الفلسطينية المحتلة في الخامس من حزيران

(يونيو) ١٩٦٧، بما فيها القدس، عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة، ومن جهة أخرى ادخلت على برنامجها من التعديل بما يستجيب للنضالات الشعبية المطالبة والديمقراطية في مواجهة السلطة القائمة، وصونا للحقوق الإجتماعية والديمقراطية للمواطن الفلسطيني. بما في ذلك حقه في بناء مؤسسات المجتمع المدني بديلاً لعسكرة المجتمع ربحاً بحقه في مواصلة النضال ضد الاحتلال بشتى الأساليب الكفاحية التي تضمنها له شرعة حقوق الإنسان والاعراف والقوانين الدولية.

الكتاب بين أيدينا قراءة لمرور خمسة أعوام على أوصلو، وما أصاب الوضع الفلسطيني، بشقيه الوطني والمجتمعي من تداعيات.

الناشر



**المرحلة الانتقالية  
على أبواب عامها الأخير**

**فهد سليمان**

**تيسير خالد**



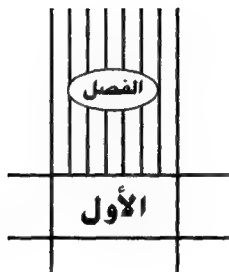
## تقديمه ..

إلى جانب مراجعته لمسيرة العمل الوطني الفلسطيني منذ توقيع اتفاق أوسلو والتقدم البطيء والمتعثر في تطبيق المرحلة الانتقالية التي أوشكت أن تطوي عامها الرابع (في ١٩٩٨/٥/٤) لتقف - بحسب الاتفاق - على أبواب عامها الخامس والآخر، يضم هذا المحور محاولة جادة وجريئة، هي الأولى من نوعها في الفكر السياسي الفلسطيني لتحليل البنية الطبقية للسلطة الفلسطينية، بكل ما يفترض ذلك من علاقات ومهام جديدة.

كما يحمل رؤية متجددة لمتطلبات المواجهة في المرحلة القادمة. إذ يجمع بين برنامج مجابهة الاحتلال بأوسع حركة شعبية موحدة (باعتبار هذه المجابهة هي الحلقة المركزية في المشروع الوطني البديل)، وبين التصدي لسياسات السلطة الفلسطينية ببرنامج عمل شعبي ديمقراطي، مدركاً أن التفاعل بين البرنامجين بحركة جدلية متصاعدة سيفتح آفاقاً جديدة أمام الحركة الشعبية الفلسطينية. فبقدر ما تتصاعد نضالات الحركة الشعبية ضد الاحتلال، بقدر ما تتعزز قدرتها على لجم سياسات السلطة والضغط عليها للتراجع عن الاتفاقات المجحفة والتحرر من إملاءاتها. وبقدر ما تنجح هذه الحركة في الضغط على السلطة بقدر ما تنسج لنفسها مساحات إضافية لمواجهة الاحتلال، وصولاً إلى تجديد الانتفاضة، واعتماد استراتيجية سياسية تضمن للشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية المشروعة.

الناشر





**المسار المتعثر للتسوية**



## (I)

### اتفاقات أوسلو في إطارها الدولي والإقليمي

توّجت اتفاقات أوسلو جهود الولايات المتحدة على امتداد عقدين من الزمن لاحتواء الحركة الوطنية الفلسطينية وجذب اليمين ويمين الوسط بزعامة القيادة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد «تأهيلها»، إلى التسليم بالعناصر الرئيسية للرواية الإسرائيلية - الأميركية في حل المسألة الوطنية الفلسطينية في ظرف شهد انهيار التوازن الدولي بفتصار الحلف الإمبريالي في الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي واختلال التوازن الإقليمي في المنطقة بفعل حرب الخليج الثانية وانهيار التضامن للرسمي العربي. وقد عادت سياسة القيادة الفلسطينية الرسمية على القضية الوطنية بأضرار فادحة نتيجة الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها مع حكومة إسرائيل، والتي حاولت تسويقها كفضل الخيارات الممكنة (أو كمبراجباري) في ظل الظروف الإقليمية والدولية السائدة، وباعتبارها تشكل منخلاً لإنهاء معاناة الاحتلال وإحلال السلام والتأسيس لقيام دولة فلسطينية، أو أنه لا مناص من الانخراط في عملية أوسلو وتطبيقها والسعي إلى تطويرها ورفع سقفها من «لخطها».

لكن الوقائع أثبتت منذ التوقيع على الاتفاق «حول إعلان المبادئ» (١٩٩٣/٩/١٣)، إن عملية أوسلو بعد انقضاء ما يزيد على أربع سنوات على انطلاقها والاتفاقيات التسع (وآخرها بروتوكول الخليل في ١٩٩٧/١/١٧) التي عقدت في إطارها، لم تؤد إلى تطوير العملية من داخلها بل خفضت سقفها المخفوض أصلاً، كما أنها لم تقُد إلى مقدمات الدولة المستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ (ناهيك عن سائر الحقوق الوطنية)، والمؤكد أنها لن تقود إليها إن لم يُستعص عن السياسة الفلسطينية الرسمية المتبعة حتى الآن

(مبادرة فريق أوسلو) واستراتيجيتها التفاوضية بمبادرة واستراتيجية أخرى.

إن ما ينجم عن الاتفاقيات وتطبيقاتها، لا يتعلق بالنوايا والرغبات ولا بنمط الأداء المياسي أو البراعة في التفاوض وتفسير النصوص.. إنما يتعلق، أساساً، بإطار الحل الذي تحدده الاتفاقيات، مرجعية هذا الإطار (بحسب قرارات الشرعية الدولية أم بمعزل عنها)، بالطرف أو الأطراف الضامنة، بنسبة القوى عند التنفيذ واتجاه تطورها بعد ذلك.. وفي الحالة الموصوفة، فهو إطار حل محكوم للمصف الإسرائيلي، بمعزل عن النوايا الذاتية والادعاءات المضللة. وإذا أخذنا بالاعتبار أن نسبة القوى هذه ندهورت في سياق مفاوضات مديدة بسقوف زمنية «غير مقدمة»، مفاوضات متعاقبة للمراحل، تنطلق كل واحد منها من التنازلات التي سبقت.. لانتضحت، وكان من المفترض أن تتضح سلفاً، المخاطر البالغة للعملية السياسية التي انخرطت فيها القيادة الرسمية الفلسطينية (فريق أوسلو) على الحقوق والقضية الوطنية التي بات الشعب يتكلمها الآن ومعه أوسع القوى والأوساط.

وبشئ من التدقيق يتضح أنه فيما يتعلق بالمفاوضات حول ترتيبات «المرحلة الانتقالية» (فائدة الصلة بمرجعية قرارات الشرعية الدولية)، فإن الإنترامت التي يفرضها الاتفاق على للطرف الفلسطيني للمنخرط فيه: وقف المقاومة والالتزام بقمعها، التخلي عن الانتفاضة، التعاون الأمني، التسليم بالتبعية الاقتصادية الكاملة، تجريد المطالبة بالجوانب الجوهرية من الحقوق الوطنية حتى مفاوضات الوضع الدائم، التعاون مع إسرائيل لتطبيع علاقاتها مع العالم العربي.. إن هذه الإنترامات أدت وتؤدي إلى تجريد الطرف الفلسطيني من معظم أشكال ووسائل الضغط المؤثرة على الاحتلال، وإلى تقويض لأركان البرنامج الوطني المشترك بما يسميه من انقسام سياسي عميق، هذا فضلاً عن تمزيق التماسك العربي، لقد مكّن هذا إسرائيل وما زال، من أن تفرض على طرف فلسطيني ضعيف مفهومها الخاص لترتيبات المرحلة الانتقالية على قاعدة اعتصار أقصى ما يمكن من تنازلات والالتزام بأقل ما يمكن من استحقاقات.

أما بالنسبة لقضايا الوضع الدائم التي تشكل جوهر القضية والحقوق الوطنية



الفلسطينية (القدس، اللاجئين، المستوطنات، المصير النهائي للضفة والقطاع..)، فإن الاتفاق الذي يوجّل البدء بالتفاوض حولها لمدة سنتين (انقضت حتى الآن أربع سنوات دون أن تبدأ) هو تأجيل للمفاوضات وليس لمراكمة الوقائع التي تؤثر بنتيجتها. والذي يراكم هذه الوقائع هو إسرائيل بطبيعة الحال حيث يوفر لها هذا التأجيل، في ضوء غياب أي اتفاق يقدها ونسبة قوى راجحة لصالحها، إمكانية لأن تقرر سلفاً بجانب وتؤثر على نحو واضح بجانب آخر في القضايا المطروحة «نظرياً» للتفاوض، من خلال خلق وقائع على الأرض: نهويد القدس، تكثيف الاستيطان وتوسيع نطاقه، تعزيز مواقعها الدولية، تهيئة الالتزام الدولي بإزاء حقوق الشعب الفلسطيني وبدلية تآكل في قرارات الشرعية الدولية، المشروع بفتح بوابات التطبيع.. لقد حول اتفاق أوسلو للضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة وهي أراض محتلة بحكم قرارات للشرعية الدولية إلى «أراض متنازع عليها». الأمر الذي يضيء، ضمناً، شرعية على مطالب إسرائيل بهذه الأراضي ويؤسس لتقسيمها اللاحق بين طرفين لقواهما هو إسرائيل.

في ضوء ما ذكر يبقى السؤال: لماذا أقدمت القيادة الفلسطينية الرسمية المنتفذة في فرار منظمة التحرير الفلسطينية على ولوج هذا الطريق للوعر؟

لقد انطلقت حركة التحرر الوطني الفلسطينية المعاصرة في مطلع الستينات بقيادة نخب منبثقة من شرائح البرجوازية الوطنية والوسطى، في سياق وضع دولي شهد صعوداً لحركات التحرر الوطني التي تقودها البرجوازية الوطنية في ظل التوازن الدولي الذي أحرزه الاتحاد السوفييتي، وهو في أوج ازدهار تجربته حينذاك، في مواجهة الحلف الإمبريالي. ولكن للمتغيرات العميقة التي طرأت على بنية العالم الرأسمالي في السبعينات والثمانينات، باتجاه العولمة المتزايدة، ولتكوين المضطرب لرأس المال، كانت تتطوي على تعمق السمات الكومبرادورية للبرجوازيات للقائدة لحركات التحرر الوطني في بلدان العالم الثالث وميلها إلى إعادة الاندماج من موقع التبعية بالنظام الرأسمالي العالمي.

وفي سياق هذا التحول، وبفعل تعمق تشابك المصالح بينها وبين البرجوازيات

الكومبرادورية العربية ورأس المال الاحتكاري في المراكز الإمبريالية، بدأت الشريحة اليمينية المهيمنة على مركز القيادة في الحركة الوطنية المؤطرة في م.ت.ف. تبدي منذ مطلع الثمانينات ميلا واضحا نحو التمازج مع مخططات التسمية الأميركية التي تحدثت معالمها حينذاك في اتفاقيات كامب ديفيد ومشروع ريغان، وتتجه نحو البحث عن نقاط تقاطع تضمن لنفسها، ولما تمثله من مصالح طبقية ضيقة، موقعا ما في إطار هذه المخططات. غير أن ميزان القوى الذي كان قائما داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، في ظل التوازن الدولي والإقليمي الذي سبق نهاية الحرب الباردة، بقي يشكل قيادا على هذه الشريحة اليمينية ويلجم اندفاعها نحو خيارها الفئوي الأثني ويعمل عليها مسيطرة الاجماع الوطني القائم على البرنامج الوطني المشترك.

مطلع التسعينات شهد انهيار التوازن الدولي باقتصار الحلف الامبريالي في الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي واندفاع الولايات المتحدة نحو استئلال زعامتها للحلف الإمبريالي المنتصر وتوظيفها في محاولة إقامة «نظام عالمي جديد» ذي قطب واحد يستكمل ويكرس هيمنتها الكونية، كما شهد اختلال التوازن الإقليمي في المنطقة بفعل نتائج حرب الخليج الثانية وانهيار التضامن العربي الرسمي، مما شكل فرصة انتهزتها واشنطن للاندفاع نحو مشروع إقامة نظام إقليمي شرق أوسطي جديد يشكل ركيزة من ركائز النظام الدولي الجديد الذي تسعى إلى فرضه على العالم.

لزلزال الذي غير وجه العالم بفعل هذه التحولات، أدى إلى تغيير عميق في خارطة اصطافات القوى الإقليمية والطبقية في المنطقة العربية، انعكس بدوره على توازنات القوى لدخل الحركة الوطنية الفلسطينية. في ظل هذا الوضع باتت الشريحة الليبروفراطوية الكومبرادورية المهيمنة على مركز القرار في م.ت.ف. ترى مصيرها ومصالحها وثيقة الارتباط بمحاولتها الاضرار، من موقع التبعية، في الترتيبات الأميركية لنظام إقليمي جديد، وبالبحث لنفسها عن موقع - مهما يكن متواضعا وتلبعا - في إطار هذه الترتيبات، حتى لو كان ذلك يعني التقلت من قيود

الإجماع الوطني وفك الائتلاف الوطني القائم في م.ت.ف. وإلغاء البرنامج المشترك، وبطال الاختلال في ميزان القوى الدولي والإقليمي يمكنها من التغلب من كل هذا والانفراج نحو خيارها القوي الأثني الخالص رغم ما ينطوي عليه من مخاطر تتهدد الحقوق والقضية الوطنية.

لم يكن الاختلال في ميزان القوى الدولي والإقليمي هو الذي يضع الشعب الفلسطيني أمام خيار إجباري وحيد هو خيار الانخراط في عملية التسوية الأميركية بشروطها المجحفة. إن انهيار التوازن الدولي القديم لم يقدِّم بعد إلى تشكل نظام عالمي جديد. إن إعلانات واشنطن بهذا الشأن ومحاولاتها لفرص هذا النظام تصطدم بمقاومة ملموسة في بقاع عديدة من العالم، كما تصطدم بالتناقضات التي تتفاقم بين الأقطاب داخل الحلف الإمبريالي نفسه. وفي منطقتنا كان ولا يزال واضحاً أنه، رغم الخلل في ميزان القوى الدولي والإقليمي، فإن الحركة الوطنية الفلسطينية بقيت تحتفظ بعامل قوة رئيسي ينبثق من قدرتها على تعطيل مسار الحل الإسرائيلي - الأمريكي ما لم يستجيب للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، فيدون حل فلسطيني - إسرائيلي لا سبيل إلى فتح الطريق لحلول عربية - إسرائيلية يركز إليها النظام شرق الأوسط الجديد.

إن التفريط بعامل القوة هذا بفتح الطريق أمام الحل الإسرائيلي - الأمريكي من خلال التسليم باتفاقيات أوسلو، لم يكن خياراً إجبارياً يمليه الخلل في موازين القوى الدولية والإقليمية، بل لقد كان انعكاساً للمصالح الأثنية الضيقة للشريحة البيروقراطية - الكومبرادورية المتلصقة بالاندماج من موقع التبعية في ترتيبات النظام شرق الأوسط الجديد، والتي وجدت في خلل التوازن الدولي الإقليمي فرصة للتخلص من موجبات والتزامات الائتلاف الوطني والإفلات من البرنامج المشترك.

ضمن هذه الأجواء والتقديرات بما تعكسه من مصالح طبقية وخبرات اجتماعية وسياسية أقدمت القيادة الرسمية المنفذة في م.ت.ف. على قرارها الذي افتتح مرحلة نوعياً مختلفة في تاريخ النضال الوطني الفلسطيني، وذلك بالتوقيع

على اتفاق أوسلو والاتخراط بالعملية السياسية التي ترتبت عليه.

والآن بعد مضي أكثر من أربع سنوات على إطلاق هذه العملية تأتي تطورات الأحداث في المنطقة وعلى الصعيد العالمي وما ذهبت إليه الاتفاقيات المشتقة من اتفاق أوسلو الأساس (حول اعلان المبادئ) وتطبيقاتها، لتدهض مقولة: أوسلو الخيار الوحيد أو أوسلو الممر الإجباري. إن وفائع الحياة تؤكد أن أوسلو، صيغة وتطبيقاً، لم يكن خياراً وحيداً ولا ممراً اجبارياً، بل كان الخيار الأسوأ للجانب الفلسطيني، حتى في ظل الظروف الفلسطينية والإقليمية والدولية التي سادت حينذاك.

## (2)

### اتفاقات أوسلو من حزب العمل إلى الليكود أربع سنوات من المسار المتعثر

١- وفّر اتفاق أوسلو وضعاً قوياً ومريحاً، إقليمياً ودولياً، للحكومة الإسرائيلية بقيادة حزب العمل ورنيسة اسحق رابين، لكي تمضي على المسار الفلسطيني في مراكمة الوقائع السياسية والخطوات العملية التي تسمح لها، إلى حد بعيد، بفرض تصورها للحل الدائم. وهو حل قائم، بجده الأدنى، على ضم القدس الكبرى والكتل الاستيطانية كثيفة السكان أو ذات الموقع الحيوي والمناطق المحاذية «للخط الأخضر»، وتعيين غور الأردن حدوداً أمنية لإسرائيل، ووضع اليد على مصادر المياه، ومنع اللاجئين والنازحين من العودة تنفيذاً لمخطط النواطين.. وانطلاقاً من هذا الحد الأدنى، لبقت حكومة حزب العمل قضايا رئيسية مفتوحة على بحث لاحق، ومنها الوضع السياسي للكيان الفلسطيني على جزء من الأراضي المحتلة عام ٦٧ (الذي سيكون حتماً منقوص السيادة) وبطاق ولايته والإطار الذي سوف ينظم وضعه إقليمياً (بتجاه الأردن وإسرائيل).

وفي هذا السياق فرضت الحكومة الإسرائيلية جدولتها الخاصة لتنفيذ بنود الاتفاق بدعوى أن سقوطه للزمنية «غير مقننة» (تأخر الإنسحاب من المدن الممت في الضفة ١٨ شهراً، وإعادة الانتشار في الخليل ١٢ شهراً.. ونفقت هذه الحكومة نحو توقيع المفاوضات والاتفاقات ضمن فترة الترتيبات الانتقالية (بلغ عددها حتى اللحظة تسعة اتفاقات).. ورحلت عملياً العديد من القضايا الانتقالية إلى جدول أعمال الوضع الدائم (النازحون، المياه، الاحتفاظ بالإدارة المدنية التابعة للحكم العسكري الإسرائيلي..). ورفعت حكومة حزب العمل من وتيرة الاستيطان (تمت مصادرة ٣٥٠ ألف دونم من أرض الضفة وازداد المستوطنون بنسبة ٥٠٪ في

الفترة بين ٩٣ و ٩٦)، ومرّعت بإجراءات تهويد القدس وتوسيع حدودها بالنواصل مع المستوطنات المحيطة ..

وفي كل هذا استفادت حكومة حزب العمل من تراجع الضغط الفلسطيني (نضال انتفاضي مرتكز إلى ائتلاف وطني وبرلماني مشترك)، والإقليمي (الذي سرعان ما اندفعت بعض أطرافه إلى للتطبيق بدعوى الحل المنجز فلسطينيا ويفرض إسناد تقدم هذا الحل: تبادل مكاتب المصالح، انعقاد المؤتمرات الاقتصادية والإقليمية سنويا..)، والدولي (تراجع في دور الأمم المتحدة وبدائية تآكل في قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، اتساع دائرة تبادل التمثيل الدبلوماسي وافتتاح السفارات في إسرائيل ..).

وأعطى هذا الافتتاح الدولي الواسع على حكومة رابين دفعة قوية للاقتصاد الإسرائيلي، فتدفقت الاستثمارات الخارجية، وفتحت أسواق جديدة أمام السلع الإسرائيلية، وانتعش قطاع السياحة. وتعمّدت في ظل حكومة حزب العمل العلاقات الأميركية - الإسرائيلية على كافة الصعد (عسكرية، أمنية، واقتصادية..). أما الواقع الاقتصادي في الجانب الفلسطيني فقد شهد، بالمقابل، مزيداً من التدهور والانحدار حيث التراجع المتواصل في الناتج المحلي والقومي الإجمالي والزيادة المضطردة في معدلات الفقر والبطالة والكساد الإنتاجي وانهيار العديد من المشاريع الإنتاجية الوطنية.

٢- وكان لابد لهذه السياسة القائمة، تحت مظلة أوسلو، على الاستيطان والتهويد تمهيداً للضم أن تصطبغ بالتطلعات والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. هذا ما وقع في فترة رئاسة رابين، واستمر بعد أن آلت رئاسة الحكومة إلى بيريس، حيث بددت الوقائع السياسية (على امتداد نصف السنة التي استغرقتها ولايته) الأوهام التي أشيعت حول سياسته السلمية ومزاعمه الديموغرافية بشأن تفضيل العرب على النجاح في الانتخابات: تأجيل الانتشار في الخليل من ٩٥/١٢ إلى ٩٦/٣، ومن ثم إلى ما بعد انتخابات الكنيست (٩٦/٥) - مراعاة لمصالح غلاة

المستوطنين في المدينة - للتغطية على إعادة الانتشار في المدن الست في الضفة تجاه اليمين والأوساط الإسرائيلية المتطرفة من خلال إظهار القبضة الحديدية - اغتيال المهندسين يحيى عياش - سياسة الغلق والحصار المتشددة - عملية عناقيد الغضب ضد لبنان ومجزرة قلنا التي أسفرت عنها - مواصلة الضغط على م.ت.ف. لإلغاء الميثاق قبل انتخابات الكنيست ورئاسة الحكومة..

ولو قبض الفور لبيريس في هذه الانتخابات، فإن جميع المؤشرات تؤكد انه كان سينتجح نحو إقامة ائتلاف مع القوى الدينية وربما تشكيلات يمينية أخرى، لضمان «أغلبية يهودية» تمكنه من تجاوز (أو التخفيف من وطأة) القيد التحالفي الذي كان مفروضاً عليه في الحكومة (مع ميريتس) وفي الكنيست (مع الأصوات العربية من خلال ما يسمى «بالكتلة المائعة»)، مما يعني انتهاج سياسة متصلبة تجاه الملف التفاوضي بجناحيه الانتقالي والدائم. وهذا ما أفصح عنه بيريس على أية حال من خلال الإعلان عن مخططة في الاستيطان والتهويد والضم. وإمعاناً في التوجه نحو اليمين، فقد وعد بيريس بإخضاع أي اتفاق يتم للتوصل إليه، على المسارين الفلسطيني والعوري، للاستفتاء الشعبي، مما يعني وضع الملفين تحت رحمة الناخب الإسرائيلي المتأثر بالدعاية اليمينية المتطرفة.

٣- إن مجيء تحالف الليكود مع اليمين المتطرف إلى الحكم نتيجة لانتخابات الكنيست (أيار ٩٦) لم يقطع فجأة مع مسار أوسلو ليزج الاتفاق في ملزق، بل فاقم هذا المازق - القائم أصلاً - باتباعه سياسة أكثر تشدداً انسجاماً مع برنامجه من جهة، ومن جهة أخرى، لأن روزنامة أوسلو كانت تضع للحكومة الإسرائيلية، أمام استحقاق جديد هو إعادة الانتشار على ثلاث مراحل في الضفة الغربية ابتداء من أيلول ٩٦ تنتهي بسقف أيلول ٩٧.

وهذا الاستحقاق (المرتّب على الحكومة الإسرائيلية) يختلف نوعياً عما سبقه: فهو يختلف عن إعادة الانتشار في غزة التي تقع خارج مشروع إسرائيل للكبرى، وعن إعادة الانتشار في أريحا التي تشكل «المر مع الأردن في التسوية الدائمة» (صوب

مشروع ألون)، وعن إعادة الانتشار في المدن المسببة في الضفة التي تحيل إلى مسؤولية السلطة الفلسطينية سكاناً (٦٠٪ من سكان الضفة باستثناء القدس)، وليس أرضاً (المدن تشكل حوالي ٣ ٪ من مساحة الضفة). إن استحقاق إعادة الانتشار في الضفة الغربية يدور حول الأرض التي هي جزء من أرض مشروع إسرائيل الكبرى والتي لا يختلف الحزبان الأكبر من طيف الأحزاب الإسرائيلية (العمل والليكود) حول مستقبلها إلا من زاوية المسألة التي ينبغي أن تشملها (٤٥ ٪ من الضفة أم ٥٨ ٪ مع الإشارة إلى سيولة الموقف في الحزبين بإزاء هذه النسبة).

وبما أن موضوع الصراع يدور أساساً حول الأرض وليس السكان الذين تسمى إسرائيل للتخفيف من عيهم (على الصعيدين الأمني والدلالي والإداري الاقتصادي) من خلال مشروع الحكم الذاتي، فإن تقاسم أزمة اتفاق أوسلو لا ينبغي أن تحصر بطول الليكود مكان حزب العمل، بل أيضاً بنمط ونوعية القضايا المطروحة على جدول أعمال التسوية، بعد أن دخلت مرحلة ترتب استحقاقات جوهرية على إسرائيل: في المدى القريب مفاوضات الوضع الدائم، وفي المدى المباشر القضايا المتبقية من المرحلة الانتقالية وبخاصة مسألة إعادة الانتشار في الضفة.

إن رقعة إعادة الانتشار في الضفة التي لم يحددها اتفاق أوسلو ٢ (١٩٩٥/٩/٢٨) إلا من زاوية ما تستثنيه (القنص، المستوطنات، المواقع العسكرية، الحدود)، إن هذه الرقعة تشمل بأقله ٥٠٪ من مساحة الضفة الغربية من المفترض أن تنتقل مسؤوليتها إلى السلطة الفلسطينية التي تتطرق من هذا «المكسب» للتفاوض مع إسرائيل حول قضايا الوضع الدائم ومن بينها مساحة الكيان الفلسطيني. علماً أن هذه المساحة (في وضعنا الفلسطيني بالتحديد) ليست معطى جغرافياً بحتاً، بل هي الأساس في تحديد السمات السياسية - القانونية - السيادية لهذا الكيان (جزر ضامرة ومتناثرة، لم مساحة متمسكة ومتراصة تخلق من خلالها وشائج الوحدة الاقتصادية والسياسية والمجتمعية..).

٤- حكم ذاتي مقطع الأوصال على جزء من الأراضي المحتلة عام ٦٧ مع



ضم باقي هذه الأراضي وفي المقدمة القدس الكبرى إلى إسرائيل. التوطين للاجئين. المسؤولية الأمنية العليا لإسرائيل.. هذه هي العنوين العريضة المشتركة بين الأطراف الرئيسية في حكومة تحالف اليمين الإسرائيلي، التي تندرج تحتها الخطط المحددة وبدلائها (حكم ذاتي موسع، دولة «مأقص»، مشروع ألون «زائد»، وضع سيادي مميز لقطاع غزة..)، والتي تطرح نفسها بقدر ما يتقدم الحل التصفوي ضمن ما تتيحه نسبة القوى.

على هذه الخلفية افتتحت حكومة نتنياهو عهدها بسياسة استيطان وتهويد واسعة وذات طابع استعراضي (نفق المسجد الأقصى، جبل أبو غنيم..). وضغطت لمراجعة اتفاق الحليل، فتم التوصل إلى اتفاق جديد (١٩٩٧/١/١٧) لم يقتصر على تعديلات لصالح إسرائيل على ما سبق إقراره مع حكومة بيريس بخصوص إعادة الانتشار في المدينة، إنما تجاوز موضوعه لإجراء تعديلات نحو الأسوأ على اتفاق أوسلو ٢، تعديلات نضعنا عمليا أمام اتفاق آخر ليس من قبيل المبالغة تسميته باتفاق أوسلو ٣.

وفي إطار هذا الاتفاق تم تأجيل استكمال إعادة الانتشار لمدة سنة، وترك تحديد مساحة كل مرحلة من مراحله لإسرائيل وحدها بعد أن كلى شأنًا تفاوضيا. وأدرجت القضايا العالقة من المرحلة الانتقالية بعد أن حذفت بعضها (النازحون، استكمال إحالة صلاحيات الإدارة المدنية الإسرائيلية إلى السلطة الفلسطينية..)، أدرجت هذه القضايا تحت عناوين ترتب على الجانب الفلسطيني وحده مسؤوليات والتزامات متصلة بأولوية الأمن الإسرائيلي.

إن القضايا العالقة من المرحلة الانتقالية (مرفأ غزة، مطار غزة، الممر الأمن..) لم تعد مطروحة على مستوى البحث بآليات تنفيذها، بل على مستوى البت بشأنها الذي يصادرها على القرار الإسرائيلي وحده. وتحت شعار «أولوية الأمن» و«التبادلية» (التي تعيد الأمور إلى أولوية الأمن مرة أخرى)، تضغط الحكومة الإسرائيلية بقوة لانتقال السلطة الفلسطينية من موقع التبعية (بسبب قيود

اتفاق أوسلو ولملاءته واختلال نسبة القوى بشكل فادح) إلى موقع العمالة (بالمعنى اللغوي للمصطلح).

إن إعلان الحكومة الإسرائيلية عن إعادة انتشار هزبل في مرحلته الأولى (١٩٩٧/٣/٧)، ونجاهل استحقاق المرحلة الثانية (١٩٩٧/٩/٧) بشكل كامل، واقتراح ننتياهو بنجميد مفاوضات المرحلة الانتقالية للانتقال إلى مفاوضات مكثفة حول الوضع الدائم... هي إعلان واضح عن انتهاء المرحلة الانتقالية عند بدء الاستحقاقات الجدية المترتبة على إسرائيل (تسليم الأرض باعادة الانتشار، ضمان الوحدة الترابية والمجتمعية بالمر الأمن، المرفأ والمطار). ولبس المقصود من وقف المرحلة الانتقالية عند الحد الذي بلغته هو الانتقال إلى مفاوضات الوضع الدائم، بل إلى مرحلة استنزاف المجتمع الفلسطيني لإضعافه، وتكثيف الضغط على السلطة الفلسطينية «لتحجدها» وتحويلها إلى رأس الحربة في مخطط الفتنة الداخلية، والتقدم في خطوات الأمر الواقع (الاستيطان، التهويد، التوسعي...) من أجل تحديد نتائج مفاوضات الوضع الدائم سلفا قبل أن تتعقد، فنأتى نتائجها ترسيما للواقع التي سبقتها. من هنا، فلي النقاش حول أسبقية الحل الانتقالي على الدائم أو العكس هو، من الزاوية الفلسطينية، نقاش عقيم لأنه يقوم على افتراض وهمي قوامه استعداد الحكومة الامرائيلية بالنخلى عن أجزاء واسعة من الأرض المحتلة.

لقد نحيت جانبا الهيكلية التفاوضية القائمة على مفهوم مرحلتين متعاقبتين (انتقالية تؤسس لبناء الثقة من أجل التصدي للقضايا الأكثر تعقيدا في النهائية) التي سادت حتى اتفاق الخليل بشكل أو بآخر، ليحل مكانها مع استئناف المفاوضات (منذ مطلع تشرين أول ٩٧) هيكلية تفاوضية أخرى تقوم على التزاج (أي التوازي والتداخل) بين الانتقالية والنهائية. وعلى هذا يترتب ميلتي:

١- عمليا تأجيل الرئيسي من استحقاقات المرحلة الانتقالية المطروحة على اسرائيل للانتقال إلى البحث بقضايا المرحلة النهائية (نقول البحث بهذه القضايا وليس بالضرورة التوصل إلى حل لها).

٢- مع بقاء مفاوضات المرحلة الانتقالية كعناوين يجري بحثها في اللجان الثماني التي نص عليها اتفاق الخليل، تنتهي المرحلة الانتقالية كقضية قائمة بذاتها فتصبح منصوبة إلى مفاوضات المرحلة النهائية أو محالة إليها بجوانب رئيسية منها.

٥- إن المؤسسة المسيحية الإسرائيلية (وبالتحديد بأحزابها اليهودية الممثلة في الكنيسة) شهدت بعد اتفاق أوسلو (معززاً بمعاهدة وادي عربة) توجهها نحو اليمين، ونحو مزيد من التصلب في معالجة قضايا التسوية (الانتقالية والدائمة) مع الفلسطينيين. وهذا يبرز بوضوح مخاطر اتفاق أوسلو الذي جرّد الجانب الفلسطيني من جميع الأوراق التفاوضية وأسلحة الضغط قبل إنجاز الاتفاقات التنفيذية للمرحلة الانتقالية (أوسلو ١، أوسلو ٢، اتفاقات نقل السلطات والصلاحيات المدنية...)، وقبل بدء مفاوضات الوضع الدائم. وأبقى بالتالي مسار العملية التفاوضية وتناجها في المقام الأول رهنا بمقينة إسرائيل.

بعد مضي أربع سنوات على اتفاق «إعلان المبادئ» يتضح أن خيار أوسلو كان أسوأ ما كان يمكن الإقدام عليه. أنه لم يصبح الأسوأ بسبب حلول الليكود مكان حزب العمل في الحكومة الإسرائيلية وعلى رأسها، بل بسبب من بنيتّه ونسبة القوى التي ترتبت عليه. إن الليكود بالطبع برنامجه الذي يميزه عن حزب العمل وباقي الأحزاب، وتصوره الخاص للتسوية وكيفية التعاطي مع عملية أوسلو كما أسلفنا. غير أنه لم ينتقل بأوسلو من وجهة التقدم نحو الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني (كما يرفع فريق أوسلو للفلسطيني) إلى وجهة غلق الأبواب أمام هذه الحقوق.

لقد ظهرت سياسة الليكود سلبيات اتفاق أوسلو، ثغراته القاتلة على نحو أوضح ومرتعت بمفاقمة أزمته. ومن خلال ذلك أسهمت في تعميق مأزق فريق أوسلو الفلسطيني الذي ما زال يعتمد نفوذه الجماهيري أولاً، رغم انحصاره النسبي، على الوعود الوهمية بتطوير الحكم الذاتي إلى دولة مستقلة عاصمتها القدس. إن التصلب الإسرائيلي المتزايد يهدد بدفع هذا المأزق إلى نقطة حاسمة.



### (3)

## من أجل تجاوز اتفاقات أوسلو وكسر قيودها والتحرر من أملاءها

إن وضعنا يمثل هذا التعقيد الذي نشرنا إليه في ضوء المعيار المتماذي نعترا لعملية أوسلو ينطوي على مخاطر جمة، نظرا لمعرفتنا بالاستعدادات التكتيكية العالية لفريق أوسلو الفلسطيني بحثا عن مستويات جديدة تنطوي على تنازلات اضافية، مستويات يقدمها إلى الشعب والرأي العام للفلسطيني باعتبارها أفضل الخيارات الممكنة، تملأ كما كان عليه الحال عند التوقيع على اتفاقية أوسلو «حول إعلان المبادئ» وما تبعها من تفقيلات.

ورغم ضيق الهامش المتاح له، فإن محاولات التكيف هذه ليست بعيدة عن خيارات هذا الفريق، ما لم تسلط عليه الضغوطات الشعبية والمياسية اللازمة. إن فريق أوسلو الفلسطيني يرأى بالدرجة الرئيسية على دور أميركي يكبح جماح التطرف في هلموح القيادة الإسرائيلية دون أن يلغى من مخططة الدور الملحوظ لدولة إسرائيل باعتبارها الدولة الاقليمية المركزية في المنطقة والشرىك الأكثر انسجاما مع الولايات المتحدة ومشاريعها لليمنة المنفردة على المنطقة بثرواتها النفطية وأسواقها.

من هنا، فإن استراتيجية العمل السياسي على المستويات الفلسطينية والعربية والدولية ينبغي أن تستند أساسا إلى صد محاولات التكيف هذه واحتمالاتها والعمل على بناء عوامل الصمود في وجه سياسة حكومة إسرائيل وإدامة الاشبناك مع سياستها العنصرية والتمييزية بالتعاون مع جميع القوى الفلسطينية من خلال تصعيد نضال للحركة الجماهيرية المناهضة للاحتلال والاستيطان وصولا إلى مستوى الانتفاضة الشعبية الشاملة.

وفي هذا الإطار تدرج المساعي والجهود لاستعادة وحدة الصف انطلاقاً من وحدة العمل في الميدان، وصيغة الائتلاف الوطني على قاعدة البرنامج المشترك، واعتماد استراتيجية تفوضية أخرى على أسس قرارات الشرعية الدولية لتجاوز صيغة اتفاقات أوسلو وكسر قيودها والتحرر من إملائها، استراتيجية تكفل المشاركة الدولية الأوسع في رعاية العملية السياسية وفي جهود تسوية الصراع الفلسطيني والعربي - الإسرائيلي، نقيض حالة الاحتكار التي نمودها بنتيجة التفرد الأمريكي. إن هذا يطرح على جدول أعمال القوى الوطنية القضايا الرئيسية التالية:

#### ١ - الحركة الجماهيرية المناهضة للاحتلال

أ - طرح «هبة النفق» في أيلول ٩٦ بجدي إمكانية تجدد الانتفاضة الشاملة وأكدت ان العوامل الموضوعية لذلك بلغت تراكم بفعل احتدام التفاوض بين مصالح الشعب الفلسطيني وطموحه الوطنية وبين استمرار وجود الاحتلال الإسرائيلي وسياسته التوسعية. لقد حسمت الوقائع بأن ما جاءت به تطبيقات اتفاق أوسلو وقيام الملطة الفلسطينية لا ينفي إمكانية تجدد الإنتفاضة، بل هو فقط يكسبها خصائص ومميزات جديدة ويملي وسائل وتكتيكات نضالية مختلفة نسبياً عن تلك التي ابتدعتها الانتفاضة الكبرى، انتفاضة السنوات المربع. ولقت «هبة الدفاع عن الأرض» مع بدء مشروع الاستيطان في جبل أبو غنيم في آذار - نيسان ١٩٩٧، لنؤكد هذا الاستخلاص ولأن الحركة الجماهيرية المناهضة للاحتلال والاستيطان تتحرك في مسار تصاعدي معقد، تدرج هذه الهبات في سياقها على طريق تجديد الانتفاضة الشعبية واستئنافها.

إن أحد جوانب الخلل الرئيسية لاتفاق أوسلو يكمن في كشف الجوانب الفلسطيني على كل أشكال الضغط والابتزاز الإسرائيلي (استمرار الاحتلال واستئثار التمتع وتوسع الاستيطان والخنق الاقتصادي...) وتجريده، بالمقابل، من عنصر القوة الأساس المتمثل بالانتفاضة الشعبية، التي لا غنى من توفير شروط تجديدها باعتبارها حلقة الحسم لتجاوز العقبات التي زرعتها اتفاقات أوسلو أمل

إنجاز الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وإعادة صياغة نمية القوى في الصراع مع إسرائيل على قاعدة جديدة. إن الاحتلال هو عدوان مستديم بتعريف القانون الدولي وبحسب ميثاق الأمم المتحدة، والاستيطان والتهويد المتسع تحت مظلته بوتائر متسارعة هو تعبير عن أقصى درجات العنف التي تمارس على الشعب الفلسطيني الذي لا يملك حيلته سوى التفضال بمختلف الأشكال دفاعاً عن أرضه وحقوقه في إطار ما كلفته قرارات الأمم المتحدة وكل المواثيق الدولية.

ب - إن الانتفاضة لم تطلق بقرار سياسي فوقي كي تستأنف بقرار، فلها شروطها لتجديد انطلاقها وفي المقدمة: استعادة الإجماع الوطني عليها كخيار، ونضج الحركة الجماهيرية ذاتها من خلال الصراع الذي تخوض. وفي هذا السياق يكتسب دور القوى السياسية أهمية كبيرة في تأمين التوافق السياسي فيما بينها وبين مختلف القوى الاجتماعية حول الانتفاضة، وفي الإسهام بنضالاتها والمشاركة بتأطيرها وصياغة مطالبها وشعاراتها. وفي الطرف الحالي، فإن قيود انقلاص لوسائلها والتزاماتها الثقيلة تجعل من حسم هذا الخيار، بالنسبة لبعض القوى السياسية والاجتماعية، مسألة قد لا تقوى عليها رايها.

وإلى أن تتعد هذه الشروط وأبرزها: ارتفاع وتيرة الضغط الشعبي على هذه القوى نفسها، يصبح المطلوب منها عدم التصادم مع الحركة الجماهيرية المناهضة للاحتلال أو أعاقها ومحاولة إجهادها. إن هذا ما ينبغي الاقتراب من الالتزام به في إطار الحوار بمختلف أشكاله (الشامل، الثاني، متعدد الأطراف...)، خطوة هامة على طريق استعادة عناصر القوة الفلسطينية وتعزيز تماسك الصف الوطني، وعلى طريق بلورة استراتيجية نضالية فلسطينية موحدة تعتمد التعبئة الشعبية العامة لمواجهة التحنت الإسرائيلي بتحريك جماهيري شامل وموحد يتابع الطريق التي حددت معالمها «هبة أيلول» نحو استئناف مسيرة الانتفاضة بأشكالها الجديدة.

ج - إن العامل الرئيسي الأول في تعزيز التعبئة الشعبية الشاملة ضد الاحتلال يكون باتخاذ الإجراءات التي تكفل إزالة عوامل الاحتقان والتوتر المتفاقم في المجتمع الفلسطيني بسبب سياسات السلطة الفلسطينية، وذلك من خلال وقف

الاعتقال السياسي وإطلاق سراح المعتقلين في السجون الفلسطينية، وتحريم انتهاك كرامة المواطنين، وصون الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام التعددية السياسية، ومكافحة الفساد والرشوة والمصوبية، ووقف تضييق يهدد المال العام (مال الشعب) على النفقات الجارية للجهاز اللبروقراطي المتضخم وتوجيه الموارد المتاحة نحو إطلاق عجلة النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

د - ولا يقل أهمية عما سبق في تعزيز التعبئة الشعبية الشاملة توحيد الصف في العمل المشترك من أجل القضايا الوطنية الكبرى التي هي موضع إجماع وطني شامل والاتفاق على بناء أطر وطنية جماهيرية شاملة توحد الجهود والطاقت من أجل: مقاومة الاستيطان، والدفاع عن عروبة القدس، والإفراج عن جميع الأسرى والمحتجزين في سجون الاحتلال دون تمييز ودون قيد أو شرط، وللتصدي لإجراءات الإغلاق والحصار الاقتصادي ومنع التحول والتضييق على حرية التنقل والعمل من أجل توفير شروط تعزيز الوحدة السياسية والمجتمعية بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومن بين القضايا الوطنية الكبرى التي ينبغي أن تكون موضع إجماع وطني شامل مسألة اللاجئين، حيث ينبغي مقاومة المحاولات الهادفة إلى تصفية قضيتهم والمساس بمكانتها من خلال بناء حركة جماهيرية مستقلة وموحدة للاجئين في الوطن والشتات من أجل الدفاع عن مصالحهم وصون حقهم في العودة التي يكفلها القرار ١٩٤.

## ٢- الموقف من المفاوضات

أ - إن مآزق المفاوضات المتجددة منذ الشروع بالبناء الاستيطاني في جبل أبو غنيم (١٩٩٧/٣/١٨)، يتفاقم حدة في ضوء إجراءات إسرائيل (الحصار، مصادرة أموال السلطة..)، وشروطها الابتزازية لامستأنف المفاوضات: تفكيك البنية التحتية «لمنظمات الإرهاب»، تطهير الشرطة من «الإرهابيين وإجراء اعتقالات وتسليم المطلوبين» لإسرائيل.. إن إسرائيل لم تعد تكتفي بالتعاون الأمني في الإطار الثلاثي (الإسرائيلي - الفلسطيني)، ولا بإقدام السلطة على



اعتقال مناضلين من بين صفوف المقاومة والمعارضة (وهو عمل مدان بشدة بمعيار تحريم الاعتقال السياسي، وينبغي التراجع عنه فوراً)، بل تطالب بوضوح بانتقال السلطة إلى موقع العمالة واتخاظها العملي في مخطط الفتنة الأهلية.

إن ما تطرحه حكومة نتنياهو، فعليا، ليس العودة إلى المفاوضات بعد تلبية الشروط المذكورة، بل هيكل عن استئنافها ابتداءً من النقطة التي انقطعت عندها. إن ما تطرحه وتسعى إليه هذه الحكومة، من مدخل للضغط للاستجابة لهذه الشروط، هو خلق بنية تفاوضية أخرى، ينخفض فيها منسوب التفاوض إلى أدنى الممكن، بنية تلتف حول الاستحقاقات المتوجبة على الحكومة الإسرائيلية لترسي البحث عن قاعدة للتسليم المسبق بإطوار لحل التصفوي بمقتضى ما يسمى بالحكم الذاتي الموسع للسكان.

من هنا، الزعم المميت القائمة عليه سياسة الليهات وراء مطلب استئناف المفاوضات كما عرفناها حتى اتفاق الخليل أو التوصل إلى اتفاقات تسكملة أو تقع في امتدادها، فالحكومة الإسرائيلية متبقي متمسكة بفرض الجانب الرئيسي من مشروعها لحل المسألة الفلسطينية، فهذا هو الأساس الذي تصب فيه مطالب التسليم والتفكيك والتطهير .. ومن هنا أيضا، عبث توصل المساعدة الأميركية لتجديد إطلاق العملية التفاوضية بأفق الخروج من المأزق السياسي أو التوصل إلى حلول متوازنة، فلا ميبيل إلى ذلك سوى بإطلاق الجانب الفلسطيني من نسبة قوى جديدة نرتكز إلى عنصرى الائتلاف الوطنى ضمن البرنامج المشترك، وحركة جماهيرية متصاعدة لمناهضة الاحتلال تترك تقييلاتها إقليمية ودولياً ودخل إسرائيل نفسها بإعكاسات مباشرة على الشارع والمجتمع.

على هذه الخلفية، فإن لرد التكتيكي والعملي الضروري على إسرائيل يكون بالإعلان عن تعليق المفاوضات القائمة على أساس اتفاق أوسلو في مرحلته الانتقالية وتجميد الالتزامات التي يملها على الجانب الفلسطيني، وبخاصة وقف التمييز الأمني مع إسرائيل، والإصرار على وقف مصادرة الأرض والاستيطان، والكف عن سياسة تهويد القدس كشرط لا غنى عنه من أجل استئناف المفاوضات.

ب - إن توجه حكومة نتنياهو لتوفير شروط بنية تفاوضية تقود إلى حل نسفوي لا يخرج عن إطار أوسلو كونه محكوم - أصلاً - للسقف الإسرائيلي ونسبة القوى المتولدة عن تنفيذه واستقرار تطبيقه. لذلك تنطلق الحكومة الإسرائيلية بعد انقضاء أربع سنوات على عملية أوسلو من نسبة القوى التي نشأت عنها، لتحسينها في محاولة لفرض مشروعها. إن هذا لم يستوجب حتى الآن الإعلان عن وفاة أوسلو، والأرجح أنه لن يستجبه طالما ما زالت الحكومة الإسرائيلية قادرة على عجن إطار أوسلو وقولبته بالشكل المواتي لها (رغم إدانة نتنياهو المتكررة لهذا الإتفاق باعتباره يقوم على مفليضة «الإرهاب» بالأرض، فتصاعد الإرهاب بعد تسليم جزء من الأرض. من هنا معادلته: تصفية «الإرهاب» بضم الأرض التي يلخصها شعار: الأمن والسلام والاستيطان معا).

هذه هي وجهة الجانب الإسرائيلي، فما هي وجهة الجانب الفلسطيني؟ اعتماداً على عناصر القوة الفلسطينية الألف ذكرها، ينبغي طرح بنية تفاوضية معترضة استناداً إلى منهج آخر (يختلف عن منهج السلطة) يرمس لاستراتيجية تفاوضية جديدة تنطلق من استقلال وتمايز مفاوضات الوضع الدائم عما سبقتها (بقضاياها المعروفة + اعتبار قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ كأساس للحل الدائم يوفر للمفاوضات مرجعية سرعية دولية تفتقر إليها مفاوضات المرحلة الانتقالية).

إن المنهج الآخر الذي يرمس لاستراتيجية تفاوضية جديدة يرفض التداخل بكافة أشكاله مع مفاوضات المرحلة الانتقالية وقضاياها سواء لجهة نقل بعضها إلى جدول أعمال مفاوضات الوضع الدائم، أو تجميد تنفيذ التزامات إسرائيلية محددة (كإعادة الانتشار، أو الممر الآمن...) بدعوى انتظار نتائج هذه المفاوضات، أو عدم الإفراج عن هذه القضايا أو بعضها إلا مقابل إرساء وقائع الحل النهائي (كإعادة الانتشار أو مزيداً من «السماح» في إعادة الانتشار مقابل تمرير قضايا معينة...). وعليه فإن هذا المنهج يرتكز إلى التالي:

١ - إن حلاً متوازناً على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ يعني التفاوض الميساسى الذي يكفل الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الاراضى الفلسطينية

المحتلة عام ١٩٦٧ (الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية «العربية» وقطاع غزة إلى حدود الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧)، وذلك تطبيقاً لهذين القرارين ومبدأ الأرض مقابل السلام الذي يتضمنانه.

٢ - إعادة قضايا مفاوضات الوضع الدائم إلى المرجعية الشرعية الدولية ذات الصلة وعلى قاعدة للمطالبة بتنفيذها، وهذا يعني: التمسك بحقوق اللاجئين وفقاً للقرار الدولي الرقم ١٩٤ الذي يكفل حق العودة، إبطال الضم الإسرائيلي للقدس العربية عملاً بقرار مجلس الأمن الرقم ٤٧٨ والعديد من قرارات مجلس الأمن التي اعتبرت القدس جزءاً من الأراضي للمحتلة عام ١٩٦٧ تطبيقاً عليها بالضرورة أحكام القرار ٢٤٢، إلغاء البنية الاستيطانية ورحيل المستوطنين عملاً بقرار مجلس الأمن الرقم ٤٦٥، وغيرها من القرارات.

٣ - اعتماد أسلوب التفاوض السياسي حول الوضع السياسي المستقبلي للأراضي المحتلة، وهذا يعني أن موضوعها هو الإسماع وممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير عليها بما في ذلك بسط سيادة دولة فلسطين المستقلة على أرضه الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس العربية. إن هذا الأسلوب هو نقيض أسلوب التفاوض الفني عبر اللجان الذي يضيّع الموضوع السياسي الأساسي الذي هو الإسماع من الأرض وممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير فوقها، التفاوض السياسي هو الذي يفتح على عمل اللجان الفنية لاحقاً وليس العكس.

٤ - الارتكاز إلى الحركة الجماهيرية المناهضة للاحتلال والاستيطان وعدم الانسحاق وراء مطالب إسرائيل والخضوع لابتزازها بلولوية احتوائها وإجهاضها كونها تتدرج في إطار العنف، إن الاحتلال هو العنف بعينه، والاستيطان هو العنف بمدياته القصوى، إن نضال الحركة الجماهيرية، وهو نضال شعبي وديمقراطي بامتياز، يؤسس للمسة القوى في الصراع الدائر، فالمفاوضات تعكسها، ويأتي الأداء التفاوضي الجيد ليستخلص منها أقصى ما يمكن لصالح الحقوق الوطنية.

٥ - أيضاً، وفي سياق السعي للارتكاز إلى الحركة الجماهيرية، التسريع ببناء

حركة جماهيرية مستقلة وموحدة للاجئين في الوطن والشتات، تشكل ركيزة رئيسية من ركائز م.ت.ف. بهدف الدفاع عن مصالح اللاجئين وصون حقوقهم في العودة الذي يكفله القرار الدولي الرقم ١٩٤.

٦ - التقدم بثبات نحو وحدة الصف الوطني وتعزيز تماسكه على طريق استعادة الوحدة الوطنية والارتقاء بأنساقها، إن اعتماد استراتيجية تفاوضية جديدة بالمضي للمشار إليه، بشكل خطوة تاريخية حاسمة بهذا الاتجاه.

٧ - التفتيش عن جميع عناصر القوة داخل الوضع العربي بما في ذلك العودة إلى التنسيق الفعلي بين مختلف الممارات التفاوضية (الفلسطينية، السورية، اللبنانية) من أجل الدعم والإسناد المتبادل. وفي هذا الإطار ينبغي السعي لاستعادة للتضامن العربي من خلال تفعيل مؤسساته وبخاصة القمة العربية في ضوء التعتن الإسرائيلي وتعطيله عملية السلام ونفسه العدوانية في الاستيطان في الضفة الغربية والقدس وغزة والجولان والاحتلال في جنوب لبنان، وفي بحث سياسة التحالفات الأمنية والعسكرية في المنطقة مرة أخرى، الأمر الذي يقتضي بدوره إعادة إحياء معاهدة الدفاع العربي المشترك.

### ٣ - الحوار الوطني والعلاقات الوطنية

أ - إن اتجاهات العمل المار ذكرها ومجموع المهملات الكفاحية الجماهيرية التي تصب في المجرى العام للنضال الوطني تصطدم، بدرجة أو بأخرى، بواقع الانقسام السياسي على خلفية الموقف والموقع من اتفاقات أوسلو. وليس متوقعا لهذا الخلاف أن يحسم في المدى المرتي. لكنه - وهذا معطى موضوعي مستجد - بعد دخول عملية أوسلو في مرحلة الاستعصاء لم يمد يلى إمكانية استعادة الائتلاف والإجماع الوطني ضمن مسار معقد يختزل بقدر ما ترتفع عليه موجة الضغط الجماهيري. لذلك، وعلى ما يعكس هذا الانقسام من خلاقات فعلية، فإنه لا يلى إمكانية، إن لم يكن ضرورة، التوصل إلى وحدة صف مؤطرة بقوامس مشتركة بين أوسع القوى السياسية أمام ما يتهدد القضية الوطنية من مخاطر مباشرة بسبب سياسة الحكومة الإسرائيلية في تكثيف الاستيطان وتعجيل تهريد

القدس وغيرها من الإجراءات العدوانية في سياق هجوم واسع يهدف إلى استباق نتائج مفاوضات الوضع الدائم بفرض الأمر الواقع بالقوة وبسطة الاحتلال.

إن الوحدة في الميدان كما تبحت إيمان هبتي أيلول (سبتمبر) ١٩٩٦ وآذار (مارس) ونيسان (أبريل) ١٩٩٧، بقدر ما عبرت عن حاجة وطنية ملحة، قدمت مثلاً وأشارت إلى وجهة التقدم نحو استعادة وحدة الصف الوطني. من هنا، اكتسبت وتكتسي الدعوة لإطلاق وتفعيل الحوار الوطني الشامل ثلابة لهذه الحاجة زخمها على صعيد القوى والفعاليات الوطنية وجماهير الشعب بشكل عام. وفي هذا الإطار لم تشكل اجتماعات هيئة الحوار الوطني في نابلس في شباط (فبراير) ثم لقاء سكرتاريا الحوار في نيسان (أبريل) ١٩٩٧، أكثر من استجابة جزئية لهذه الحاجة، خطوة محدودة لم تتجاوز الحدود التي رسمتها لها السلطة الفلسطينية في التعامل مع الحوار الوطني وفقاً لاعتبارات تكتيكية آنية وحسابات قصيرة الأمد. وفي الجولات الحوارية الأخيرة (منتصف آب/ أغسطس) في غزة ورام الله لم يطرأ تطور يذكر على منظور السلطة إلى الحوار الوطني ووظيفته من حيث تغليب الاستخدام التكتيكي الآني على ضرورة التأسيس السياسي لقواسم مشتركة لاستعادة الإجماع الوطني.

ومع إدراكنا المسبق لأهداف السلطة الفلسطينية من استدعاء مجامع الحوار الوطني، فإن دعوتنا للمشاركة فيها، إنما تنطلق من موقع الاستعداد لتحمل المسؤولية الوطنية وتصليب الموقف الفلسطيني وحمايته من الرضوخ أو الاستجابة للمطالب والاملاءات الإسرائيلية والبحث عن قواسم مشتركة في مواجهة سياسة حكومة إسرائيل ومن أجل تنظيم أوضاع البيت الفلسطيني من الداخل وحمايته من مخاطر الفتنة الداخلية وتنظيم العلاقة بين السلطة والمعارضة على قاعدة احترام التعددية السياسية والحزبية والحريات العامة وحقوق المواطن وحقوق المعارضة في التعبير عن مواقفها ومعارضتها للاتفاقيات الموقعة مع حكومة إسرائيل، وعدم التقيد بالتزامات السلطة المترتبة على هذه الاتفاقيات.

إن مياستا، إزاء قضية الحوار الوطني، هي الاستمرار في الضغط على السلطة

وقيادة فتح لمواصلة الحوار، ووضع الأساسات السياسية للمناخية لعمل مشتركيا الحوار الوطني واللجان المنيقة عنها متسلحين بالمبادرة السياسية التي اطلقتها الجهة الديمقراطية في شباط (فبراير) ١٩٩٧، بهدف للتوصل إلى قواسم مشتركة بين جميع أطراف الحوار والوصول إلى برنامج للإيقاد الوطني واستراتيجية نضالية وتفاوضية جديدة تتجاوز نهج أوسلو وبما يمكن من إعادة الاعتبار لمؤسست م.ت.ف. الانتلافية ويضع حداً لمسياسة الأفراد والفرد ولتفكر القرار.

إن هذا الموقف يترتب عليه في المقام الأول مواصلة الضغط الشعبي على السلطة وتصعيده بمختلف الوسائل من أجل فضح سياسة التباطؤ والتقطع في الحوار والاستخدام للتكتيكي قصير النفس ومن مواصلة وتفعيل العملية بما يمكن من تعجيل بلوغها أهدافها في استعادة وحدة الصف على أساس برنامج وطني مشترك.

بب - ليست العلاقات الوطنية والصيغ التحالفية القائمة، عموماً، بالمستوى الذي يتطلبه الحوار الوطني ناهيك عن استعادة الإجماع الوطني. هذا ما يمكن استخلاصه بسهولة من خلال عرض الأطر التي تنظم العلاقات الوطنية، في الوطن والشتات، التي هي إلى هيكلة تتسبب أقرب تستند في عملها إلى نقاط ومساكن تلاقي تتسع أو تضيق تبعاً للظروف وطبيعة القضية المطروحة. إن العلاقات والتحالفات الوطنية، بواقعها الراهن ومستواها، ليست، ولا ينبغي أن تكون مفاجئة في ضوء:

- ١- إنفراط عقد الائتلاف الوطني داخل م.ت.ف. بعد التخرط فتح، أبرز فصائل هذا الائتلاف، في عملية أوسلو.
- ٢- واتجاه قطاعات هامة من البرجوازية الوطنية والفئات الوسطى إلى التسليم بهذا الواقع ومحاولتها التكيف معه.
- ٣- افتقاد لتجاه الإسلام السياسي غير المنتسب أصلاً إلى م.ت.ف. - المؤسسة، إلى تراث وتقاليد وتجربة العمل للجبهوي والائتلافي العريض بالمعنى الاستراتيجي المصطلح.
- ٤- تأثير التدخلات الإقليمية والدولية على السلطة وعلى عدد من الفصائل

### والقوى في الوطن والشتات.

غير أن هذا المشهد الرائد للعلاقات والتحالفات الوطنية لا يعبر بدقة عن حقيقة ما يعمل بداخل العمل الوطني توطئة وتمهيداً لحراك سياسي متجدد سوف يتسع تأثيره على الاصطفافات السياسية في سياق تعثر مسيرة التسوية ومحدودية الخيارات بالنسبة لفريق أوسلو الفلسطيني وضيق هامش المناورة أمامه. إن هذا ينبئ بجفراخ بطيء لكن تركمي لأفق استعادة الإجماع الوطني، ليس أساساً من خلال الحوار، كما أسلفنا، الذي لا يتعدى كونه إحدى قنوات المراقبة السياسية، بل بفعل تصاعد الحركة الجماهيرية التي هي الأداة والحمل الرئسي لاستعادة الإجماع الوطني.

إن هذا يطرح موضوع العلاقات الوطنية على مستويين: الأول يتوجه إلى جميع القوى السياسية بما فيها السلطة وفتح من أجل استخلاص قضايا العمل المشترك (مواجهة الاحتلال والاستيطان، شؤون المجتمع الفلسطيني...)، وإطاره هو مجامع الحوار الوطني، ولقاءات فصائل مختلف. في الوطن وغيرها من الصيغ والأشكال. والثاني يتوجه إلى القوى المعارضة لاتفاق أوسلو من أجل استخلاص قاعدة أوسع للقاء تشمل، إلى ما ذكرناه، سبل تجاوز اتفاقيات أوسلو وكسر قيودها.. ومن الطبيعي أن تنشأ بين مختلف هذه الدوائر وفي داخلها، نظراً لطبيعة القضايا المطروحة، علاقات تقاطع وصراع، وعلاقات تكامل ونضال مشترك دوتما اختزال أو إحلال.

وإذا كان هذا التوجه ينطبق بالأساس على الوضع في الوطن ويستجيب لطبيعة الخارطة السياسية والسياسية - الاجتماعية الموجودة بالفعل، فإن نفس المبدأ يسحب نفسه خارج الوطن، حيث هنا أيضاً، ينبغي توفير شروط التقدم نحو تحقيق الإجماع الوطني بانتهاج سياسة منفتحة ومرنة في العلاقات الوطنية والتحالفية تغطي القوس الواسع الممتد من لتوافق على المهمة الواحدة، مروراً بوحدة العمل في الميدان، وانتهاء بتشكيل أوسع للمسلحات السياسية المشتركة مع عرض صف ممكن من القوى السياسية (منفردة أو متحالفة فيما بينها في أطر وصيغ معينة) والشخصيات والفعاليات السياسية والاجتماعية.

في كل هذا، تكتسي العلاقات الثنائية بين الجبهتين الديمقراطية والشعبية في كل سلطات العمل الوطني ومجالاته أهمية خاصة. إن تعذر تطوير صيغ العمل القيادي لا يعني لفتصار طموحنا المشترك على أشكال التعلون والتشاور والتمسيق القائمة حالياً (وهي مثمرة ومفيدة من الزاوية الوطنية حيث تُدار بشكل جدي)، بل مواصلة الجهد لتوفير شروط تسمح بالتلميس لما هو أرقى وصولاً إلى الصيغة الاتحادية في الفترة لقادمة. وفي هذا السياق يلعب العمل الميداني المشترك دوراً هاماً في تقليص التباينات وتركيز أسس تجميع الطاقات ونوحيد الجهود بين الجبهتين.



## (4)

### الترتيبات الإقليمية : العقبات والصعوبات

١- حققت اتفاقات أوسلو والمعاهدة الأردنية - الإسرائيلية الكثير من المنافع لإسرائيل، وفي ضوءها أخذ الاقتصاد الإسرائيلي يحقق قفزات مهمة إلى الأمام ويغزو العديد من الأسواق ويجتذب الكثير من الاستثمارات الأجنبية مستفيداً أيضاً من رفع المقاطعة العربية من الدرجة الثانية والثالثة بل واشكال من التطبيع المباشر، وأنجزت إسرائيل اتفاقيات اقتصادية مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بشكل خاص واتفاقيات عسكرية واستراتيجية مع الأخيرة رفعت مستوى الشراكة الاستراتيجية الأميركية - الإسرائيلية إلى مرحلة نوعية جديدة. هذا فضلاً عن الاتفاق العسكري الإسرائيلي - التركي الذي ترعاه الإدارة الأميركية وتنفذ من أجل تحويله إلى نواة صلبة لنظام الأمن الإقليمي في المنطقة.

وعلى الرغم من بعض مظاهر التراجع في معدلات نمو الاقتصاد الإسرائيلي أو الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل بفعل ما تولده سياسة حكومة نتنياهو العدوانية التوسعية من عدم استقرار، فهذه الحكومة تراهن على قدرتها في التغلب على مظاهر التراجع هذه من خلال شراكتها مع الولايات المتحدة والدعم اللامحدود الذي يقدمه لها الكونغرس الأميركي، كما تراهن من خلال سياسة التشدد والقمع والحصار والعقوبات الجماعية التي تمارسها ضد الجلب للفلسطيني على دفعه إلى خفض مستوى مواقفه ومطالبه وتوقعاته كأساس ضروري يمكنها من الإمساك بزمام المبادرة لإجراء اختراقات في المواقف العربية، ولاحتواء دور القوى الدولية بما فيها دول الاتحاد الأوروبي ضمن الحد الأدنى من الفعل والتأثير.

لا شك أن سياسة حكومة نتنياهو قد أفلتت المكاسب المحققة في السنوات الأخيرة بعض قوة انفعائها، فهذه الحكومة التي وعدت بالأمن والسلام والتوسع

الاستيطاني وبعهد من الرخاء الاقتصادي أخلفت بوعدا في مجال الأمن حيث تماوت مع حكومة حزب العمل، وكذلك في مجال الرخاء للموعد حيث تراجع النمو في الناتج المحلي إلى أدنى للمنبوت وارتفعت معدلات البطالة والتضخم، غير أن هذا كله لا يشكل عاملا ضاغطا على هذه الحكومة لمراجعة موقفها في التسوية على مختلف المسارات، لأن مثل هذه المراجعة تعنى بداية انهيار مشروعها في تسوية تضمن من خلالها المعادلة المشار إليها (أمن + توسع + سلام) وفرض القبول بدولة إسرائيل كقوة إقليمية مركزية في نظام إقليمي شرق أوسطي يتشكل أساسا بالشراسة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة وبناء محور إسرائيلي - تركي، وإسرائيلي - أردني بمصالح مشتركة بين المحورين.

أما الولايات المتحدة، فإنها لا ترى في هذه السياسة التي يسير عليها الائتلاف اليميني الحاكم في إسرائيل تهديدا لاستراتيجيتها، بل مرنزا لمزيد من بسط هيمنتها على المنطقة التي تشكل موقفا ضخمة للصناعات العسكرية وللصناع الاستهلاكية وغيرها ومصدرا رئيسيا للطاقة. وفي إطار مشروعها للنظام الإقليمي تشكل إسرائيل رصدا لا بديل عنه في الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة، إن تاريخ العلاقات بين البلدين يشهد أن الدور الإسرائيلي يمكن أن يتنوع وتنبدل وظائفه، لكنه يبقى دورا أساسيا في الاستراتيجية الأميركية في المنطقة. وفي هذه المرحلة تحديدا، مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وحرب الخليج الثانية، فقد بات مطلوبا إدماج إسرائيل في المنطقة لتقوم بدور اقتصادي سياسي مكمل للدور العسكري الذي دأبت على القيام به منذ نشأتها في خدمة السياسة الإمبريالية. إسرائيل، من جهتها، تترك ذلك وتبني عليه سياستها بعيدة المدى وتراهن على النجاح من خلال تقديم الخدمات لمخطط الهيمنة الأميركية، وترى في طبيعة التسوية السياسية للصراع في المنطقة التي لا تتطوي على تقديم تنازلات إقليمية ذات شأن، مدخلا كشرية في هذا المخطط الأميركي.

النظام الإقليمي الذي تسعى حكومة نتنياهو إلى فرضه بتمليز عن الذي دعا إليه فريق بيريس، فهو نظام قادر على الصمود على تنمية مشروع استعماري

في أوساط المجتمع الإسرائيلي الذي نما فيه نفوذ اليمين بمختلف تشكيلاته، هذا المجتمع الذي فتحت اتفاقات أوسلو والمعاهدة الإسرائيلية - الأردنية والتطبيع المحرر شهيته على العدوان والتوسع والضغط على الدول العربية بتسوية تنطوي على تصفية المسألة الفلسطينية في إطار حكم ذاتي موسع وتجاوز على معظم الحقوق العربية، وتنطوي في الوقت نفسه على تسوية «للمشكلة الإسرائيلية» من خلال التسليم بدولة إسرائيل التوسعية وبدورها كقوة إقليمية مركزية تملك تفوقاً استراتيجياً وبنية صناعية وتكنولوجية متطورة.

٧- ضمن هذه الخطوط العامة على ماذا تقوم استراتيجية حكومة الائتلاف اليميني المتطرف لاكتساب موقع الدولة الإقليمية المركزية في النظام الإقليمي قيد التأسيس؟ إن العناصر التي تقوم عليها هذه الاستراتيجية تتحرك ضمن منظومة أفكار شائعة في أوساط اليمين واليمين الصهيوني المتطرف، وهي ليست موحدة بطبيعة الحال، لكنه بالإمكان اختزال تقاطعاتها الرئيسية وكما تعبر عن نفسها في الخط العام لحكومة نتنياهو كالتالي:

«إن عملية السلام التي قادها حزب العمل أضعفت إسرائيل وشلتها استراتيجية، ومبدأ الأرض مقابل السلام الذي تقوم عليه جعل إسرائيل تتراجع على مختلف الصعد، هذا المبدأ لن يحقق سلام مبنى على شرق أوسط جديد، فالجهود التي بذلت منذ إطلاق التسوية لم تنجح، إن السلام يعتمد على طبيعة وسلوك المحيط، وهو محيط خطر مشكل من دول ذات أنظمة غير ديمقراطية وغير مستقرة، يسوده العنف والمنافسة. إن إسرائيل لا تملك السلطة ولا القدرة، رغم التنازلات التي أقدمت عليها، لأن تجعل السلام ملزماً من طرف واحد.

لذلك لابد من اتباع أسلوب جديد لتحقيق السلام إنطلاقاً من إعادة تعريف والتركيز على أمن إسرائيل كأولوية وعنصر أساسي للسلام، وبدلاً لمبدأ الأرض مقابل السلام ينبغي إحلال مبدأ السلام من خلال القوة (السلام مقابل السلام). من هنا الدعوة إلى السيطرة والتوسعية الإسرائيلية والتهينة لنظام جديد مبنى على السلام بالقوة وعلى إضعاف العالم العربي وزعزعة استقراره.

إن إسرائيل تملك فرصة تاريخية لأن تصوغ عملية سلام مبنية على قاعدة فكرية جديدة، تمكنها من استعادة زمام المبادرة الاستراتيجية (بدلاً من الشلل الاستراتيجي الذي ساد في فترة حكومة حزب العمل)، ومن توفير مساحة مناورة رحبة للتعامل مع الطلقات والإمكانيات المتوفرة لتجديد إطلاق المشروع الصهيوني ضمن مساحة فلسطين الانتدابية مع أقل قدر ممكن من التنازلات الإقليمية (بدلاً من الحل الإقليمي الوسط الذي يرفع رايته حزب العمل).

أما لجهة العلاقة مع الولايات المتحدة فينبغي أن تصاغ ضمن رؤية جديدة للشراكة بين الطرفين مبنية بالنسبة لإسرائيل على درجة أعلى من الاعتماد على الذات (عدم حاجتها إلى قوات أميركية، إدارة شؤونها بنفسها، عدم الارتباط بالمساعدات الاقتصادية الممنوعة الأميركية..)، شراكة لا تقتصر على النزاعات الإقليمية بشكل محدود، بل على رؤية مشتركة للسلام من خلال القوة بالمدى الإقليمي الأوسع (الذي يتجاوز الدائرة العربية المباشرة). إن الأولوية في النظام الإقليمي من هذا المنظور هي استراتيجية أمنية تفتح على الأولويات الأخرى: الاقتصادية (أي الهيمنة الاقتصادية)، التطبيعية (أي التوسعية).. وفي هذا السياق يندرج التحالف العسكري مع تركيا وما يجري التحضير له على هذا المستوى مع الأردن».

٣- في ظل تصليب حكومة ائتلاف اليمين وتعتتها وإصرارها على أطماعها التوسعية على الخلفية التي أشرنا إليها، تتسع دائرة المقاومة لنظام إقليمي في الشرق الأوسط يغرد لإسرائيل موقع الدولة الإقليمية للمركزية وترعاه الولايات المتحدة بفعل:

أ - إدراك العديد من الدول العربية لضعف وهشاشة موقعها في مثل هذا النظام.  
ب - سياسة الحكومة الإسرائيلية التي تصر على حل تصفوي للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، والعربي - الإسرائيلي يقوم على ثلاثية الأمن والأطماع التوسعية والسلام.

ج - الحفاظ على دور إسرائيل قوة إقليمية مركزية تبحث بالأساس عن حل للمشكلة الإسرائيلية في المنطقة من خلال حلف مركزي يقوم على التعاون

الأميركي - الإسرائيلي - التركي، دون أن تجد إسرائيل نفسها مضطرة لتسوية إقليمية على حساب لطماعها التوسعية.

وهكذا فإن مشروع الائتلاف اليميني الحاكم في إسرائيل لتسوية المشكلة الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط على حساب شعوب المنطقة ودولها أخذ يسهم في تسخين حركة الصراع على المصالح والمواقع والدور في مشروع النظام الإقليمي بين إسرائيل ودول المنطقة وفعاليتها الإقليمية بالذات. فهذه الفعاليات التي ليس بالضرورية أن تلقى فيما بينها على معارضة أو على معارضة بنفس الدرجة لمشروع النظام الإقليمي وجوهره التفرد الأمريكي بالهيمنة على المنطقة، إنما تلقى بشكل مؤكد، على معارضة للدور المركزي الذي تلحظه واشنطن لإسرائيل في إطار هذا النظام الإقليمي.

إن سياسة حكومة ائتلاف اليمين تستثير ردود فعل معارضة إقليمية وعالمياً كما هو حال إيران في المنطقة ودول الاتحاد الأوروبي (فرنسا بخاصة) وروسيا الاتحادية والصين.. التي باتت ترى في مشروع الليكود خطراً على مصالحها في منطقة حيوية شكلت ولا زالت تشكل موقفاً ضخمة للصناعات العسكرية والسلع الصناعية والاستهلاكية ومستودعاً للطاقة لا غنى عنه. وفي هذا السياق يلاحظ أن الولايات المتحدة بسطت هيمنتها على العديد من الدول الخليجية التي تحولت إلى سوق أميركية، وهي تطمح إلى بسط سيطرتها وهيمنتها على جميع دول المنطقة في وجه المنافسة الأوروبية واليابانية والصينية ومنافسة الصناعة العسكرية الروسية، بما في ذلك العراق الذي كان فيما مضى موقفاً أوروبية - روسية رئيسية تشارك فيها الولايات المتحدة بنسبة ٢٥٪.

٤- على خلفية هذه المصالح الاقتصادية والتجارية المتنافسة والمتصارعة تتطلق أوروبا (الاتحاد الأوروبي) في اعتراضها على سياسة واشنطن الشرق أوسطية من مضي الولايات المتحدة لاستبعادها عن أي دور سياسي فاعل في المنطقة بدعوى أنها للدولة الوحيدة التي تجمع بين عنصرَي النفوذ والثقة لدى الفعاليات الإقليمية، بينما تقتقد أوروبا إلى وسائل وإمكانيات النفوذ السياسي في

المنطقة بالمستوى الذي يقتضيه الوضع بتقديراته. ومن المنظور الأوروبي، فإن ما يضاعف من مخاطر هذه السياسة للقائمة على الاستئثار هو التالي:

أ - استعداد واشنطن في حال لم تؤد المفاوضات إلى نتيجة مقبولة لدى جميع الأفرقاء، للموافقة على أقل من حل شامل للصراع العربي - الإسرائيلي، حل ينطوي - بسبب التعنت الإسرائيلي - على تجاهل لمصالح سورية وفلسطينية جوهرية. إن حلا كهذا لن يقيض له الدوام.

ب - وفيما يتعلق بـ «عملية السلام» بين إسرائيل والفلسطينيين على نحو التخصيص، فالولايات المتحدة تهتم بالعملية التفاوضية في حد ذاتها أكثر مما تبالي بحصيلتها. وبالمقابل فإن الاتحاد الأوروبي يعتبر المستوطنات غير شرعية، ويميز بوضوح عما يجب أن تُقضى إليه المفاوضات: دولة فلسطينية. جـ - إن الولايات المتحدة باعتبارها ترعى عملية السلام يجب أن توجه الأفرقاء المتنازعين إلى هدف معين، عوض اكتفائها بإبقاء المفاوضات جارية فحسب، لاسيما إذا كان ميزان القوى غير متكافئ (كما هو الحال بشكل نافر بين إسرائيل والفلسطينيين). وبدون هذا التوجه لن تقود العملية إلى توازن جديد وقابل للتطبيق، بل إلى وضع متفجر في المنطقة.

د - إن الإدارة الأميركية الحالية لا تقوم بدور الوسيط النزيه، فهي متحيزة لإسرائيل، والمشكلة لا تكمن في هذا التحيز فقط، بل بارتباطه إلى حد بعيد بمسائل وحسابات داخلية أميركية (تمويل للحملات الانتخابية...) وإلى حد لا يذكر بقضية الشرق الأوسط.

إن السياسة الأميركية في الشرق الأوسط لا تختزل كل مصالح الغرب بجميع أطرافه، بما في ذلك أوروبا، بمجرد أن تضمن التفنق للحر للنفط، وأمن القوى الصديقة، والحوار دون تكثر أسلحة الدمار الشامل.. وإن تكن هذه المصالح، ذات الطبيعة الإجمالية، ليست موضع خلاف بين الولايات المتحدة وأوروبا، فإن الرؤى لما يحدد هذه المصالح وكذلك الأولويات مختلطة وأحياناً متباعدة، فبالى مصالح أوروبا الاقتصادية والتجارية المتأثرة سلباً جزاء المنافسة الأميركية

المستفيدة إلى أبعد حدود من وزنها الاستراتيجي (العام والمطلي)، والمواجهات والاحتكاكات الناجمة عن ذلك (التي ليس بالضرورة أن تحسم باستمرار لمصلحة واشنطن، بمثل التحدي الذي رفعته بنجاح شركة توتال الفرنسية عندما فرضت مع شركة غاز بروم للروسية وبتروناس الماليزية استثمار ملياري دولار في حقول الغاز في إيران على الضد من قفون داماتو الأمريكي الذي يحظر تجلوز الـ ٢٠ مليون دولار)، تملك أوروبا مصلحة حقيقية في التوصل إلى حل مستقر ومتوازن في الشرق الأوسط على قاعدة تطبيق فراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٢٣٨ أي مبدأ الأرض مقابل السلام وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، الأمر الذي يتسبب بخلافات مستمرة مع المياسة الأميركية.

٥- إن المياسة الأميركية تزج المنطقة في حالة مستقيمة من عدم الاستقرار، مما يتلفض مع المصالح الأوروبية التي تنطلق من «الاستقرار الإقليمي» وهو مفهوم محوري يقع ضمن أولويات سياستها تجاه الشرق الأوسط لاعتبارات متعلقة بالجغرافية السياسية وتشابك المصالح وإنعكاس حالة عدم الاستقرار سلبا وبشكل مباشر على بلدان القارة، بما في ذلك قضايا الأمن والإرهاب والهجرة. إن الاتحاد الأوروبي، إذ يدرك تفوق الدور الأمريكي في المنطقة ونزوعه إلى مزيد من الهيمنة، يسعى إلى انتزاع الإعراف بدوره الميالي للفاعل والمتميز في المنطقة إنطلاقاً من مصالحه ونظراً لعلاقات أوروبا المنيئة مع جميع دول المنطقة وشعوبها.

إن سياسة الائتلاف اليميني الحكم في إسرائيل، وهي سياسة عنوانية توسعية، تعمل لفرض نفمها على حساب شعوب المنطقة ودولها، مما يؤدي إلى احتدام حركة الصراع على المصالح في الشرق الأوسط، ويفتح موضوعا المجال أمام تقدم حلول وتسويات للصراع الدائر في المنطقة تراعي مصالح وأنوار القوى الدولية الكبرى، كما تراعي مصالح وأنوار القوى الإقليمية ويُسند إليها في احتواء مشاريع الهيمنة الأميركية على المنطقة وصد مشاريع إسرائيل العدوانية للتوسعية، وهذا ما تلحظه التطورات في مواقف القبايتين للروسية والصينية وفي مواقف الاتحاد الأوروبي بشكل عام والفرنسي بخصلة.





## (5)

### التسوية في مساراتها الثنائية والإقليمية العمل العربي المشترك

#### ١ - التسوية في مساراتها الثنائية والإقليمية

أ - لم تقتصر سياسة الحكومة الإسرائيلية على زج العملية التفاوضية مع الجانب الفلسطيني في أزمة مستعصية، بل سحبتها أيضاً على المفاوضات مع سوريا ولبنان، وفي هذا السياق شهد المسار السوري جموداً كاملاً وتعطيلاً للمفاوضات في ضوء الإصرار الإسرائيلي على استئناف المفاوضات بدون شروط مسبقة، الأمر الذي يعني نفس النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تفاوض مضمّن استغرق أكثر من أربع سنوات وانقطع في مطلع العام ١٩٩٦، بعد أن اجتاز شوطاً هاماً في بحث للقضايا الجوهرية كما تبين لاحقاً، في ضوء استبعاد رايبين «الإفتراضي» الإتحاد حتى خط ٤ حزيران ٦٧ بعد الحصول على السلام بكامل عناصره. صحيح أن هذه الأفكار لم تقدم من الجانب الأميركي باعتبارها مقترحات إسرائيلية مباشرة إلى سوريا التي لم تكن بدورها مستعدة، في حينها، لدفع ثمن المطالب الإسرائيلية وبالذات للترتيبات الأمنية.. لكن هذه الوقائع تلقي الضوء على جدية وعمق المفاوضات التي كانت تُدار في فترة رئاسة رايبين الذي تبني شعار (عق الإتحاد كعمق السلام).

وبالمقابل، فإن حكومة نتنياهو تطرح تارة شعار (الأمن مقابل السلام) أي فرض ترتيبات أمنية على سوريا مع إبقاء مسألة الإتحاد غامضة، وأخرى (عق الإتحاد كعمق الأمن) أي أولوية للترتيبات الأمنية. الأمر الذي يؤكد أن قضية المفاوضات (واستتباعاً مسألة الإتحاد من الأراضي السورية) ليست مطروحة جدياً على جدول أعمال الحكومة الإسرائيلية التي:

- ١- استصدرت مؤخراً من الكنيست بالقراءة الأولى قانون تحصين الجولان (والذي يشترط الأكثرية المطلقة للبت بوضعه يتيمها إستفتاء شعبي).
  - ٢- ويشترك في انطلاقها «الطريق الثالث» (الذي خاض انتخابات الكنيست ببرنامج محوره عدم النزول من الجولان).
  - ٣- أعلنت عن مضاعفة الاستيطان حتى العام ٢٠٠٠.
  - ٤- وتواصل تنظيم حملة ضغط واسمة على الأسلحة السورية غير التقليدية (وهي التي تملك ٢٠٠ رأس نووي).
  - ٥- وتسمى بكافة الوسائل تحدي سوريا وزعزعة استقرارها من خلال التحالف العسكري مع تركيا وغيرها من الخطوات.
- استطاع لبنان بفضل صموده أن يوقف عدوان إسرائيل في نيسان ١٩٩٦ (حملة عنفاد الغضب)، وتوصل بدعم أوروبي - تحديداً فرنسي - إلى «تفاه نيمان» الذي:
- ١- اعترف ضمناً بمشروعية المقاومة اللبنانية ضد الوجود الاحتلالي الإسرائيلي في جنوب لبنان.
  - ٢- قيد الحركة العسكرية الإسرائيلية خارج نطاق الشرط اللبناني المحتل.
  - ٣- أوكل مهمة الإشراف على تنفيذ هذا التفاهم إلى لجنة رقابية خماسية (إسرائيلية - أميركية - لبنانية - سورية - فرنسية) تلعب دوراً مؤثراً في لجم الاعتداءات الإسرائيلية وقضحها.

وتحاول حكومة نتنياهو من خلال مناورات مكثوفة من نمط «لبنان أولاً» (أي تقديم التسوية مع لبنان على التسوية مع سوريا) أو «جزين أولاً» (بتقديم الإنسحاب «الاختياري» من جزين على الإنسحاب من الشريط المحتل) أن تنفخ في عوامل الفتنة الداخلية في لبنان، وأن تحرك عناصر الشك والتوتر في العلاقات السورية - اللبنانية. لقد تم إفشال هذه المناورات والتصدي للإعتداءات الإسرائيلية المتزايدة وإلحاق الخسائر الفادحة بها، الأمر الذي ولد حالة من الجدل الواسع في إسرائيل وبلور رأياً يخرق الأحزاب يطالب بالإنسحاب من جانب واحد من لبنان،

ومع أن الظرف لا يسمح راحناً بذلك، فإن مجرد طرح هذا الرأي كاحتمال جدي يبين وطأة العبء الاحتلالي على الجيش والمؤسسة المسيحية في إسرائيل.

إن تعطيل الحكومة الإسرائيلية للمفاوضات مع سوريا ولبنان عامل تأزيم وعنصر توتير كبير بلعكسائه على الأوضاع الإقليمية. وفي هذا الإطار يلعب الدور الإقليمي الفاعل لسوريا المنفتحة في تحالفاتها وعلاقتها للعربية والإقليمية والدولية، دوراً فاعلاً في إسناد الموقف السوري واللبناني المتمسك بشأن شروط التسوية. وبالمحصلة، فإن الممارين السوري واللبناني يشكّلان مساحة ضغط مؤثرة على إسرائيل، وكذلك إقليمياً ودولياً. ويشكّلان أيضاً عقبة جدية تعترض سبيل مشروع الدولة الإقليمية المركزية الذي تطمح إليه إسرائيل.

ب - إذا كان تعطيل التسوية في مساراتها الفلسطينية، السورية، اللبنانية عامل تأزيم كبير للوضع الإقليمي، فإن الإندفاع المتسارع للتسوية من خلال تقديم تطبيقات المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية يفعل أيضاً ضمن نفس الوجهة لمسبب جوهري هو التالي: إن المعاهدة (ومحورها ترتيبات النظام الإقليمي وفي إطارها إسرائيل دولة إقليمية مركزية بلطامعها التوسعية) تشكل عنصر قطيعة مع الأطراف العربية الرئيسية المنخرطة في الصراع الدائر (سوريا، مصر، المعودية، الفلسطينيون...).

لقد تم حتى الآن تعديل ٢٣ قانوناً أردنياً لصالح تنفيذ المعاهدة، ويقدر ما تتقدم تطبيقات المعاهدة بالترتيبات الإقليمية التي تتطوي عليها تزداد سلبيات انعكاساتها الإقليمية وفي العلاقات العربية. إن المعالجة الأردنية للقرار الإسرائيلي بإقامة سد على اليرموك في منطقة الحصة (وهي جزء من الأراضي التي أغصت من سوريا بعدوان الـ ٦٧)، والميطرة الإسرائيلية الأمنية على مطار السلام (العقبة - إيلات)، والتعاون الأمني مع الموساد الذي تم الإعلان عن تجميده بعد فشل عملية اغتيال خالد مشعل (التي على أثرها أطلق مكتب الموساد في عمان الذي كان ينطلق منه أيضاً نشاط الخلية المعنية باستخبار المثلث السوري - الفلسطيني - العراقي)، وإجلاء قوتين لانتفاخ اقتصادي أوسع على إسرائيل

(قانون تشجيع الاستثمار الذي دخل التطبيق منذ ١٩٩٧/٩/١ والذي ألغى القيود على ملكية الأجانب، ومنهم الإسرائيليون، لأسهم الشركات في قطاعات المصارف والتأمين والاتصالات والنقل وأتاح لهم امتلاك ١٠٠٪ من الأسهم وكان الحد الأدنى المسموح به مبلغاً ٥٠٪ فقط)، وتم في الدوحة مؤخراً توقيع اتفاقيات توسع الاقتصاد الإسرائيلي شمال للبلاد باسم منطقة حرة. ويجري التحضير لغزو الأغوار باسم المشاريع المشتركة، حيث يعمل حالياً في الأردن ١٥ مصنعاً إسرائيلياً للتسيج بوجهة للتصدير إلى الولايات المتحدة، وقد تبعت هذه المصانع صناعات إسرائيلية أخرى، مثل مصانع للمواد الغذائية ومصانع البطاريات، ومصانع المعادن للرقائق والمشاريع الزراعية، ثم شركة كومبيوتر إسرائيلية صغيرة، الأمر الذي رفع عدد العمال في المصانع الإسرائيلية في الأردن إلى ٢٥٠٠ عامل.. إن هذه الأمثلة وغيرها تؤشر على المدى الذي قطعت تطبيقات المعاهدة في إطار ترتيبات إسرائيل للتوسعية بمغازها السياسي الواضح.

لقد كرست المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية خيار التحالف الإستراتيجي مع إسرائيل بالاستجابة الكاملة للترتيبات الأميركية - الإسرائيلية في الإطار الإقليمي التي لا تقتصر على اعتبار الأردن ممراً لعملية التطبيع العربي - الإسرائيلي، بل تتخطاها باتجاه ضم الأردن إلى المجال الحيوي الإسرائيلي. إن الزيارات المتتالية لوزير الدفاع ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي إلى الأردن التي عثرت عن هذه الوجهة بمضامينها العسكرية والأمنية واللوجستية والدور المطلوب في ظل الأوضاع الإقليمية المتوترة. إن إسرائيل لم تعد تتحدث بالنسبة لغور الأردن عن حدود أمنية بل عن حدود إستراتيجية أطمح جبهة شرقية محتملة في المستقبل.

ج - إن هذا المنحى في السياسة الإسرائيلية القائم على مزيد من التصلب (تسبب في تعطيل المفاوضات)، وعلى تلمي نزعته العدوانية والتوسعية يلقي تغطية لمؤيدة واسعة. فالإدارة الأميركية تنمي سياستها في المنطقة على تقديم الدعم غير المشروط لدولة إسرائيل بصرف النظر عن سياسة حكومتها، وكما غطت حكومة بيرس بقمة شرم الشيخ دعماً لوضعه الذي اهتز جراء العمليات التي تواترت في

القفس وتل أبيب (مطلع علم ١٩٩٦) وبهدف صياغة نظمي أمني إستراتيجي إقليمي، أُنشئت الإدارة الأميركية بواسطة الزيارة الأخيرة لوزيرة الخارجية الأميركية (١٩٩٧/٩) على تغطية حكومة نتنياهو التي دفعت بسيستها الأوضاع في المنطقة إلى حالة من التآزم الشديد، لاحتواء هذه الأزمة عند حدود منع ففجارها أو تسارع تدهورها، لكن دون أن تمارس ضغوطاً جدياً على الحكومة الإسرائيلية.

إن عدم استعداد الإدارة الأميركية للضغط على حكومة إسرائيل من أجل دفعها للتراجع حتى عن مواقف ترى فيها الإدارة الأميركية عنصر تآزم في علاقتها مع الدول والقوى في المنطقة في سياق ما تسعى إليه السياسة الأميركية والإسرائيلية من ترتيبات إقليمية جديدة، تضاعف من مخاطر السياسة الإسرائيلية التوسعية. لقد تميزت ضمن هذه الأجواء إمكانيات وشروط العمل العربي المشترك تجاه قضايا التسوية على مستوييها الثنائي والإقليمي.

## ٢- العمل العربي المشترك

أ - مجيء ائتلاف اليمين المتطرف إلى الحكم في إسرائيل استدعى انعقاد القمة العربية (حزيران ١٩٩٦) لأول مرة منذ ست سنوات، فُتحت بعقدها حدثاً بالغ الأهمية بعد حالة الانقسام العربي الرسمي التي سادت العلاقات العربية إثر حرب الخليج الثانية. لقد عيّرت هذه القمة عن توجه واضح، رغم عدم دعوة العراق للمشاركة، لاستعادة الحد الأدنى من التضامن العربي. وحملت إسرائيل مسؤولية تعمير «عملية السلام» وهددت بإعادة النظر في خطوات التطبيع التي تم الإقدام عليها.

ومع إزدياد التصلب الإسرائيلي وقطاع المفاوضات والتهاب الوضع الشعبي في الضفة والقطاع.. أُنشئ انعقاد دورة مجلس الجامعة العربية (١٩٩٧/٣/٣١-٣٠) على مستوى وزراء الخارجية ليشهد لتفكك محصلة الموقف العربي، بما هو موقف منسق في إطار مؤسسي رسمي، إلى موقع أكثر تقدماً في إبراز التضامن العربي، وفي معادلة التطبيع مقابل تقدم عملية السلام، فأوصى بالإجماع «إيقاف خطوات التطبيع التي جرى إتخاذها في إطار عملية السلام الجارية.. وتطبيق لمشاركة العربية في المفاوضات متعددة الأطراف، واستمرار التزام المقاطعة العربية من الدرجة

الأولى وتفعيلها إزاء إسرائيل حتى يتم تحقيق لسلام العادل والشامل في المنطقة».

إن هذه التطورات الإيجابية في التضامن العربي تجاه الموقف الإسرائيلي التوسعي والمتعنت من عملية السلام وليدة لعوامل عدة، في المقدمة منها تأجج الحركة الشعبية في فلسطين المحتلة، والاحتجاج الذي يندثر باتساع دائرته في الشارع العربي، وكذلك تعاضد إدراك «الطبقة السياسية الحاكمة» في البلدان العربية المتمسكة باستقلالها والحريصة على دورها الإقليمي للمخاطر التي تتهدد مصالحها الوطنية جراء السياسة الإسرائيلية. وكذلك للمخاطر التي ستؤثر على استقرار هذه الأنظمة سياسياً واجتماعياً إذا ما اتسعت حركة الشارع في بلدانها مع استمرار الحالة ملتهبة في فلسطين المحتلة، بانعكاساتها المحتملة على حركة الشارع في هذه البلدان.

ب - غير أن هذه التطورات لم تعد كافية لمولكة متطلبات المصلحة العربية، ففي الوقت الذي تحظى فيه التسوية الحقيقية في إطار سلام شامل ومتوازن يقوم فعلياً على قاعدة الشرعية الدولية وقراراتها ذات الصلة بالاتفاق الدولي، كما في قمم «بروكسل، أمستردام، دوفر، متحدون من أجل سلام»، لا يمكن أن يراوح الرد العربي الرسمي عند نقطة ترك قرارات الجامعة العربية عرضة للتآكل جراء تباطؤ خطوات الانسحاب من التطبيع التي ما زالت تقتصر عملياً على تجميد عمل عدد من مكاتب المصالح مع إسرائيل.

لقد وقعت، مؤخراً، تطورات عربية، وإقليمية ذات دلالة توشح إلى إمكانية الارتقاء بمستوى التضامن العربي وصولاً إلى طرح تصور عربي مشترك حول عملية التسوية في المنطقة بعد تحشيد المفاوضات وجمودها بفعل التعتن الإسرائيلي والتحيز الأميركي، تصور يرمي إلى التوصل لسلام شامل ومتوازن ويبنى عليه عمل عربي منسق يتقدم نحو هذا الهدف. إن هذه التطورات التي تسارعت خلال أسابيع قليلة (في شهري ١١ و ١٢/٩٧)، تعكس بشكل مكثف ما تخزنه الأوضاع، عربياً وإقليمياً من احتمالات اعتراض لاستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق يندرج ما يلي:

١- بعد أن رمت الولايات المتحدة بثقلها لتأمين لوسبع مشاركة عربية في مؤتمر التعاون الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في دورته الرابعة في قطر (١٦ - ١٨/١١/٩٧)، أتت المقاطعة العربية شبه الشاملة وبالذات من قبل مصر والسعودية والمغرب والجزائر إلى جانب غياب سوريا، لتُفشل هذا المؤتمر بمجرد انعقاده. وفي هذا الإطار لم يُحرز التعاون الاقتصادي الإقليمي (مصرف التنمية الإقليمي، المجلس الإقليمي للأعمال...) تقدماً يُذكر، لا بل لم يتوصل للمؤتمر إلى تعيين مكان وزمان انعقاد دورته السنوية القادمة، الأمر الذي يقلل من احتمال انعقادها. لقد كانت واشنطن تولي اهتماماً كبيراً لانعقاد ونجاح هذا المؤتمر، بالدرجة الأولى لكسر الموقف العربي المضغوط باتجاه وقف التطبيع والذي ازداد الانكشاف حوله، فأُتي بإفشال مؤتمر الدوحة ليمس بأحد مقومات السياسة الأميركية في المنطقة.

٢- أدى الإفشال العربي لمؤتمر الدوحة إلى تعزيز موقع بغداد فيما سمي «بإزمة المفتشين» (٩٧/١١) في إطار المواجهة مع الولايات المتحدة لإعادة الربط بين استكمال العراق تنفيذ قرارات مجلس الأمن وبين رفع العقوبات وإنهاء الحصار، فتوحد الموقف العربي بعدم تقديم تغطية للعدوان العسكري الذي كانت ترمع واشنطن القيام به ضد العراق.

لقد أكد الموقف العربي على الربط بين أسلوب التعامل مع التسوية في الشرق الأوسط وأزمة الخليج على قاعدة توحيد المعايير وعدم الكيل بمكيالين، وعلى خلفية الإدراك المتزايد بأن سياسة «الاحتواء المزدوج» الموجهة ضد إيران والعراق معاً، ما هي في حقيقة الأمر سوى غطاء لتقليص الدور العربي في منطقة الشرق الأوسط عامة، والدور السعودي في الخليج خاصة، واستبداله بدور إسرائيلي إقليمي يمتد حتى الخليج. إن هذا الموقف بنزع الغطاء العربي عن أي عمل أميركي ضد بغداد، يعني في العمق الاعتراض على للشق المتعلق بالعراق من سياسة «الاحتواء المزدوج» الذي يعتبر أحد المقومات الرئيسية للاستراتيجية الأميركية في المنطقة.

٣- أما الاعتراض العربي على الشق الإيراني من سياسة «الاحتواء المزدوج»

فقد تم التعبير عنه من خلال الحضور العربي للكثيف في القمة الإسلامية الثامنة التي انعقدت في ٩ إلى ١١/١٢/٩٧ في طهران، والذي تآتى بفضل التعاون مع مصر والسعودية إلى جانب سوريا، وترافق مع إعادة فتح قنوات الاتصال الرسمية بين الرياض وطهران ونقّم ملحوظ على مستوى تحريك القوات الدبلوماسية بين طهران والقاهرة.

٤- وفي معرض تناول أوجه الاعتراض الرسمي العربي على المياسة الأميركية في المنطقة، لا نقوتنا الإشارة، أخيراً، إلى الموقف العربي السلبى حيال التحالف الأمنى والعسكرى التركى - الإسرائيلى الذى ترعاه واشنطن فى المنطقة.

ج - إن الاعتراض الرسمى العربى، وبالذات الدول الرئيسية الثلاث المؤثرة إقليمياً (مصر، السعودية، سوريا) على المفصل الرئيسية للاستراتيجية الأميركية فى المنطقة: الدور المركزى لإسرائيل فى مشروع النظام الإقليمى - للتطبيع بجوانبه الثنائية ومؤسساته الإقليمية - «الاحتواء المزدوج» بشقيه العراقى والإيرانى فى إطار نظام أمنى للخليج تديره الولايات المتحدة وبمشاركة إسرائيلية - التحالف الاستراتيجى التركى - الإسرائيلى... هذا الاعتراض يعبر عن نفسه بدرجات متفاوتة من التواصل والوضوح فى المواقف السياسية المعلنة والعملية، ويتقيد فى كل الأحوال بحدود معينة فى المواجهة المباشرة مع السياسة الأميركية.

إن حالة الاعتراض هذه تعكس بمحصلتها وتحرر عن نفسها بأسلوب وبمواقف سياسية عملية هى الأولى من نوعها منذ الترتيبات التى سادت أو أطلقت فى المنطقة بعد طوي صفحة حرب الخليج الثانية: فبين إشغال مؤتمر الدوحة، والتطبيع مع إيران، والاعتراض على عمل انتقامى ضد العراق وعلى التحالف التركى - الإسرائيلى... ثمة رابط لعمل عربى مشترك بدأ ينطلق من إعادة النظر، بحدود معينة، بالشروط التى فرضت على العرب منذ العام ٩١ (فى مشروع النظام الإقليمى والتسوية..)، وما انفكت تزداد إجحافاً بالحقوق والمصالح الوطنية والقومية العربية منذ ذلك الحين.



إن مواجهة السياسة الإسرائيلية باتت تتطلب تطوير الموقف الرسمي العربي لجهة الدعوة المبررة إلى قمة عربية لا تقتصر على تحميل إسرائيل مسؤولية تعثر المسيرة التفاوضية أو على علاقة مستوى التطبيع بتقدم عملية السلام، بل تتناول بشكل رسمي العملية الميامية الجارية لجهة المطالبة بإعادة إرسائها على قاعدة قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام بهدف التوصل إلى حل شامل ومتوازن، ووضع الآليات الضامنة لذلك. كما يجب أن تتناول هذه القمة إعادة النظر في العلاقات العربية - الأميركية للضغط على واشنطن من أجل مراجعة موقفها المنحاز تماماً إلى إسرائيل.

ورغم أنه بات مكرساً، منذ مفوضات مدريد، بأن وقف المفوضات أو استئنافها هو قرار الأطراف المتفاوضة، فمن بين الخيارات التي ينبغي أن تتوقف القمة العربية أمامها خيار اتخاذ قرار بوقف المفوضات، باعتباره الرد على تراجع عملية السلام في ضوء استمرار تهويد القدس، واستيطان الضفة وغزة والجولان ورفض الانسحاب من جنوب لبنان وتكرار إسرائيل لمتطلبات السلام. إن المؤرق العميق الذي دفعت إليه العملية التفاوضية بسبب تعنت الحكومة الإسرائيلية، على سابقة قرارات المجلس الوزاري الأخير للجامعة العربية ومن بينها تجديد المشاركة العربية في المفوضات متعددة الأطراف، يضع هذا المطلب في سياق سياسي منطقي يربط بين المفوضات واستعداد إسرائيل لتلبية متطلبات السلام عموماً.

د - من جهة أخرى، فإن الحيوية المتجددة لميثاق الأحلاف العسكرية التي تلت محيط المنطقة وتخرق قلبها (التحالف الاستراتيجي التركي - الإسرائيلي الذي تنسقه الولايات المتحدة مع سياسة «الاحتواء المزدوج»)، تطرح على الأمن القومي العربي تحديات كبيرة وتتطوي على تهديدات لا سبيل لدورها إلا من خلال استعادة التضامن العربي (واستعادة العراق إلى نصابه)، وتفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك، والارتقاء بمستوى التعاون والعمل المشترك بين الدول الرئيسية الثلاث صاحبة الوجهة والدور الإقليمي (مصر، سوريا، السعودية).

ومما لا شك فيه أن إيران هي إحدى الدول الإقليمية الرئيسية المتضررة من

جراء سياسة الأحلاف العسكرية السابق ذكرها. إن الولايات المتحدة تركز على عزل إيران، وإسرائيل تسلط الضوء باستمرار على المخاطر التي تتهددها بفعل البرنامج التسليحي الإيراني الذي يحظى بدعم روسيا والصين. إن الرؤية الاستراتيجية لإسرائيل (كما عبّر عنه نتنياهو مؤخراً) التي تنطلق من أن السبيل الوحيد لتعزيز الاستقرار الإقليمي هو تعزيز الوضع الذي توجد فيه إسرائيل أمام أعدائها المحتملين في «قوة زائدة»، إن هذه الرؤية تقوم على ردع غير تقليدي أمام مصدر التهديد الأكبر الأجنبي من إيران.

إن هذا الموقع، يضيف إلى الاعتبارات القائمة أصلاً بحكم الدور والموقع والمصالح والتوجهات المشتركة، اعتبارات وجيهة لتعزيز العمل الإيراني - العربي المشترك بكافة أوجهه.

وفي هذا السياق لا ينبغي الاسترخاء إلى التطور الهام الذي شهده، مؤخراً، العلاقات العربية - الإيرانية إبان انعقاد القمة الإسلامية في طهران. فعلى إيجابية ما حصل، وبخاصة تعزيز أجواء الانفتاح في العلاقات الإيرانية - السعودية، فإنه لا يجب أن يحرف الأنظار عن واقع جمود العلاقات الإيرانية - الخليجية بسبب قضية الجزر العربية الثلاث، ولا أن يجعلنا نغفل من فعالية الضغوط الأميركية على دول الخليج للامتناع عن أي خطوة تطبيعية مع إيران إلا بالتوافق مع واشنطن، ولا أن يلغي احتمال أن يؤثر الالتفت إلى ملف العلاقات الإيرانية - الأميركية على درجة الاهتمام الإيرانية بمواصلة بذل الجهد المطلوب للتقدم بالعلاقات مع دول الخليج بالتحديد. غير أن كل هذا لا يمكن أن يلغي أو يقلل من قيمة الحقيقة التالية: أن التقارب الإيراني - العربي خيار واقعي أكثر من أي وقت مضى. وأهميته، ناهيك عن ضرورته، تنبع من حقيقة وحجم المخاطر التي تتهدد شعوب المنطقة ودولها على يد التوسعية العدوانية الإسرائيلية المندرجة في إطار الاستراتيجية الأميركية في المنطقة.



**السلطة الفلسطينية**  
**منظمة التحرير الفلسطينية**



## (I)

### الحوية الطبقية للسلطة الفلسطينية

الانعكاسات الاقتصادية - الاجتماعية لاتفاقات أوسلو في ضوء سياسة السلطة

١- جاءت التحولات الواسعة، التي شهنتها المنطقة وشهدها العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج الثانية لتحدث انقلاباً في الوضع الفلسطيني، وعاد هذا الانقلاب بأفدح الأضرار على الأوضاع في منظمة التحرير الفلسطينية وعلى استراتيجية العمل الوطني الفلسطيني. فعلى صعيد م.ت.ف. أصاب الانهيار أوضاع القيادة اليمينية المتنفذة ودفعها للبحث لنفسها عن مكان في «النظام الإقليمي» و«النظام الدولي»، الذي اعتقدت انه أصبح في متناول أيدي الإمبريالية الأميركية. وفي سعيها لتأمين مكان لنفسها أخذت هذه القيادة تنصرف بذعر مبالغ فيه وتبدي استعدادات واسعة لتقديم التنازلات السياسية أمام الشروط الأميركية والإسرائيلية للتحاق بقطار التسوية، الذي كان يستعد للانطلاق في مؤتمر مدريد. وعبرت سياسة هذه القيادة بوضوح صراخ عن طبيعتها الطبقية التي تكونت كشريحة ذات طابع برجوازي من خلال موقعها في التشكيل القيادي السياسي والإداري لـ م.ت.ف.، وبحكم تكوينها هذا من ناحية وبسبب الصعوبات التي كانت تواجهها في محاولاتها لقيادة حركة التحرر الوطني ضد الاحتلال، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ونتائج حرب الخليج الثانية، أخذت سياستها تتبلور في مجموعة من الخطوات التراجعية التي تستهدف حماية ذاتها ومصالحها على حساب حركة التحرر الوطني والمصالح الوطنية.

وقد عبر ذلك عن نفسه بالانقلاب التدريجي على م.ت.ف. لحساب كيان سياسي جديد كانت ملامحه تتشكل في حصيلتها في ضوء مشاركتها غير المباشرة في مؤتمر مدريد والموقع الذي خصص لها في قطار التسوية الأميركية. كما عبر عن نفسه كذلك في الانقلاب على البرنامج الوطني، الذي كانت الانتفاضة الشعبية الكبرى قد أعطته زخماً جديداً وواسعاً طرح الاستقلال الوطني على جدول أعمال

حركة التحرر الوطني كفضية راحة وقابلة للتنفيذ. كان مشروع الحكم الذاتي مشروعاً ينطوي على جانبية بالنسبة لهذه القيادة باعتباره يؤمن لها العبور من وضع شريحة بيروقراطية تعيش في المنفى إلى وضع شريحة حكمة في كيان سياسي يوفر لها فرص التطور والتحكم بالموارد البشرية والاقتصادية في ذلك المجتمع الفلسطيني، الذي يعيش فوق أرضه. كان الحكم الذاتي بالنسبة لهذه القيادة المتنفذة في إدارات وأجهزة م.ت.ف. بمثابة خشبة الخلاص من أزمة عميقة بدأت تعيشها بفعل انسداد الأفق أمام قدرتها على قيادة الأوضاع الفلسطينية وعلى الصمود بعد أن تدهورت علاقتها الحزبية وباتت تعيش على هامش صراع المحاور العربية، التي شهدت تحولات حاسمة بعد حرب الخليج الثانية، وبعد أن أخذت الدول الخليجية بسياسة الحصار المالي لـ م.ت.ف.

٧- لم تكن تلك الأزمة التي بدأت تعيشها القيادة المتنفذة في م.ت.ف. من نوع الأزمات الطارئة بقدر ما كانت أزمة بنيوية ذات مضمون طبقي ترتب عليها انعطافة حاسمة في سلوكها وفي خياراتها السياسية. صحيح أن هذه الانعطافة في السلوك والخيارات السياسية لم تكن غير متوقعة، غير أنها بتسارعها ومسارها جاءت تلقي الضوء على ما هو جوهري في موقفها من الحركة الجماهيرية، وفي أسلوب معالجتها لحالة التناقض بين الحالة البيروقراطية التي انتهت إليها الأوضاع في م.ت.ف. والحالة الجماهيرية ذات التكوين الديمقراطي التي كانت تعيشها الأوضاع في المناطق الفلسطينية المحتلة في السنوات الأولى للانتفاضة الشعبية. لقد كانت هذه القيادة المتنفذة تقف على مفترق طرق في سلوكها وخياراتها السياسية، فلما الاستسلام والتسليم بما آلت إليه الأوضاع في م.ت.ف. من حالة غير ديمقراطية تنقل حركتها وعلاقتها شبكة معقدة من الإدارات والمؤسسات والأجهزة البيروقراطية المعطلة وغير المنتجة التي تستهلك الموارد المالية المتاحة، وأما التقدم باتجاه الانسجام مع الحالة الجماهيرية ذات الطبيعة الديمقراطية التقدمية والتي كانت تعيش حالة صدام متواصل مع سلطات وقوات الاحتلال ومشاريع الحل الأميريكية - الإسرائيلية.

وقد سمحت هذه الشريعة البيروقراطية إلى حل لزمتهما هذه في ضوء الحالة البيروقراطية التي تردت إليها الأوضاع في م.ت.ف. بالتحول إلى الحالة الجماهيرية الديمقراطية التي تشكلت في المناطق المحتلة في ظل الانتفاضة بالأساليب والوسائل البيروقراطية، الأمر الذي فاقم لزمتهما، خاصة في ضوء الاختلال الواسع في نسبة القوى الإقليمية والدولية بعد حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفياتي، ولم يكن ممكناً لهذه الشريعة أن تتقلب على الأوضاع، التي صنعها بلجيكا في م.ت.ف. والاقترب من الحالة الجماهيرية الديمقراطية للانتفاضة الشعبية، لما تنطوي عليه مثل هذه الخطوة من تهديد لموقعها القيادي في حركة التحرر الوطني ولامتيازاتها التي لعبت دوراً مهماً في مسار تحولها من برجوازية صغيرة لاجئة ذات توجهات راديكالية إلى بيروقراطية تبحث لنفسها عن كيان سياسي جديد من خلال الاقتراب من مشاريع التسوية الأميركية والانسجام مع ما يترتب عليها من مواقف وسياسات.

لم يكن الاقتراب من الحالة الجماهيرية الديمقراطية للانتفاضة والاستجابة لمتطلبات تطورها وتصاعدها خياراً مطروحاً على جدول أعمال القيادة المتفردة في م.ت.ف. لاعتبارات متعددة. فالانتفاضة كحركة جماهيرية ذات طابع ديمقراطي كانت تكفح في سنواتها الأولى نحو إعادة صوغ العلاقات في إطار للحركة الوطنية الفلسطينية في صالح القوى الوطنية للجزيرة والديمقراطية والتنمية، وهو أمر كان يؤثر مخافاً هذه القيادة ويدفعها للتدخل في شؤونها بوسائل بيروقراطية تضع قيوداً على أفق تطورها وتجربتها. وفي هذا الموقف اتسمت سياسة هذه القيادة بالأحجام عن تطوير الموقف الوطني في مواجهة ضغط الإدارة الأميركية ومشروعها في التحضير لمؤتمر مدريد وبالتردد في اتخاذ خطوات جادة ومسؤولة تعيد الاعتبار للوحدة الوطنية والعلاقات بين أطراف الائتلاف الوطني في م.ت.ف.، فضلاً عن النزوع نحو احتكار السلطة والقرار في طائر تنامي الميول التي تضغط بقوة للالتحاق بالمشروع الأميركي بشروطه المجحفة، على أمل الاعتراف بموقعها وبنورها في التسوية والأهم في الكيان السيلسي، والذي كان المشروع الأميركي يلوح به كنتيجة للتصوية.

ولم تكن الشريعة البيروقراطية المتقدمة في م.ت.ف.، في وضع يمكنها من الدخول في مواجهة أو اشتباك مع المشروع الأميركي للتسوية، الذي كان تحت ضغط التحنت الإسرائيلي، يستهدف تهميش دورها، خاصة بعد أن أخذت تفقد قدرتها على المناورة بين المحاور العربية، التي أعانت حرب الخليج الثانية خلط أوراقها على نحو لم تعرفه المنطقة من قبل. لقد وجدت الشريعة العليا للبيروقراطية الفلسطينية نفسها في ضوء الأوضاع الخطيرة التي انتهت إليها الأوضاع العربية، خاصة على المستوى الرسمي، في حالة من العزلة ومحدودية القدرة على المناورة. وبسبب من طبيعتها الطبقية غير الديمقراطية ومن ضعف تقنها بالحركة الجماهيرية الفلسطينية منها والعربية على حد سواء، فإنها لم تكف فقط بإبقاء الحركة الجماهيرية للانقضاة تحت وصايتها وعرضة لتدخلاتها البيروقراطية، بل سعت بجانب ذلك إلى الوقوف في وجه التحبئة الديمقراطية المنظمة للقوى ومارست في المياسة العملية موقفاً متردداً ومرتبكاً دون أن تدرك ما يترتب على ذلك من آثار ضارة ونتائج سلبية واسعة على المصالح الوطنية، التي كان الدفاع عنها يتطلب بل ويشترط تحبئة ديمقراطية واسعة ومنظمة للقوى في ظروف أخذ فيها الصراع يشتد في البحث عن حلول للقضية الفلسطينية.

٣- لم يكن ممكناً أن تسلك القيادة البيروقراطية المتقدمة في م.ت.ف. في حينه سلوكاً آخر لخدمة المصالح الوطنية الفلسطينية بسبب طبيعتها وتكوينها ومصادر قوتها وتأثيرها في القرار السياسي الوطني، فقد كان الدعم الذي كانت تقدمه بعض الدول العربية بشكل خاص يستهدف صوغ الأوضاع في م.ت.ف. والحركة الوطنية بما يميز من قتل ودور الشريعة البيروقراطية في المنظمة والتأثير في مواقعها وسياساتها وبما يعطل التحول نحو مواقع أكثر صلابة في الموقف من مشاريع التسوية الأميركية. وقد نجحت هذه الدول في سياساتها كما نجحت عندما أخذت بسياسة للحصول المالي. وهكذا نمت عند هذه الشريعة ميول التكيف مع الشروط والاملاءات الأميركية ظناً منها أن ذلك يؤهلها لأن تكون طرفاً مقبولاً في التسوية السياسية للصراع.



ولم تكن ميول التكتيف هذه بجديدة على سلوك ومياسة القيادة المتنفذة في م.ت.ف.، فقد سبق أن لكتت مراراً استعدادها لذلك، غير أن الجديد هو الرهان على الانتقال من وضع الشريعة البيروقراطية للاجئة، التي تنوء تحت ضغط أزمة تنفالم في ظل تعقد آليات الصراع وتعدد الاستعصامات التي تعترض طريق التسوية، إلى وضع سلطة حاكمة في ظل مشروع للتسوية يبدأ بحكم ذاتي للمكان. كان ذلك واضحاً منذ السنوات الأولى للانتفاضة، إذ في الوقت الذي ككت فيه الانتفاضة الشعبية في أوج تطورها وتصلبها مع سلطات الاحتلال، وككت تبني الأنوية الأولية لسلطة الشعب، وتؤثر في الرأي العام الإسرائيلي والأميركي للقبول بفكرة التسوية والعمل على حل للصراع وفق الصيغة الناميبية، أي حل يقوم على تحديد الهدف النهائي للتسوية والمرحل المترابطة في للوصول إلى الهدف، ككت القيادة المهيمنة في المنظمة تبدي الاستعداد للدخول في تسوية تقوم على مرحلة التفاوض دون ترابط ودون تحديد الهدف النهائي للمفاوضات.

في وقت مبكر راجت في أوساط هذه القيادة، كما في أوساط أخرى الأوامر بأن الانتفاضة قد أفضجت شروط التوصل إلى حل سياسي سريع للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، كما راجت الأوامر بأن سياسة الانفراج الدولي، التي كانت تدير عليها إدارة غورباتشوف في الاتحاد السوفياتي، وهي سياسة تراجعية انهزامية، من شأنها أن تنعكس بشكل إيجابي وتلقي على الوضع في الشرق الأوسط من خلال التوجه إلى إخماد بؤر التوتر الإقليمية وبما يكفل تسوية الصراع العربي والفلسطيني - الإسرائيلي. وعلى الرغم من أن تطور الأحداث قد أثبت في وقت مبكر عقم الرهان على هذا كله وخطورة الإقدام على خطوات من شأنها خفض سقف المطالب التي طرحها الانتفاضة على جدول أعمالها، إلا أن نزعة التحول إلى سلطة حاكمة بأي ثمن في إطار حكم ذاتي أصبحت لسياسة الرسمية غير المعلنة لهذه الشريعة البيروقراطية، التي ككت تحيئ لخطر أزماتها.

ككت نزعة التحول إلى سلطة حاكمة بأي ثمن تتطوي على لخطر الاستعداد لتقديم التنازلات السياسية، بدءاً بالاستعداد لتهدئة الانتفاضة والسيطرة عليها

وتوظيفها في صفقات المعسومة الميليسية مع مشاريع للتسوية الأميركية - الإسرائيلية، مروراً بتهميش الائتلاف الوطني العريض في إطار م.ت.ف. حتى يصبح ممكناً المضي في سياسة التكيف مع متطلبات التسوية الأميركية - الإسرائيلية، وانتهاء بخفض سقف المطالب الفلسطينية والموقف الفلسطيني، الذي عبرت عنه قرارات المجالس الوطنية. وقد كانت هذه البيروقراطية الفلسطينية تجهز أوضاعها لمثل هذا التحول دفاعاً عن مصالحها الطبقية الأتنية بالدرجة الرئيسية باعتبار ذلك بمثابة خشية للخلاص من أزمته، والتي كانت تتفاهم ليس فقط بسبب ضيق هامش قدرتها على المناورة في ظل التحولات الإقليمية والدولية، بل وبسبب موقفها (الاحتوائي) من الحركة الجماهيرية ومطلبها كما عبرت عنها الانتفاضة الشعبية. وقد كانت أزمة القيادة المتنفذة في م.ت.ف. تتفاهم أكثر فأكثر كلما ابتعدت عن مطالب الانتفاضة والحركة الجماهيرية وكلما أضعفت في سياسة تهيمش دور الائتلاف الوطني العريض في إطار المنظمة والبرنامج المشترك الذي يستند إليه، لأنها كانت تجرد نفسها من الأسلحة التي تشكل بالأساس مصدر القوة في مواجهة الضغوط الأميركية المسلطة عليها.

وقد شكل هروب الشريحة البيروقراطية هذه من مفاوضات مدريد - واشنطن والتي كانت لاعتبارات عدة تجري في لجوء شبه علنية تقرض عليها الدخول في اشتباكات منقطعة مع المشاريع والمنحولات الأميركية والإسرائيلية في إطار خيارها للتسوية على أساس الترتيبات الانتقالية للحكم الذاتي إلى مفاوضات أوسلو المرية، نقطة التحول الحاسم في سياسة السقوط في شرك مشرع للتسوية لم تكن تُقدّر المواهب للوخيمة المترتبة عليه. فقد جردت نفسها في مفاوضات أوسلو المرية من جميع الأسلحة التي من شأنها أن تحصن موقفها في سياق سعيها للتحول إلى برجوازية حكيمة.

٤- والآن، إلى أي مدى كانت سياسة البيروقراطية المتنفذة في م.ت.ف. تعتبر عن مصالح وطموحات البرجوازية الوطنية الفلسطينية، وإلى أن مدى كانت التقليلات التي أُنذمت عليها البيروقراطية التي كانت تهيم على القرار السياسي

والإداري والمالي في المنظمة تعكس ميول البرجوازية الوطنية الفلسطينية سواء في الوطن المحتل أم في الشتات. إن أول ما يجب التأكيد عليه هو ذلك الاختلاف الواسع في الجذور الطبقية وفي مسار التشكيل الطبقي لكل منهما، فالجنور الطبقية للبيروقراطية الفلسطينية بمعناها الواسع تجد تعبيرها في البرجوازية الصغيرة والمتوسطة اللابئة التي تبلور تشكيلها الطبقي في سياق نمو وتضخم الأجهزة التنظيمية والعسكرية والإدارية في م.ت.ف.. وفي سياق هذه العملية تشكلت الشريحة العليا التي أخذت تجمع بين أيديها وتحتكر سلطة القرار السياسي والإداري والمالي في بيئة غير منتجة أو في بيئة مقطوعة الصلة عن حركة الإنتاج في المجتمع. وبسبب من هذا المنشأ الطبقي من ناحية ومن مسار صعودها وتشكلها كشرريحة بيروقراطية مهيمنة على مركز القرار، فقد كانت تؤثر للسلط في علاقاتها ليس فقط في إطار الائتلاف الوطني العريض في م.ت.ف.. بل وفي علاقاتها بالبرجوازية الوطنية سواء في الوطن المحتل أم في الشتات، التي تختلف في المنشأ وفي مسار التشكل عن البرجوازية البيروقراطية المتفجرة. ومن هنا ساد العلاقة بين هذه الشريحة البيروقراطية وبين البرجوازية الوطنية الفلسطينية لتجانب انطوى على تناقض مركب. فمن جهة كانت البرجوازية الوطنية في الداخل تغفر من سياسات وممارسات البيروقراطية المهيمنة في م.ت.ف..، ولكنها، من الجهة الأخرى، كانت تبحث لنفسها عن موقع شراكة معها في المشروع الوطني الذي ناضلت تحت لوائه للتخلص من الاحتلال، الذي يشكل قيداً على طموحها في الاستقلال وطموحها في التطور الاقتصادي المستقل.

لا شك أن شرائح من هذه البرجوازية الوطنية كانت بحكم مصالحها تحمّل نشاطها ميولاً مختلفة تقف أحياناً على مسافة متساوية بين البيروقراطية الفلسطينية وبين النظام في الأردن. غير أن تصاعد حركة النضال الوطني قد دفع بهذه الشرائح نحو التمازج أكثر فلكثر مع مشروع التحرر الوطني من الاحتلال، الأمر الذي ساهم في أحداث درجة أعلى من التجانس السياسي في صفوفها وفي موقفها من البيروقراطية وعلاقتها معها. دون شك كانت البرجوازية الفلسطينية في الضفة

والقطاع أشد تلمساً في الموقف من مشاريع التسوية الأميركية - الإسرائيلية من البروقراطية المتنفذة في م.ت.ف. ليس فقط بسبب معاناتها اليومية من الاحتلال، الذي كان ولا زال يضع قيوداً واسعة في وجه تطورها المستقل، بل وكذلك لأنها كانت تترك أن مصالحها بالذات ترتبط بنوع التسوية ومضمونها.

ولذا كانت البرجوازية الوطنية في الأرض المحتلة تمارس سياسة نقدية نحو المياسية التفاوضية للقيادة المتنفذة في م.ت.ف. دون أن تحاول اعتراض طريقها أو الاشتباك معها بسبب من ضعف تكوينها وترجع دورها في الحركة الجماهيرية المناهضة للاحتلال، خاصة بعد انطلاق الانتفاضة الشعبية، لا بل أن هذه البرجوازية كانت تسعى للبحث عن قواسم مشتركة مع القيادة المتنفذة في م.ت.ف. في الموقف من الانتفاضة في ذات الوقت الذي كانت تمارس فيه سياسة نقدية لتتأزلاتها على طولة المفاوضات. في الجوهر لم يكن موقف البرجوازية الوطنية في الضفة والقطاع يختلف عن موقف بروقراطية المنظمة من الانتفاضة، ولهذا فقد اضاعت هذه البرجوازية على نفسها دوراً مؤثراً في رسم صورة مستقبلها في العملية التفاوضية وما انبثق عنها من نتائج في اتفاق أوسلو وما تبعها من اتفاقات وبخاصة اتفاق باريس الاقتصادي، التي شكلت طعنة مؤلمة للغاية لطموحات البرجوازية الوطنية في التحرر وفي التطور المستقل.

وكما شكلت هذه الاتفاقيات طعنة لطموحات البرجوازية الوطنية في الداخل، فقد أصابت بصدمة حقيقية البرجوازية «الوطنية» الفلسطينية في الخارج. فقد عاشت هذه البرجوازية «الوطنية» ولا زالت في ظل طموح التحرر من لزدواجية في وضعها في بلدان الشتات. فهي من جهة جزء من الطبقة البرجوازية في هذه البلدان تنبئ قيمها ومفاهيمها عن الرأسمالية والقتصاد السوق، ولكنها بسبب من انتمائها السياسي الوطني ليست جزءاً من الطبقة الحاكمة، أو هي تجد نفسها على هامش الطبقة الحاكمة، حيث أن أبواب مشاركتها في السلطة السياسية غالباً ما تكون موصدة أو شبه موصدة. لقد جاءت الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها مع حكومة إسرائيل بما فيها اتفاق باريس الاقتصادي لتحجيم طموحاتها بأن تلعب دوراً في الحياة المياسية والاقتصادية في

الضفة والقطاع ولتلقى بظلال من التوتر على علاقتها مع التشريحة العليا لبيروقراطية م.ت.ف.، التي تحولت إلى سلطة لا تملك من الصلاحيات غير تلك التي تحيلها إليها سلطات الاحتلال وفقاً للاتفاقيات الموقعة.

٥- بعد هذا يطرح نفسه السؤال التالي: سلطة ومصالح من تمثل التشريحة البيروقراطية العليا التي انتقلت إلى مواقع السلطة في مناطق الحكم الذاتي في الضفة والقطاع؟ وهل تعبر السلطة الجديدة عن مصالح وطموحات البرجوازية الوطنية الفلسطينية في الوطن المحتل والمشتت؟

في الإجابة على هذا نثبت ابتداء ما يلي: في الواقع أن هناك اندماجاً كاملاً بين البيروقراطية والكومبرادور في الوطن وخارجه بدأ قبل أوسلو بنشاطات سواء من خلال المؤسسة (م.ت.ف.) أو كشخص. وتبرز هذا المنحى بعد العودة إلى الوطن وانغماس هذه التشريحة البيروقراطية في النشاطات الرأسمالية الطفيلية التي أضحت تشكل الجانب الرئيسي من نشاطها حيث التركيز على امتصاص خيرات المجتمع أكثر من الإسهام في إنتاجها. إن التمايز بين البيروقراطية وبين رأس المال الطفيلي معدوم، والبيروقراطية هي قمة النشاط الكومبرادوري والطفيلي، حيث ثمة اندماج بين هذه فئرائح وليس مجرد ائتلاف. وفي هذا الإطار هناك تطور في نمط الدور الرأسمالي لهذه «التركيبة» البيروقراطية يجعلها في قلب التشريحة الكومبرادورية - الطفيلية.

بعد هذا ننتقل إلى التالي: على المستوى السياسي الوطني لم يقدم مشروع الترتيبات الانتقالية تجازاً يمكن أن يلبي طموح البرجوازية الوطنية في التحرر من الاحتلال أو تحرير السوق الوطني ولو نسبياً من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، فقد شكلت الترتيبات الانتقالية في الجوهر إعادة تنظيم للاحتلال من خلال تمزيق الضفة الغربية إلى مناطق تحت السيطرة الإسرائيلية إما بشكل مباشر كما هو حال المناطق الريفية أو بشكل غير مباشر كما حال مناطق المدن، التي تحولت إلى معازل تستطيع سلطات الاحتلال ثل الحركة فيها بما في ذلك الحركة الاقتصادية وفقاً لمصالحها ومتطلباتها الأمنية.

أما على المستوى الاقتصادي فقد كرس مشروع التسوية الانتقالية وخاصة من خلال اتفاق باريس الاقتصادي الأساس لتحكم إسرائيل بالسياسة النقدية والمالية وحركة السوق في كل من الضفة والقطاع، وأبقت على الأساس، الذي يؤدي إلى استمرار التشوهات والاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد الفلسطيني لجهة مفارقة ضعف القدرة الإنتاجية في جميع القطاعات الصناعية والزراعية وقطاعات الخدمات كذلك.

وفي التطبيق العملي خضع انسياب السلع الفلسطينية إلى الأسواق الإسرائيلية لقيود واسعة تخضع لمتطلبات إسرائيل الأمنية كما تخضع لإجراءات الحصار ليس فقط بين الضفة والقطاع من ناحية وإسرائيل من ناحية ثانية، بل وبين الضفة والقطاع وكذلك بين مناطق الضفة الغربية ذاتها. وإلى جانب هذا فقد جاء تحكم إسرائيل في السياسة النقدية والمالية وفقاً للاتفاقيات الموقعة وسوء إدارة السلطة الجديدة للاقتصاد الوطني ومؤسسات الجهاز المصرفي في إطار الصلاحيات التي أحلتها لها هذه الاتفاقيات لجعل من الجهاز المصرفي في ظل حالة عدم الاستقرار مصدراً لاستنزاف ودائع المواطنين ولعمليات تهريبها إلى الخارج بكل ما يترتب على ذلك من خيبة أمل البرجوازية الوطنية من هذه السلطة وسياساتها الاقتصادية. فالجهاز المصرفي الذي تشكل من البنوك التجارية ومؤسسات الصرافة فضلاً عن سلطة النقد الفلسطينية، التي يفترض بها أن تقوم في حدود صلاحياتها المقلصة بدور نسبي في الرقابة والإشراف على نشاط البنوك التجارية، لم يقدم لنشاط البرجوازية الوطنية في الصناعة أو الزراعة أو قطاع الخدمات تسهيلات تذكر، وقد اضعف مع السياسة الاقتصادية للسلطة فرص هذه البرجوازية للنهوض بأوضاع مؤسساتها.

لا شك أن عدم الاستقرار السياسي والفوضى الذي يكتنف مسيرة التسوية السياسية يلعبان دوراً في زيادة مخاوف البرجوازية الوطنية من أي توسع في نشاطها الاقتصادي، وإلى جانب هذا فإن السياسة الاقتصادية للسلطة لا تفتح الأبواب لها لممارسة نشاطها بحوافز تكفيها للتغلب على بعض مخاوفها. فهذه

السلطة، التي اعتادت في حياة المنفى التصرف بالأموال العامة للسيطرة على أجهزة ومؤسسات وإدارات م.ت.ف. لم تغير في الجوهر من سياستها، رغم التغير للنوعي الذي وقع في تحولها من بيروقراطية لاجئة إلى أخرى حكمة (وإن تحت السيطرة الإسرائيلية) في مجتمع طبقي منتج، تختلف دورة الحياة الاقتصادية فيه عن تلك التي عشنا «مجتمع» الأجهزة والمؤسسات والإدارات في المنفى.

وعلى أساس من هذا، فقد تلمس الشعور لدى البرجوازية الوطنية في الضفة والقطاع بخيبة الأمل من سياسة السلطة الجديدة، التي نقلت معها إلى الوطن تقاليد مختلفة في الإدارة السياسية وإدارة الاقتصاد الوطني. وقد ازدادت خيبة الأمل هذه في ظل سلسلة من الممارسات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية - فطى المستوى السياسي جاء إحكام قبضة السلطة على الغالبية الساحقة لمقاعد المجلس الفلسطيني (التشريعي) ليعكس الفجوة بينها وبين السلطة الجديدة ويعكس منافساً سلباً في صفوفها حول الطليعة غير الديمقراطية للسلطة الجديدة. وعلى مستوى المشاركة في إدارة الاقتصاد الوطني جاء سلوك السلطة في سياستها الاقتصادية لأكثر شرائح البرجوازية تخلفاً وفساداً لبيد لديها الطموح بفرص التطور والنمو بالرغم من قيود الاتفاقيات، التي فرضتها إسرائيل على الجانب الفلسطيني.

فما أن أخذت للشرية البيروقراطية المتنفذة في م.ت.ف. تمارس سيطرتها في إطار ما تم نقله لها من صلاحيات وفقاً للاتفاقيات الموقعة، حتى بدأت تتحكم بإدارة الحياة الاقتصادية على النحو الذي يسمح لها ولأجهزتها بإحكام سيطرتها على المجتمع دون أن تعطي اهتماماً لاحتياجات ومتطلبات تطوره الاجتماعي - الاقتصادي. فقد وفرت لها الاتفاقيات موارد مالية من مصادر مختلفة كالضرائب المباشرة وأربعة أنواع من الضرائب عبر إسرائيل (كضريبة الاستيراد على السلع المستوردة عبر إسرائيل، وضريبة القيمة المضافة على المشتريات من إسرائيل، والرسوم على أسعار الوقود والمجازر والكحول وغيرها، وضريبة الدخل للعمال الفلسطينيين العاملين في المشاريع الإسرائيلية)، هذا إلى جانب مساعدات الدول المتاح. وبدلاً من توجيه هذه الموارد المالية لتطوير مشاريع البنية التحتية التي

دمرها الاحتلال وغيرها من المشاريع الاستثمارية في قطاعات الانتاج وبعض القطاعات الأساسية في الخدمات وفتح الأبواب أمام البرجوازية الوطنية للمشاركة في هذه العملية، فقد لجأت السلطة إلى بناء جهاز إداري أخذ يتضخم دون توقف ويستهلك هذه الموارد المالية.

وهكذا تحولت السلطة إلى رب العمل الأكبر في المجتمع وتحولت دورة رأس المال إلى دورة ضئيفة الإنتاج فاقمت من مشكلة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني وعمقت ارتباطه بالأسواق الإسرائيلية، ويسبب تبديد الموارد المالية المتاحة للشعب الفلسطيني على نفقات جارية لجهاز إداري متضخم وفي إطار هيمنة الاحتلال وإجرائه (غلق، حصار...) والانكفاء الاقتصادية المجففة، تراجعت فرص النمو وتدهورت مستويات المعيشة ولم يعد ممكناً حتى الحفاظ على معدل دخل الفرد كما كان عام ١٩٩٣، فمن أجل الحفاظ على معدل دخل الفرد كما كان عام ١٩٩٣، كان على السلطة استثمار نحو ٣٠ بالمائة من الناتج القومي الإجمالي أو ما يعادل مليار دولار سنوياً في مشاريع البنى التحتية والأسلمية، التي تساعد الاقتصاد الوطني على النهوض، وفي حالة استثمار التوجه لنمو سنوي في دخل الفرد بنسبة ٢ بالمائة فقد كان يتطلب نحو ٤٠ بالمائة من الناتج القومي الإجمالي، أي نحو ١,٤ مليار دولار، أما في حالة التوجه لنمو سنوي في دخل الفرد يتجاوز ٥ بالمائة، فقد كان ذلك يتطلب استثمار نحو ٦٥ بالمائة من الناتج القومي الإجمالي، أي نحو ٢ مليار دولار سنوياً. غير أن سياسة اقتصادية كهذه بعيدة تملأ عن توجهات السلطة بسبب تكوينها كبيروقراطية ذات طابع برجوازي مندمجة بنشاطها مع فئات البرجوازية الكومبرادورية والطفيلية الأخرى، تلك التوجهات القائمة على خدمة مصالح هذه الفئات الكومبرادورية والطفيلية، والتي لا هم لها غير مراكمة الثروة في ظل وتحت حملة بيروقراطية السلطة ومشاركتها باعتبارها قمة النشاط الكومبرادوري والطفيلي.

ولم تكتف السلطة الجديدة بوضع يدها على الموارد المالية للشعب الفلسطيني، والتي تستحوذ عليها من الضرائب والرسوم والجمارك ومساعدات الدول المتحة والقروض، بل هي تسعى من خلال النشاط المشترك مع فئات



البرجوازية الطفيلية بما فيها تلك التي تستوطن إدارات وأجهزة السلطة، لإقامة احتكارات على مقاسها تمكثها من السيطرة أكثر فلكثر على الأموال العامة ونهبها من خلال احتكار استيراد اللوقود والطحين والحديد واللحوم والأصباغ ومواد البناء والاسمنت والمباني وغيرها من السلع، حتى باتت تسيطر بالتعاون مع برجوازية طفيلية قديمة نمت في ظل الاحتلال وأخرى جديدة من صنعها هي على أكثر من ثلاثين مؤسسة احتكارية تعمل في الضفة والقطاع.

إن سياسة كهذه تستفز للبرجوازية الوطنية العاملة في المشاريع الصناعية والزراعية وعدد من مشاريع للخدمات، لأنها تضع قيوداً في وجه تطورها، هذا التطور الذي راхنت عليه رغم موقفها النقدي من الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها مع حكومة إسرائيل وخاصة اتفاق باريس الاقتصادي، ثم ما لبثت بعد معاشتها لسياسة السلطة أن أدركت أن رهاتها كان مجرد أوهام بددتها إملاءات الاتفاقيات وسياسة الحصار والخنق الاقتصادي الإسرائيلي فضلاً عن سياسة السلطة وسوء إدارتها وفسادها.

٦- لا شك أن الاتفاقيات الموقعة مع حكومة إسرائيل وما انطوت عليه من قيود وإملاءات ومن إلحاق للاقتصاد الوطني الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي من ناحية، وإجراءات الحصار والإغلاق فضلاً عن سياسة السلطة ذاتها لم تترك فرصاً أمام الاقتصاد الفلسطيني لينمو ويتطور على نحو يساعد في تنمية الموارد البشرية وفي للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني. فإلحاق الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الإسرائيلي حكم عليه بالبقاء في دائرة التخلف، وهذا أمر طبيعي خاصة وأن الاقتصاد الفلسطيني لا يتجاوز في حجمه ٢-٣ بالمائة الاسرائيلي، من وجهة نظر السياسة الاقتصادية فرضت إسرائيل على الاقتصاد الوطني الفلسطيني أن يتحول إلى سوق للمنتجات الإسرائيلية ومصدر للقوى العاملة الرخيصة، وقد كرست بذلك وبموافقة طرف فلسطيني الواقع الاحتلال ذاته، الذي كان قفماً قبل التوقيع على الاتفاقيات، وهو واقع لم ينتج غير اقتصاد فلسطيني تابع ومشوه سواء على مستوى هيكل الانتاج أو هيكل العملة.

ويترتب على هذا نتاج مدمرة على الاقتصاد الفلسطيني، ففي ظل تحويل الضفة والقطاع إلى سوق ملحق بالاقتصاد الإسرائيلي، وفي ضوء القيود التي تفرضها إسرائيل على تجارتها الخارجية فهي تفرض على الاقتصاد الفلسطيني درجة من الانكشاف الاقتصادي تصل نسبته إلى نحو ٤٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، دون أن تحرك السلطة سلكاً، لابل إنها ومن خلال نشاطها ونشاط البرجوازية الكومبرادورية والطفيلية للعائلة بجسم الاقتصاد الفلسطيني تكرر هذا الانكشاف بعجز تجاري سنوي يتراوح بين ١,٢ - ١,٥ مليار دولار. ويسهم هذا الواقع وهذا النشاط الكومبرادوري والطفيلي للشريحة الليبروقراطية (وهي قمة النشاط الكومبرادوري والطفيلي) ليس فقط في مفقدة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني وتقلص حصة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، بل وفي تراجع مستوى الإخار وانخفاض مستوى الاستثمار، الأمر الذي يزيد من ارتفاع معدل البطالة وارتفاع معدلات الفقر فضلاً عن التراجع المستمر في الناتج القومي الإجمالي، الذي تصل معدلاته إلى نحو ١٠ بالمئة سنوياً.

صحيح أن سياسة الإغلاق والحصار التي تمارسها إسرائيل تلعب دوراً في كل هذا، غير أن قيود اتفاقيات وخاصة اتفاقية باريس الاقتصادية وسياسة السلطة كذلك تلعب هي الأخرى دوراً لا يمكن التقليل من آثاره السلبية على الاقتصاد الوطني، الذي يزداد تشوهاً ويزداد تعميق ارتباطه بالاقتصاد الإسرائيلي، ففي موازنتها العامة لعام ١٩٩٧ التي تشمل أيضاً بند الأصول الثابتة لم تخصص للسلطة للنفقات الاستثمارية، التي من شأنها أن تساعد الاقتصاد الوطني على النهوض، سوى ٦ بالمئة من الإيرادات المحلية التي توجه للنفقات الجارية. أما للنفقات الإمتائية المعنية بقضايا البنية التحتية والنمو الاقتصادي فإنها تمول من موازنة خاصة تومنها الدول المانحة (بلغت ٨٦٠ مليون دولار عام ١٩٩٧)، مما يكرس الاعتماد على هذه الدول وأوليئها.

إن هذا يؤكد أن السلطة غير معنية بسياسة قملية وإن اهتمامها ينصب أساساً على تمويل مصاريف الجهاز الإداري، الذي يشكل أداة ممارستها للسلطة، وعلى

لتنشيطات الاقتصادية للكمبرلورية والطيفية، التي تفتح أمامها بلب الأثراء السريع على حساب التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وعلى حساب تطور ونمو قوى الإنتاج وقطاعه التي من شأن تطورها أن يفتح الآفاق أمام التحرر النسبي للاقتصاد الوطني من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي وأمام تصحيح نسبي في الاختلالات الهيكلية سواء على مستوى هيكل الإنتاج أم على مستوى هيكل للعمالة. إن سياسة تقوم على زيادة الانكشاف الاقتصادي في ظل ارتفاع متواصل للواردات وتراجع في الصادرات من ناحية، وتقوم على تخصيص نسبة ضئيلة للغاية من الناتج المحلي الإجمالي للنفقات الاستثمارية في الموازنة العامة تمكس الطبيعة التطبيقية للسلطة كمعزٍ عن مصالح الليبروقراطية والكمبرلورية والبرجوازية للطيف.

ولا يفيد هنا القاء تبعات الأثر السلبي على الاقتصاد الوطني على الاحتلال وسياساته وحده، بل لا بد من إبراز جوانب الخلل في السياسة التي تدير عليها السلطة في ظل شحة الموارد المالية واحتياجات التنمية لتطوير البنى التحتية التي دمرها الاحتلال. وفي هذا السياق لا يجوز السكوت على سياسة في التجارة الخارجية ترتفع فيها للواردات من مليار دولار عام ١٩٩٤ إلى ١,٥ مليار علم ١٩٩٥ لتصل إلى ٢,٢ مليار دولار عام ١٩٩٦، بينما تنخفض الصادرات من ٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٤ إلى ٣٥٠ مليون عام ١٩٩٥ إلى ٢٧٥ مليون دولار عام ١٩٩٦، فالأمر هنا لا يتصل فقط بالقيود الإسرائيلية، باعتبارها قيوداً على التجارة الإجمالية من واردات وصادرات، بل يتصل بسياسة للسلطة ذاتها كذلك، وتصبح الطبيعة التطبيقية في هذا السياق واضحة إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار أن حصة السلع الرأسمالية في التركيب السلعي للواردات المباشرة لم تتجاوز ٨١ مليون دولار، هذا في الوقت الذي يشتد فيه الضغط على الصناعة الوطنية، ويشتد فيه الضغط على المنتجات الوطنية التي لا توفر لها السياسة الإسرائيلية فرصاً مناسبة للنمو والتطور.

إن سياسة كهذه لا تنطق الأبواب أمام نمو البرجوازية الوطنية وأمام تصحيح الاختلالات الهيكلية القلقة في الاقتصاد الوطني وحسب، بل هي تقود بالضرورة إلى

تدهور في مستوى معيشة البرجوازية المتوسطة والصغيرة، وإلى تعريض العمال والكلدنيين والفلاحين والمزارعين لمزيد من الإفقار. وإذا ما واصلت السلطة سياستها الاقتصادية هذه فإن حركة الاستقطاب الاجتماعي ستستمر في المجتمع، مما يزرع عقبات إضافية أمام إمكانية توحيد الصف الوطني في مواجهة الاحتلال.

٧- عندما تمسك الشريحة البروقراطية في السلطة على المستوى الاقتصادي سياسة تحفز بالأساس نشاط البرجوازية الكومبرادورية والطفيلية وعلى المستوى العائسي الداخلي سياسة صعود وهبوط وتلرجح بين القمع والتمسك والإنفراج وفق حالة معار المغالضات مع الحكومة الإسرائيلية، فإنها تدفع قطاعاً هاماً من أصحاب رؤوس الأموال إما إلى السلبية أو إلى للنشاط العقاري، الذي يتقاطع في بعض سماته مع نشاط البرجوازية الطفيلية، وتتجلى السلبية هنا بلحد شكلين: الأول في تكثيف الاستثمار للحفاظ على عجلة الإنتاج عند المستوى الذي يوفر استمرار الحضور في السوق بقتل مناخ استثماري أفضل. والثاني بالتوجه إلى للنشاط العقاري، الذي يوفر أكثر من غيره فرصاً للربح دون أن يدفع بعجلة الإنتاج إلى الأمام.

ومن الواضح أن سياسة الشريحة البروقراطية تشجع التوجه الثاني، الذي يتقاسم مع البرجوازية الكومبرادورية والطفيلية السيطرة على دورة رأس المال. وهذا يتجلى بوضوح في سيطرة فئات البرجوازية العقارية والكومبرادورية والطفيلية على رأس المال، وبالتحديد على ٨٥ بالمئة من الاستثمارات في القطاعات غير الإنتاجية. وعلى كل حال فإن الاستثمار الكلي في تراجع مستمر، فقد تراجعت قيمة الاستثمار الكلي من نحو ٢١ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٤ إلى نحو ١٧ بالمئة عام ١٩٩٥ بسبب تراجع استثمارات القطاع الخاص من نحو ١٨ بالمئة إلى نحو ١٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. أما الاستثمارات «الحكومية» فقد كانت محدودة للغاية، حيث كانت عام ١٩٩٤ نحو ٢,٩ بالمئة وارتفعت إلى نحو ٤ بالمئة فقط من الناتج المحلي الإجمالي، وقد واصلت معدلات الاستثمار تراجعها بشكل حاد حتى وصلت في النصف الأول من عام ١٩٩٦ نحو ٧ بالمئة فقط من الناتج المحلي الإجمالي.

على ضوء الآثار السلبية للاتفاقيات الموقعة مع حكومة إسرائيل وسياسة الحصار والخق الاقتصادي الإسرائيلي من ناحية والميسية الاجتماعية - الاقتصادية للسلطة من ناحية ثانية، فإن الأوضاع في الأراضي المحتلة أخذت تتطور في اتجاهات تطور توش على أن المجتمع الفلسطيني بدأ يدخل مرحلة أزمة من نوع مركب، لا حل لها إلا بالتخلص من الاحتلال وبالتصدي لميسية تسيير عليها السلطة تقود إلى حالة مفقمة حدة الانقسام الطبقي في ظروف تحرر وطني حيث تزداد البرجوازية البيروقراطية والكومبرادورية والطفيلية غنى وثروة وتزداد فيه جماهير العمال وللكتحين الفلاحين والمزارعين فقراً، بينما يتردى مستوى معيشة البرجوازية المتوسطة والصغيرة وتلوذ البرجوازية الوطنية ضعيفة التكوين إلى الصمت والسلبية. لقد أخذ الفقر ينتشر ويتجوز في اتساعه الحدود المتفق عليها دولياً للحكم على هذه الظاهرة الاجتماعية - الاقتصادية، وتدل على ذلك العديد من المؤشرات مثل نسبة البطالة وتراجع المدخل وتدهور مستويات المعيشة والأوضاع الصحية وغيرها.

وقد اعتادت أوساط فلسطينية على معالجة هذه المؤشرات على اتساع دائرة الفقر انطلاقاً من ربطها بالتأثيرات السلبية التي تتركها لميسية الإسرائيلية على أوضاع الاقتصاد الفلسطيني. إن مثل هذا الربط قائم بالفعل وينبغي عدم التقليل من مسؤولية لميسية الإسرائيلية عن تردي أوضاع الاقتصاد الفلسطيني، غير أن انتشار دائرة الفقر بمؤشراته ينبغي ألا يعالج من هذه الزاوية وهذا، فالضفة الغربية وقطاع غزة لا يزالان يخضعان للاحتلال، وسلطة تعمل في ظل مثل هذا الوضع ينبغي أن تبني ميسيتها الاجتماعية - الاقتصادية على أسس من شأنها أن تقلص من انعكاسات سياسات الاحتلال على أوضاع الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني، وليس مقارنتها كما تؤكد ممارسات السلطة الفلسطينية في هذا المضار.

٨ إن انتشار البطالة في صفوف المجتمع الفلسطيني ظاهرة بلغت تصفط على أوضاع قطاعات وفئات اجتماعية واسعة من حيث اتساعها وكذلك من حيث طبيعتها ومكوناتها، فالبطالة التي كانت في الثمانينات في حدود ١٠ بالمئة أصبحت

تصل في أيام الإغلاق الإسرائيلي إلى ٤٠ بالمئة في الضفة الغربية وإلى ٦٠ بالمئة في قطاع غزة.

إن معدل البطالة هذا مرتفع للغاية ولكنه يخفي حقيقة جوهرية تؤكد وجود نسبة ثابتة من البطالة تحافظ على حدها الأدنى في كل الأحوال تصل إلى نحو ٢٥ بالمئة من القوة العاملة الفلسطينية في الضفة ونحو ٣٥ بالمئة في القطاع، الأمر الذي يحتاج إلى حلول بمعزل عن معالجة الآثار المترتبة على سياسة الإغلاق. إن هذه النسبة الثابتة من البطالة مرتفعة للغاية ولا تعالج بالدعاية المسببية ضد سياسة الإغلاق، لأن سوق العمل الإسرائيلي بعد لحلال العملة الفلسطينية بعمالة من عدد من بلدان أوروبا الشرقية وبعض البلدان الآسيوية لم يعد معنياً بهذه النسبة العالية من البطالة الثابتة في المجتمع الفلسطيني، وبهذا أصبح البحث عن حلول لها وظيفة فلسطينية في المقام الأول.

ولا يقوى سوق العمل الفلسطيني على استيعاب هذه المعدلات العالية من البطالة أو معالجة المشكلات التي تترتب على طبيعة انتشارها بسبب الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني وفي المقدمة منها اختلال القاعدة الانتاجية التي تعبر عن نفسها بالتكني الكبير في مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي ويتراجع مساهمة القطاع الزراعي، ولأن الوضع قد تغير على نحو جوهري منذ مطلع التسعينات في معالجة فائض العملة، الذي كان يجري حله في السابق إما من خلال العمل في المشاريع الإسرائيلية أو من خلال العمل في بلدان الخليج العربية.

هذا الانتشار لظاهرة البطالة يشكل أحد المكونات الأخطر لتدهور مستوى المعيشة، الذي تحكم به عوامل متعددة، حيث تلعب سياسة حكومة إسرائيل كما تلعب سياسة السلطة دوراً في تفاقمه، فمستوى المعيشة في الضفة والقطاع في تدهور مستمر، تنذيه سياسة الاغلاق والخرق الاقتصادي، حيث بلغ عدد أيام الإغلاق منذ التوقيع على اتفاقية أوسلو الأولى وحتى منتصف عام ١٩٩٦ نحو ٣٥٠ يوماً وترتب على ذلك خسائر للاقتصاد الفلسطيني تجاوزت ١,٥ مليار

دولار طالت آثارها مصالح فئات اجتماعية واسعة وانعكست على الحياة الاقتصادية فتراجع الناتج القومي الاجمالي من علم لآخر كما ترجمت فرص الاستثمار والعمل.

وساهم التضخم في إسرائيل الذي ينعكس على الوضع الفلسطيني ارتفاعاً في الأسعار في مزيد من التدهور في مستوى المعيشة وانعكس ذلك بقسوة على ذوي الدخل المحدود، إذ بفعل ارتفاع الأسعار والتضخم طرأ تراجع ملموس في معدل الأجور والرواتب لفئات شعبية واسعة فزاد على نحو ملموس عدد العائلات التي وقعت في دائرة الفقر والفقر المدقع، ووصلت نسبة للعائلات التي لا يتجاوز الاستهلاك الشهري للفرد فيها ٣٠-٥٠ ديناراً أكثر من ٣٣٪، أي أن ثلث الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع أصبح يعيش في ظروف الفقر والفقر المدقع بعد أن تدهور مستوى المعيشة بنسبة تفوق ٣٦٪ وفق أفضل التقديرات، وهكذا ازدادت الفروقات في توزيع الثروة التي تعني زيادة في حدة التمايزات الطبقيّة في مجتمع يعيش تحت الاحتلال ويعاني من سياساته وممارسته وأصبح الهم الرئيسي لقطاعات واسعة من المواطنين السعي وراء مصدر للرزق من أجل الكفاف.

ولا تغف مؤشرات الفقر عند هذه الحدود بل هي تتسع لتشمل أوضاع المسكن والمساكن والصحة والتعليم وغيرها، فلكثر من ٧٠٪ من المساكن لازالت غير موصولة بشبكة من المجاري ويعيش نحو ٣٥٪ من المواطنين ضيقة سكنية حقيقية. وفي المجال الصحي تنعكس مؤشرات الفقر في مجالات عدة كنسبة وفيات الأطفال، التي تتجاوز مثيلتها في الأردن وغيره من بلدان المنطقة، كما تنعكس في مجال التعليم حيث ترتفع نسبة التسرب من المدارس لاضطرار أعداد كبيرة من الطلبة للدخول المبكر في سوق العمل بشروط قاسية للغاية.

وهكذا فإن ما يميز الأوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد أكثر من أربعة أعوام من التوقيع على اتفاق أوسلو هو التراجع على مختلف المستويات: في الناتج المحلي القومي الإجمالي واختلال واسع في هيكل التجارة الخارجية يؤدي إلى انكشاف اقتصادي خطير وهيمنة النشاط الاقتصادي الطفيلي على الاقتصاد

وهروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج بنسبة تزيد على ٧٥٪ من ودائع المواطنين في البنوك التجارية وغيرها من مؤسسات الجهاز المصرفي، وانتشار البطالة على نطاق واسع وبروز ظاهرة البطالة الثالثة، التي لم تعد ترتبط بسياسة الإغلاق الإسرائيلية. هذا إلى جانب تدهور مستويات المعيشة لقطاعات جماهيرية واسعة وانتشار ظواهر الفقر والفقر المدقع، وظهور تمايزات طبقية حادة في المجتمع تدفع بعجلة للتناقض الأساسي في المجتمع في موازاة التناقض الرئيسي مع الاحتلال.

٩- هذه هي ملامح صورة السلطة التي جاءت بها الاتفاقيات الموقعة مع حكومة إسرائيل ولامح صورة الأوضاع كما تطورت في الضفة والقطاع في ظل هذه السلطة، ولكن هل انتفتت إمكانية نشوء ظروف تجعل السلطة تعيد النظر بسياساتها؟

إن السياسة المعتمدة إذ تحرر عن مصالح طبقية محددة، ليست امتداداً تلقائياً ومباشراً لهذه المصالح، إنما تعبر عنها في التحليل الأخير وبحدود ما تفرج عنه وتتيحه نمبة القوى السائدة في كل مرحلة بين مختلف الطبقات والشرائح في المجتمع، وبين المجتمع والاحتلال. لذلك بإمكاننا القول، مبدئياً، بأن تصاعد الضغط للجماهيري من جهة، واستعصاء مسيرة أوسلو من جهة أخرى، يمكن أن يجبر السلطة أو الشرائح الاجتماعية المكونة لها، على العودة إلى أرضية الإجماع الوطني، بصرف النظر عن مصالحها الطبقية كما تقدم نفسها آنياً وبشكل مباشر.

بكلام آخر: إن ما وصلت إليه السلطة التي تعبر بتكوينها عن المصالح الطبقية الشريحة ضيقة من البرجوازية الطفيلية والكومبرادورية والفئات البيروقراطية المندمجة معها، لا يخلق إمكانية الوصول في ظروف وشروط معينة إلى استعادة هذه الشريحة الطفيلية والكومبرادورية إلى ائتلاف وطني شامل على قاعدة برنامج وطني مشترك، فالحل الذي ارتضته هذه الشريحة من خلال عملية أوسلو يقترب من نقطة الاستعصاء الكامل. هذا من جهة، ومن جهة أخرى بسبب من كون حركة التحرر الوطني للفلسطيني ما زالت في مرحلتها الأولى، فهي توصل للتضال من أجل إحراز



الاستقلال الوطني. وفي هذا الإطار، فإن الحسم لجهة التقدم نحو تلبية الحقوق الوطنية والاجتماعية للشعب الفلسطيني يعتمد أولاً بالأساس على مستوى وفعالية الحركة الجماهيرية بأشكالها النضالية المتعددة من أجل تصعيد الضغط على الاحتلال، (وفي هذا السياق) على السلطة أيضاً من أجل احتواء ميولها التكيفية وكبح استعداداتها للمساومة وتقديم التنازلات على حساب المطالبات الوطنية.

إن التطورات الجارية توفر كل الفرص لقوى المعارضة الوطنية (وبخاصة مكوناتها اليسارية والديمقراطية) للنمو والتقدم بعد اكتشاف سياسة حكومة الائتلاف اليميني في إسرائيل، ومن جهة أخرى تؤكد التطورات ذاتها أن المشروع الذي حملته الشريحة البيروقراطية المتنفذة في السلطة وحاولت تسويقه باعتباره الخيار الوطني المفضي إلى الاستقلال والتقدم الاقتصادي والاجتماعي قد انتهى كمشروع سيمسي وأدى في الوقت نفسه إلى المزيد من التعقيد والتأزيم في وضع علاقات القوى الطبقية في المجتمع وتعميق التفاوت الطبقي على نحو لم يشهده الضفة والقطاع من قبل.

إن سياسة الحكومة الإسرائيلية تدفع نحو زيادة حدة التناقض الرئيسي بين الشعب الفلسطيني وبين الاحتلال، وكلما أضعفت هذه الحكومة في تعنتها وعدوانيتها وأضعفت في مواصلة سياساتها ونشاطاتها الاستيطانية كلما دفعت بالتناقض الرئيسي نحو الانفجار الواسع والشامل. إن سلطة المصالح الطبقية البيروقراطية لا تبدي حماساً كبيراً لمواجهة تطور خطير بهذا الحجم، وهي لا زالت تسلك نهجاً في مواجهة سياسة حكومة إسرائيل تحلّول من خلاله التوصل إلى مساومة تؤمن لها حماية مصالحها الطبقية بالدرجة الرئيسية.

إن السلطة الفلسطينية لا تذهب بعيداً في المواجهة مع سياسة ومواقف الحكومة الإسرائيلية، ولذا نراها كلما تعقدت مسيرة المفاوضات بسبب سياسة هذه الحكومة لجأت إلى سلسلة من الإجراءات والتدابير كالجوء إلى الحوار الوطني والتلويح به كوسيلة ضغط ليس أكثر، ورفع وتيرة النقد اللفظي للسياسة الإسرائيلية ولتسويق الإدارة الأميركية معها، والتشدد مع العملاء والمساومة دون ثبات على الموقف

بمعاييرهم، هذا إلى جانب الإحياء بالتوصل من المسؤولية عن فضائح الفساد دون الإقدام على محاسبة اللقّمين عليه. مثل هذه الإجراءات والتدابير تلجأ لها السلطة لاسترضاء الشارع الفلسطيني وكبتير قاصر دون شك عن الاستجابة لضغط ومطالب الحركة الجماهيرية وقواها السياسية والاجتماعية المعارضة لاتفاقت أوسلو.

وبسيرها على هذا النهج، تحجم هذه السلطة عن اتخاذ خطوات جادة ومسؤولة للشروع في حوار وطني يهدف إعادة بناء الوحدة الوطنية على أسس جديدة تقوم على الشراكة والمشاركة في كل ما يتصل بالشأن السياسي الوطني وتحديد جدول أولويات مهمات إعادة البناء الوطني بعد الدمار الذي لحقه الاحتلال بهذا البناء، كما هي تحجم عن الخطوات والإجراءات التي من شأنها أن تبلور في إطار الكيان السياسي الذي أنتجته الاتفاقيات الموقعة مع حكومة إسرائيل مؤسسات تقوم على احترام تعدد وفصل السلطات (وبالحدود المتلحة حتى لا تطغى مسؤوليات وصلاحيات السلطة التنفيذية على غيرها، وحتى لا تتحول مؤسسات الكيان الأخرى إلى مجرد ملحق أو وجهة سياسية هشة للسلطة التنفيذية). إن هذا الإحجام لا يأتي من فراغ، بل يعبر أصدق تعبير عن نزوع هذه الشريحة العليا من البيروقراطية نحو احتكار السلطة باعتباره الأسس والوسيلة للدفاع عن مصالحها الطبقيّة الخاصة وعن امتيازاتها.

إن تمرر العملية النقلاضية في ضوء تعاضل الضغط الإسرائيلي واتساع مطالبه الأمنية واستمرار الاستيطان والضائقة الاقتصادية وتفاقمها... يجعل السلطة أكثر عرضة لتأثير القاعدة الاجتماعية التي ترتكز إليها كي تحافظ على موقعها ودورها القيادي، ويجبرها أن تأخذ بالاعتبار بأقله جانباً من مطالب هذه القاعدة الاجتماعية. وفي الوقت نفسه، فإن الشريعة المقررة في السلطة لا تملك أن تتبع سياسة تضعها في مواجهة مباشرة مع الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأميركية، فهذا ما يتناقض مع بنيتها، مصالحها، شبكة علاقاتها وخياراتها الأساس في أن تجد لنفسها موقفاً ضمن الترتيبات الإقليمية قيد الإعداد، لتتمكن من ممارسة دورها الطفيلي في النهب والسمسرة والمولات. هذا الوضع والعملية التجاذبية التي

تتخلله بالتعقيدات المثمل إليها يفسر ممسك السلطة السياسي الذي يبدو نائها ومتعارضاً مع نفسه في بعض الأحيان. إن وعي هذه العوامل وإدراك طبيعتها يشكل بوابة عمل واسعة لجميع القوى لتسلط ضغوط جماهيرية على السلطة لاعاقة نزوعها نحو التساوق والتكيف مع الضغوط الإسرائيلية والأميركية.

١٠. إن السياسة الاجتماعية - الاقتصادية للسلطة إذ تلحق أضرار بالاقتصاد الوطني وتفاقم حدة التناقضات الاجتماعية، تشكل عامل هدم في صمود الوطن والمواطن في وجه سياسات وممارسات سلطات الاحتلال، فالسلطة لا تكثفي فقط بتوجيه الانفاق العام نحو النفقات الجارية على الإدارات والأجهزة على حساب النفقات الإستثمارية لتطوير وتنمية الصناعة والزراعة والبنى التحتية في التعليم والإسكان والصحة والمواصلات وغيرها في قطاع الخدمات، وكل ما يترتب على ذلك من تعميق للاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد، بل إنها، وبسبب من سوء إدارتها، تؤسس لوضع من شأنه أن يغلط الطريق تملأ أمام فرص التنمية. إن الإنكشاف الاقتصادي الذي يعبر عن نفسه بالتوسع المتواصل في الواردات وفي تراجع الصادرات إلى أدنى المستويات يفضي بالدرجة الرئيسية إلى تشجيع النشاط الاقتصادي للكوبرادوري والطفيلي خاصة، علماً أن حصة السلع الرأسمالية في هذه الواردات محدودة للغاية. يضاف إلى هذا سياسة الاقتراض التي تمارسها السلطة بهدف سد العجز في موازنتها العامة، التي لا تحتل فيها النفقات الاستثمارية حصة تذكر. إن الاستمرار في هذه السياسة تدفع بالاقتصاد الوطني إلى مزيد من التدهور وإلى مزيد من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

إننا ندعو إلى معارضة هذه السياسة بحزم وإلى التضال ضدها بفرض القيود المشددة على النشاط الكومبرادوري والطفيلي وتصحيح (لا يمكن أن يكون بالتأكيد، إلا جزئياً) للاحتلال في التجارة الخارجية بحماية الناتج القومي، وبخاصة السلع التصديرية، وكذلك مقاطعة البضائع الإسرائيلية، كما ندعو إلى خفض نفقات السلطة وإلى سياسة تكشف حقيقية. وفي سياق التضال ضد السياسة الاجتماعية - الاقتصادية بئرها المدمرة تبرز ضرورة التحضير لمؤتمر اقتصادي وطني تشترك فيه القوى

السياسية والفعاليات الاقتصادية في الداخل والخارج للبحث في برنامج التصحيح الاقتصادي لإنقاذ الاقتصاد الوطني من الأخطار التي تهدده ولمعالجة الخلل الذي أخذت أبعاده تتسع بين النشاط الاقتصادي الذي يؤسس للتنمية وطنية رغم الظروف الصعبة وقبود أوسلو وبين النشاط الكومبراندوري والطفيلي الذي يمسد الطريق أمام متطلبات التنمية الوطنية ويحرق ارتباط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الإسرائيلي.

إن تفاقم سياسة الفساد المالي الإداري التي أصبحت سمة مميزة للنهج الذي تسير عليه السلطة في إدارة الاقتصاد الوطني وتردي الأوضاع الاقتصادية بسبب تبديد الأموال العامة وتأمين امتيازات المسؤولين المتنفذين في إدارات وأجهزة السلطة، إن سياسة الفساد هذه لا تقتصر أضرارها على ما تلحقه بالاقتصاد الوطني من خسائر، بل بلغت تتعكس على الحالة المعنوية للمواطن، وعلى مواقف الرأي العام العربي والإقليمي. وتزداد الآثار الضارة لهذه السياسة كلما واصلت السلطة تستمرها على هذا الفساد ولحجمت عن تلبية مطالب المواطنين بالكشف عن أبعاد هذه السياسة ومحاسبة القائمين عليها والمشاركين فيها. من هنا، ضرورة ممارسة الضغط على السلطة لفتح ملف الفساد أمام الرأي العام وعدم التستر عليه وتقديم المسؤولين عنه والمشاركين فيه إلى المحاكمة ومصادرة الثروات التي راكموها من سرقة الأموال والأموال العامة وأموال المواطنين وخبز الشعب.

والى جانب هذا كله ينبغي وضع حد لنشاط «الاحتكارات» التي ترعاها السلطة، والتي أصبحت أحد أدوات تدخلها في الحياة الاقتصادية للبلاد وأحد أهم الميادين التي تمارس البرجوازية الكومبراندورية والطفيلية من خلالها نشاطها الاقتصادي المثير للجدل في الأوساط السياسية والإعلامية المحلية والدولية.

إن هذه «الاحتكارات» تتحكم من خلال نشاطها بقسط مهم من حركة التجارة الخارجية وللتجارة الداخلية وتتحكم بالأسعار في الأسواق المحلية، هذه الأسعار التي تفوق مثيلاتها في إسرائيل، مما يزيد في أعباء المواطنين. ويطلق عدد من هذه «الاحتكارات» السوق أمام حركة التجارة من البلدان العربية المجاورة في حدود ما تسمح به الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، حيث تحولت من خلال شبكة

علاقتها مع مراكز التصدير في إسرائيل إلى كومبرادور رسمى لهذه المراكز ينتفع من صفقاته معها كما ينتفع من التحكم بالأسعار في الأسواق المحلية. ويتصف نشاط هذه «الاحتكارات» بجشع بالغ ولا يخضع هذا النشاط للمراقبة أو حتى للجزاءات الضريبية، مما يجعل منه نشاطاً أقرب إلى نشاط «مافايوي» منه إلى النشاط الاقتصادي العادي، ويذهب قسم من عوائد هذا النشاط إلى حسابات سرية للسلطة بينما يصبب قسم آخر في حساب عدد من المسؤولين في الإدارات والأجهزة. من هنا، دعوتنا إلى وقف نشاط هذه «الاحتكارات» والى تحويلها إلى شركات عامة مساهمة وطرح أسهمها للتداول أمام المواطنين وتأهيلها في ضوء ذلك لممارسة نشاطها كمؤسسات اقتصادية مستقلة تخضع للرقابة وتسهم في تطوير أداء الاقتصاد الوطني.



## (2)

### نحو إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة الاعتبار لبرنامجها الوطني

١- تعيش م.ت.ف. أزمة عميقة تشمل تأثيراتها أوضاعها الداخلية، أي مؤسساتها وإدارتها والائتلاف الوطني في إطارها، وتطول برنامجها السياسي الوطني ونورها ومكانتها في صفوف الشعب، هذا إلى جانب مكانتها العربية والدولية. لقد باتت الآن م.ت.ف. تعيش أزمة تؤثر عليها باعتبارها الكيان السياسي المعبّر عن وحدة الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات وعن وحدة حقوقه الوطنية.

إن م.ت.ف. الائتلافية التي وقفت حكومة إسرائيل والإدارة الأمريكية بقوة في وجه مشاركتها في مؤتمر مدريد، تحولت في ظل اتفاقيات أوسلو إلى طرف مقبول في العملية السياسية. وقد جاء هذا التحول في سياق محاولات لم تنقطع «لتأهيل» م.ت.ف. للمشاركة في جهود التصوية على قاعة تفكيك الائتلاف الوطني والانقلاب على البرنامج المشترك من خلال خرق قرارات الإجماع الوطني الصادرة عن هيئة ومؤسسات المنظمة وخاصة في دورات المجالس الوطنية. هذا، إلى جانب التمهيد بإلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني. ولم تقتصر شروط «تأهيل» المنظمة على كل هذا فقط بل كانت مطالبة من خلال جناحها اليميني بأن تلعب دوراً في دفع عدد من البلدان العربية للشرع في تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، وبأن تلعب دوراً في استبعاد دور الأمم المتحدة في هذه الجهود حتى تبقى حكرًا على الإدارة الأمريكية وحدها.

٢- ويتوقعها على اتفاقيات مع حكومة إسرائيل أساساً في ترتيبات مرحلة انتقالية وحكومة ذاتية لا تملك من حقوق السيادة على الأرض شيئاً في الضفة الغربية وقطاع غزة، أدارت هذه القيادة ظهرها أيضاً لمصالح وحقوق الشتات الفلسطيني، الأمر الذي انعكس سلباً على مكانة المنظمة باعتبارها الكيان السياسي

الوطني، الذي يجسد من خلال البرنامج الوطني، برنامج العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة، وحدة الشعب في الوطن وفي الشتات، وقد شكل المس بهذا البرنامج مدخلاً لحالة من الشعور بالخذلان خاصة في أوساط الفلسطينيين في الشتات، الذين وضعتهم اتفاقات أوسلو أمام مخاطر للتوطين والتجهير وضياح الحقوق، فمكّنته م.ت.ف. باعتبارها الكيان السياسي الوطني الذي يوحد الشعب لا تتبثق فقط من صيغة الائتلاف الوطني في إطارها على أهمية ذلك، بل هي تتبثق بالأساس من قدرتها على حمل البرنامج الوطني والدفاع عنه في أية تسوية سياسية للصراع. وقد أخفقت القيادة اليمينية المتنفذة في الأمرين معاً، فلا هي حافظت على صيغة الائتلاف الوطني ولا هي التزمت بالدفاع عن البرنامج الوطني، الأمر الذي للحق الضرر بمكانة المنظمة في صفوف الشعب.

وفي المجال العربي والإقليمي والدولي فقدت م.ت.ف. الكثير من مكانتها رسمياً وشعبياً، فعلى المستوى الرسمي شكلت اتفاقيات أوسلو غطاءً سياسياً لعدد من الحكومات العربية لبناء علاقات مع إسرائيل عادت عليها بالكثير من المنافع السياسية والاقتصادية. أما على المستوى الشعبي فقد تأثرت مكانة منظمة التحرير وأصبح الرأي العام ينظر إليها باعتبارها الجهة التي أعطت الضوء الأخضر لعدد من البلدان العربية لتمضي في سياسة للتطبيع. وهكذا فقدت المنظمة من تأثيرها في الشارع العربي ومن قدرتها على تعبئة الدعم العربي لنضال الشعب الفلسطيني، ولم يكن الوضع أفضل حالاً بالطبع على مستوى الدول الإسلامية ودول عدم الإنحياز وعديد الدول الصديقة، التي كانت في السابق تحجم عن أو تبدي تردداً ملحوظاً في تطوير علاقاتها مع إسرائيل.

٣. وتدهورت أوضاع ومكانة م.ت.ف. أكثر فكلّز بعد أن تشكلت على الأرض سلطة فلسطينية وبعد انعقاد الدورة الـ ٢١ للمجلس الوطني الفلسطيني في مدينة غزة (نابلة نيسان ٩٦). ففي تلك الدورة، وقع انقلاب حقيقي (سياسي وتنظيمي) ترك آثاره الواسعة على أوضاع م.ت.ف. حيث جرى اغراق المجلس الوطني بعدد كبير من الأعضاء الجدد للوصول إلى إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني واستصدار قرارات



تغطي التوقيع على اتفاقات أوسلو. وقد ترتب على تلك الدورة جملة من النتائج التنظيمية والسياسية أحدثت خللاً واسعاً في تشكيل الائتلاف الوطني فضلاً عن تحجيم دور ووزن القوى والفعاليات السياسية والاجتماعية المؤثرة في تكوين المجلس فضلاً عن تهميش للشنت. ولقى هذا الانقلاب بالانسجام مع السياسة الرسمية للقيادة اليمنية في المنظمة، التي كفت تدفع بقوة من أجل تكيف مجمل الأوضاع الوطنية مع استحقاقات إتفاقات أوسلو، فجاء هذا الانقلاب تنويعاً لسياسة التنازلات وفي مجرى الترويج لأوهام الوصول إلى تسوية مقبولة في ترتيبات الوضع النهائي مع حكومة إسرائيل برئاسة شمعون بيريس.

4- وجاء تشكيل سلطة الحكم الذاتي ليضيف عملاً جديداً في إضغاف مكانة م.ت.ف. حيث أخذت السلطة تعمل على استيعاب مؤسسات ودوائر المنظمة في وزاراتها وأجهزتها، مما قاد إلى تهميش أوضاعها ودورها وإلى تحويلها أو تحويل ما تبقى منها إلى ملاحق بإدارات وأجهزة للسلطة. وتم تغييب دور المجلس المركزي، وفقدت اللجنة التنفيذية، على خلفية إسقاط البرنامج المشترك، دورها من خلال ما يسمى بالاجتماع المشترك للجنة التنفيذية ومجلس وزراء السلطة، وأصبحت اتفاقيات أوسلو مرجعية سياسية لهذا الدور.

إن كل هذا مؤشر على نهج سياسي لدى السلطة يعكس في جوهريه أبعاد الانقلاب السياسي على برنامج للمنظمة وعلى صيغة الائتلاف الوطني العريض في إطار م.ت.ف.، ولأن السلطة لا تستطيع التقلت من قيود وإملاءات اتفاقيات أوسلو، فإنها تلجأ إلى جر م.ت.ف. ومؤسساتها وهيئاتها القيادية إلى دائرة عملها ونشاطها المحكوم إلى هذا النهج السياسي، الأمر الذي يلحق الضرر بمكثة م.ت.ف. ويضعف فرص تصحيح الخلل الفادح الذي أصاب صيغة الائتلاف الوطني.

وإلى جانب هذا كله ألحقت السلطة بسياستها الضرر الفادح بمكثة م.ت.ف. بالحتواء الاحداثيات الشعبية الفلسطينية في أجهزتها وإدارتها واستيعاب قيادات هذه الاتحادات في الهيكل البيروقراطية العليا للسلطة. وبسياسة الاحتواء هذه فقدت هذه القيادات استقلاليتها عن السلطة وكذلك صلتها باتحاداتها وفقدت صلتها بالهجوم

الحثية والسياسية الوطنية لقواعد هذه الاتحادات، إن خطورة سياسة الاحتواء هذه تكمن أيضاً في اشاعة مناخ أخذت تنمو فيه القيم الانتهازية والنفعية والوصولية في قيادات الاتحادات.

٥- إن الأزمة التي تعيشها م.ت.ف.، ككيان سياسي واكتلاف وطني ومؤسسات، تندرج في سياق تفكك البنى القديمة للحركة الوطنية الفلسطينية التي تسارعت، على خلفية خيار طبقي وسياسي واضح المعالم، بفعل الاضرار في عملية أوسلو. من هنا، فإن تجاوز هذه الأزمة يقع في إطار الصراع السياسي الدائر حول اتساق أوسلو وفي مجرى تصعيد النضال ضد الاحتلال، بنتيجته وانعكاسه على مستوى العلاقات بين مختلف التشكيلات السياسية والاجتماعية، على تتلمذ القوى فيما بينها، ومع الاحتلال.

إن المدخل الرئيسي لإعادة بناء م.ت.ف. هو التوجه على طريق إعادة بناء الحركة الوطنية وتجديدها، نحو الإضرار في الحركة الجماهيرية وفي القلب منها الاتحادات للشعبية والمهنية باعتبارها إحدى القواعد السياسية والجماهيرية الرئيسية لـ (م.ت.ف) وللمجتمع المدني الفلسطيني، وذلك من خلال الجمع بين مهام إعادة بناء هذه للمؤسسات ورد الاعتبار للواتحها وبرنامجهما وتفعيل دورها. لقد بات هذا يتطلب البدء بالأعمال التحضيرية لعقد مؤتمراتها الإقليمية والوطنية وإعادة بنائها على أسس ديمقراطية وجماهيرية تمكنها من الاضطلاع بمهماتها في الدفاع عن مصالح وحقوق جماهيرها ومن استعادة دورها الوطني المستقل وتحريرها من قيود علاقاتها وارتباطها بالسلطة، وبات يتطلب كذلك اشاعة الديمقراطية في صفوفها وإجراء الانتخابات لهيئتها القيادية على أساس التمثيل النسبي وبما يكفل الحفاظ على تكوينها الجبهوي ويمزج قدرتها على توحيد جهود وطلقات جماهيرها في ظل واقع الاحتلال والتوزيع الجغرافي لتجمعات الشعب الفلسطيني.

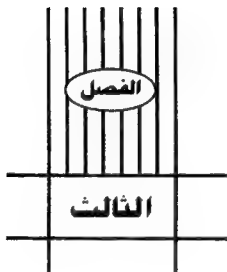
٦- ومن جهة أخرى، فإن إعادة بناء عناصر الاجماع الوطني تفتح الطريق لاستعادة الائتلاف الوطني في إطار م.ت.ف. وإزالة الصدع الذي أصاب مؤسساتها، إن هذا يتطلب:

أ - إعادة الاعتبار للميثاق الوطني على قاعدة الحفاظ على جوهر مضمونه المناهض للصهيونية والتمسك بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني وتطويرها بما يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التي طرأت على العالم والمنطقة خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

ب - تصحيح الخلل في تشكيل المجلس الوطني بما يضمن استعادة للتوازن في تعبيره عن التكوين السيلسي للحركة الوطنية الفلسطينية وفي تمثيله لمختلف تجمعات شعبنا في الوطن وفي الشتات، كما وشموله لجميع القوى الوطنية والإسلامية للفاعلة، إن إعادة بناء مؤسسات م.ت.ف. على أسس ديمقراطية يتطلب إجراء انتخابات حرة لعضوية المجلس الوطني في مختلف تجمعات شعبنا في الوطن وفي الشتات. أما المواقع والتجمعات التي يتعذر فيها إجراء الانتخابات فيتم تحديد أسس لاختيار ممثلها من قبل الجزء المنتخب من المجلس نفسه.

ج - الحفاظ على استقلالية هيئات م.ت.ف. عن أجهزة ومؤسسات السلطة الفلسطينية.





**اتجاهات العمل**



## (١)

### محاور التناقض مع الاحتلال قضايا المجتمع والسلطة الفلسطينية في ظل الاحتلال الوضع على الصعيد الجماهيري الفلسطيني والمهام

إن الانهيار الناتج عن اتفاق أوسلو في الإجماع الوطني على مقاومة الاحتلال وال طول التصفية انعكس سلباً على الحركة الجماهيرية ودفعها نحو الانحسار. في مواقع الشتات، نقضت للشعور بالخذلان إزاء تجاهل الانتقليات الموقعة لحقوق اللاجئين ومرجعية القرار ١٩٤. أما داخل الوطن، فقد كان إبرام اتفاق أوسلو طعنة للانتفاضة، في سياق عملية تدريجية شهدت تفكك الإجماع الوطني على خيار الانتفاضة، وتأثرت هذه العملية بثلاثة عوامل رئيسية هي:

١. اتجاه شريحة من البرجوازية الطفيلية والكومبرادورية نحو الانسلاخ عن مسيرة النضال المناهض للاحتلال والانتقال إلى خيار أوسلو.
٢. التردد في صفوف قطاعات هامة من البرجوازية الوطنية والفئات الوسطى وانفصالياتها عن الانتفاضة بسبب الضرر الذي أصيبت به مصالحها مع تصعيد إجراءات القمع الإسرائيلي.
٣. الإثهاك الذي أصاب قطاعات جماهيرية واسعة والذي لم تستدركه القوى الوطنية، وخلصه تلك للمناهضة للاتفاق، والتي تخلفت عن التكاظم زمام المبادرة وإعادة تنظيم وتوحيد صفوفها لإدانة زخم الانفجارات الجماهيرية العديدة التي أعقبت الاتفاق.

إن الأروام التي أعقبت اتفاق أوسلو حملت معها المزيد من المعاناة لغالبية قطاعات الشعب على مختلف الصعد الأمنية والاقتصادية، علاوة على فشلها في تحقيق أي تقدم جدي باتجاه تلبية حقوق شعبنا الوطنية، كما زالت الكثير من الأروام التي تقشت لدى بعض الأوساط الشعبية حول إمكانية نيل الاستقلال من

خلال مسيرة تطبيق الاتفاق، والتحت المتزايد لحكومة التطرف اليميني الإسرائيلية يقود المزيد من القوى الاجتماعية الفاعلة إلى الانفضاض المضطرب من حول مسيرة الاتفاق، مما يعزز الشروط الموضوعية لاستعادة الإجماع الوطني على ضرورة استئناف الانتفاضة.

وقد أظهرت انتفاضة الأسبوع الأخير من ليلول ٩٦ والبرز الانتفاضية على امتداد شهري آذار ونيسان ٩٧ الحجم الهائل للاحتقان الشعبي وفي الوقت ذاته الاستعدادات العالية للمواجهة والتضحية لدى قطاعات واسعة من الشعب في مواجهة العنصرية العدوانية الإسرائيلية والاتكاسات الملية لتطبيقات اتفاق أوسلو وإجراءات الإغلاق والإذلال الإسرائيلية، كما أظهرت الخشية الدائمة لدى سلطة الحكم الذاتي من انفلات زمام الأمور من أيديها وانفعاها لركوب موجة الغضب الشعبي ثم للعمل السريع على لحوائها حتى لا تتجاوز حدود الضغط التكتيكي على الجانب الإسرائيلي.

ومن أجل تعبئة طاقات الجماهير بما يتلاءم مع التطورات الجديدة تتصدر الأولوية تنظيم صفوف الحركة الجماهيرية وتطوير حالة استنهاضها في مجابهة الاحتلال والاستيطان والحصار وصيانة الحريات الديمقراطية ومعالجة القضايا الاجتماعية، قضايا المجتمع والسلطة الفلسطينية في ظل الاحتلال، وهو ما يقتضي تجديد برنامج العمل النضالي لتعبئة أوسع الجماهير دفاعا عن مصالحها وربطها بالمجرى العام للنضال الوطني المناهض للاحتلال والحلول التصفية، ومن أجل إنجاز الحقوق الوطنية الفلسطينية. وعلى ضوء هذا فإن المهمات الوطنية الكبيرة التي يطرحها الوضع الناجم عن تطبيق اتفاقات أوسلو يمكن تلخيصها بالعناوين التالية:

#### ١- النضال ضد الاستيطان ومن أجل الدفاع عن الأرض

في اتفاق أوسلو جرى تأجيل بحث موضوع المستوطنات (نظريا) إلى مفاوضات «الوضع الدائم»، وهكذا فقد تفالقت العملية الاستيطانية بعد الاتفاق. ففي سنوات الانتفاضة الأولى، بلغ المعدل الشهري لمصادرة الأراضي نحو



٤٧٠٠ دونماً، ثم لنخفض إلى نحو ٣٥٠٠ دونماً بعد مؤتمر مدريد وعاد ليرتفع بشكل له يسبق له مثيل بعد التوقيع على اتفاق أوسلو حيث بلغ نحو ٤٨٠٠ دونماً. في حين كان نصيب عمليات الاستيطان المباشر نحو ٢٣٣ دونماً قبل مدريد ارتفع بعد التوقيع على اتفاق أوسلو ليصل نحو ١٠٨١ دونماً في الشهر الواحد. وهذا يعني أن معدل الارتفاع الشهري في عمليات الاستيطان المباشر وصل إلى ٤,٦ ضعفاً عما كان عليه قبل انعقاد مؤتمر مدريد في تشرين الأول (أكتوبر) ٩١، الأمر الذي يفضح الادعاءات بأن الغرض من توقيع اتفاق أوسلو الأول كان حماية الأرض والدفاع عنها.

إن الهجوم الإسرائيلي المتواصل يستتوي بما تم في ظل اتفاق أوسلو، حيث صادرت قوات الاحتلال من أيلول ٩٣ وحتى مطلع ٩٧ حوالي ٣٠٠ ألف دونم واقتلعت ١٨ ألف شجرة وزاد عدد الممتوطنين بنسبة ٥٠٪ في سنوات ٩٣-٩٦. لقد أعطى اتفاق أوسلو والاتفاقات اللاحقة إسرائيل المسؤولية الكاملة وحرية التصرف بنحو ٤٠٪ من مساحة قطاع غزة وأكثر من ٧٠٪ من مساحة الضفة الغربية، كما أبقى مياه الضفة والقطاع تحت السيطرة الإسرائيلية. إن إسرائيل تستولي على ٨٠٪ من كمية المياه التي يجري ضخها من الخزانات الجوفية في الضفة الغربية، إضافة إلى الاستيلاء الكامل على الحقوق الفلسطينية في مياه حوض الأردن وعلى نحو ٣٠٪ من المياه الجوفية المحدودة في القطاع، وانتزعت إسرائيل لنفسها الحق في تحديد سقف كمية المياه الممتخرجة من الآبار حتى في المنطقة الخاضعة لسلطة الحكم الذاتي في غزة والمناطق (أ) في الضفة، وهذا الوضع يصيب بالضرر المباشر المصالح الحيوية لقطاعات واسعة من الفلاحين والمزارعين والملوك المقاربين في الريف والمدينة في الضفة والقطاع.

وفي غزة، من الواضح أن الممتوطنات القائمة فيها والتي ازدادت محاولات توسيعها وزيادة عدد ساكنيها بعد تشكيل حكومة نتتياهو، لم تؤسس لأسباب سياسية مؤقتة، بل أن أهدافها ثابتة في تعزيز مقومل السيطرة الاجمالية الإسرائيلية على القطاع، وتمزيق وحدته الجغرافية، لابتداءً من السيطرة على الشاطئ وعلى أخصب

الأراضي الزراعية، وعلى خزانات المياه الجوفية، حيث تقوم إسرائيل باستئثار المياه وبيع القطاع ٥ مليون متر مكعب من مياهه المسروقة وبملايين الدولارات سنوياً، في حين تزداد ملوحة المياه المتيقية لمكافئ بكل تأثيراتها المؤذية الصحية والزراعية. إن النضال ضد سياسة الاستيطان ونهب الأرض والمياه هو أبرز محاور الصراع ضد الاحتلال وتطبيقات اتفاق أوسلو، إن تنظيم هذا النضال واجتذاب أوسع الجماهير للانخراط فيه يملين:

أ - تعبئة جماهير الشعب الفلسطيني وبخاصة جماهير الفلاحين والمزارعين وصغار الملاك العقليين وأهالي القرى المهددة أراضيها بالمصادرة، وتشكيل لجان للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان على مستوى القرية والريف كاطر شعبية واسعة.

ب - الدعوة إلى مؤتمر وطني للجان الدفاع عن الأرض تتبثق عنه قيادة وطنية منتخبة لتوجيه النضال الجماهيري ضد الاستيطان.

ج - تنظيم مبادرات المواطنين من خلال لجان الدفاع عن الأرض ولجان العمل التطوعي وغيرها من الأطر من أجل استصلاح الأرض وعرسها أو زرعها لكبح محاولات اغتصابها أو الاستيطان عليها.

د - تعبئة الرأي العام الوطني لممارسة كل أشكال الضغط على السلطة الفلسطينية من أجل الإصرار على وقف الاستيطان كشرط لاستمرار المفاوضات، ودعوة الرأي العام العربي للضغط على الحكومات العربية لوقف التطبيع والدفع لوقف الاستيطان وكافة تجاوزات الاحتلال.

هـ - تعبئة الرأي العام كذلك للضغط على السلطة ودفعها لإعادة النظر في جدول أولويات التصرف بالموال الموازنة العامة وتوظيفها بالاتجاهات التي تساعد في تطوير الاقتصاد الوطني وخاصة في القطاع الزراعي والإعلان عن المناطق الريفية المهددة بالاستيطان باعتبارها مناطق تطوير من الدرجة الأولى.

## ٢. النضال من أجل عروبة القدس وعودتها إلى السيادة الفلسطينية

اتفاقات أوسلو تسلم بفصل القدس عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان ١٩٦٧، وتترك البحث في مصيرها لمفاوضات « الوضع الدائم» دون أي التزام إسرائيلي بالامتناع عن إجراء تغييرات على وضع المدينة، ومع تفاقم عمليات تهويد القدس عبر مصادرات الأراضي ومخططات بناء الأحياء اليهودية ومنع البناء في الأحياء العربية ومحاولة تفريغ المدينة من سكانها العرب من خلال وسائل شتى، بما في ذلك سحب الهويك، يبرز النضال من أجل عروبة القدس وعودتها إلى السيادة الفلسطينية كالمحور الأبرز في الصراع ضد الاستيطان.

إن هذا يتطلب تشكيل لجان الدفاع عن عروبة القدس وتنظيم حملة جماهيرية داخل المدينة وفي المدن والقرى والمخيمات الأخرى للتضامن معها، كما يتطلب العمل للدعوة إلى مؤتمر وطني للدفاع عن عروبة القدس تتبثق عنه قيادة وطنية تقود وتوجه النضال على المستويات الوطنية والعربية والإسلامية والدولية ضد تهويد القدس، هذا إلى جانب تشكيل لجان مختصة وعقد مؤتمرات نوعية لمعالجة القضايا الملحمة التي ينطوي عليها مخطط التهويد أو التي تمس حياة ومصالح المواطنين مثل قضايا مصادرة الأراضي، قضايا البناء والسكن وإجراءات هدم المنازل، الضرائب الباهظة، نظام التعليم في المدينة، إجراءات طرد مواطني المدينة ونزع هويتهم، الدفاع عن المؤسسات الوطنية الفلسطينية في المدينة والنضال ضد نزعات الانتماء وطلب الجنسية الإسرائيلية. ومن الضروري أن تكون لجان الدفاع عن القدس مفتوحة للجميع بشرط الموافقة على برنامج الحملة الجماهيرية للدفاع عن عروبة القدس وعودتها إلى السيادة الفلسطينية.

## ٣. ضد الإلحاق الاقتصادي ومن أجل الاقتصاد وطني منتج ومستقل

اتفاق باريس الذي يشكل الملحق الاقتصادي لاتفاق أوسلو، يلحق أفدح الأضرار بالاقتصاد الوطني وبمصالح غالبية قطاعات الشعب وعلقبته، بما في ذلك البرجوازية الوطنية، فهو يكرس سياسة النمج والإلحاق الاقتصادي التي انتهجتها إسرائيل على مدى سنوات الاحتلال، حيث يعطي إسرائيل سيطرة كاملة

على السوق المحلية عبر إبقائها مفتوحة للسلع والخدمات الإسرائيلية دون قيود، بينما يفرض قيوداً صارمة على دخول السلع الزراعية الفلسطينية، ويسمح الاتفاق بإنشاء سلطة نقد فلسطينية، لكنه يخضعها لمسياسات البنك المركزي الإسرائيلي المالية والمصرفية ولرأبته.

أما المساعدات الخارجية المقررة من قبل «الدول المانحة» ( ٢،٤ مليار دولار خلال خمس سنوات) فلا تكفي لإطلاق عجلة النمو في الأراضي الفلسطينية بعد الدمار الذي لحق بالبنية الاقتصادية لهذه الأراضي بفعل الاحتلال (من أجل المحافظة على دخل الفرد الفلسطيني كما كان عام ١٩٩٣، ينبغي استثمار حوالي مليار دولار سنوياً أي ضعف ما قرره الدول المانحة، علماً بأن هذه الدول لم تلتزم بالمبالغ المقررة من قبلها من جهة، وتم توجيه معظم المبالغ التي قمتها لتنطية نفقات الأجهزة الأمنية والوظيفية لسلطة الحكم الذاتي وليس للاستثمار من جهة أخرى، مع التأكيد بأن عدد الموظفين في هذه الأجهزة «الحكومية» قد تضاعفت مرتين عما كان عليه في العام ١٩٩٣).

وعلاوة على ذلك، فإن سياسة الإغلاق والحصار الإسرائيلية تجاه الضفة والقطاع أدت إلى خسائر للاقتصاد الوطني تفوق بقيمتها مساعدات «الدول المانحة»، وقد قاد كل هذا الوضع إلى تمنع رأس المال الخارجي، وخاصة رؤوس الأموال الفلسطينية في الخارج، من الاستثمار في الاقتصاد المحلي، حيث لم تتجاوز ودائع هؤلاء المستثمرين الفلسطينيين ١٪ من مجمل الودائع في البنوك العاملة في الضفة والقطاع.

وإذا أضفنا إلى كل ذلك كون مساعدات «الدول المانحة» سيفا مسلطاً على رغبة السلطة الفلسطينية لابتزاز شروط سياسية واقتصادية تضعها عملياً تحت وصاية البنك الدولي، فإن مجمل هذه الأوضاع والعوامل قادت إلى تدهور اقتصادي شامل في الأراضي المحتلة وترد متمارح في مستوى معيشة المواطنين، حيث تراجع مستوى المعيشة خلال السنوات الثلاث الماضية بنسبة الثلث تقريباً وأحياناً أكثر من ذلك، مع تفاقم البطالة والفلاء.

إن النضال ضد اتفاقات أوسلو وانعكاساتها الاقتصادية يشكل محورا رئيسيا من محاور الصراع الدائر ويعكس التزاما بالمصالح الأكثر إلحاحا لغالبية طبقات الشعب وقطاعاته الوطنية، ويتركز هذا النضال على المطالب التالية:

أ - إلغاء اتفاق باريس الاقتصادي وتحرير الاقتصاد الوطني من قيود الدمج والإلحاق.

ب - إنهاء تحكم إسرائيل بالنظم والمؤسسات المالية والجمركية وبناء سلطة نقد فلسطينية توجه السياسة المصرفية في خدمة الاقتصاد الوطني.

ج - رفض الوصاية التي يمارسها البنك الدولي وتوجيه العون الخارجي نحو بناء مقومات الاستقلال الاقتصادي وامتصاص البطالة.

(ومن الواضح أن هذه المطالب هي أساسة كفاحية، ولا يمكن أن تتحقق، بالملوس، إلا في حال الخلاص من الاحتلال ومن الاتفاقات المجحفة).

#### ٤ - النضال ضد البطالة ومن أجل حقوق العمال

إن الطبقة العاملة تتحمل الضرر الأكبر من نتائج الدمج والإلحاق الاقتصادي والانعكاسات المدمرة لاتفاقات باريس والقاهرة، كما أن سياسة الإغراق والحصار الإسرائيلية فالقت من هذه الاتعكاسات السلبية وأدت إلى تفاقم مشكلة البطالة في صفوف قوة العمل الفلسطينية. وبفعل ذلك كله، تشوه هيكل العمالة للفلسطينية، وتراجعت حصة عوائد عوامل الإنتاج من الخارج في الناتج القومي الإجمالي، وهي في معظمها من تحويلات العمال العاملين في المشاريع الإسرائيلية، من نحو ٥٣ ٪ عام ١٩٩٢ إلى نحو ٤١ ٪ عام ١٩٩٤، واستمرت في الانخفاض بعد ذلك. إن التوجه نحو الطبقة العاملة لتنظيم صفوفها واستنهاض نضالها دفاعاً عن حقوقها ومطالبها المباشرة هي مهمة تحتل أولوية قصوى في برنامج العمل الذي يركز في هذا المجال على القضايا الأربع التالية :

أ - النضال ضد البطالة، والمطالبة بضمان حق العمل والتنقل بحرية لجميع العمال دون قيود وإلغاء أنظمة التصاريح والبطاقات الممنوعة، وذلك عبر حملة

جماهيرية متواصلة، خاصة في صفوف العمال، للدفاع عن حق العمل والتنقل وضد الإغلاق، دون إغفال أهمية الضغط على السلطة من أجل سياسة استثمارية موجهة بشكل رئيسي لامتصاص البطالة ومن أجل نظام للضمان الاجتماعي يشمل التأمين ضد البطالة، إلى جانب الاهتمام بتنظيم الحلول التعاونية وصناديق العون والتعاونيات تحت إدارة النقابات.

ب - النضال من أجل استعادة حقوق العمال التي نهبتها إسرائيل على مدى ربع قرن، على شكل استقطاعات من أجورهم لقاء ضمانات مفترضة لا ينالون منها شيئاً، إضافة إلى النضال ضد عملية النهب المزدوج الممارسة عملاً باتفاق باريس حيث يتم تقاسم الصناعات المستقطعة من أجور العمال بين الحكومة الإسرائيلية والهيستروت والسلطة الفلسطينية دون أن ينال العمال شيئاً، إذ ينبغي العمل من أجل تحويل كافة هذه المبالغ المستقطعة إلى «صندوق للضمان الاجتماعي» بإدارة منتخبة من قبل العمال أنفسهم.

ج - النضال من أجل إلغاء القوانين للرجعية والأوامر العسكرية المتعلقة بشؤون العمل واستبدالها بتشريع عمالي وطني وعصري يضمن حقوق العمال وشروطاً ملائمة للعمل، وينبغي بذلك امتحان القدرة الفعلية للسلطة ومجلسها المنتخب على التشريع فعلاً، حتى ضمن الصلاحيات المحالة إليها والتي تشمل شؤون العمل، وهي قدرة مشكوك في توفرها نظراً لحق النقض الإسرائيلي من جهة ولتأثير توصيات البنك الدولي وتحيز السلطة للصاروخ لصالح رأس المال اللطيفي من جهة أخرى.

د - الدفاع عن استقلالية الحركة النقابية وبناء وحدتها على أسس ديمقراطية، تعتمد على النقابة الوطنية كركيزة أساسية لبناء الاتحاد العام الموحد، عبر انتخابات ديمقراطية بالتمثيل النسبي من أدنى إلى أعلى.

##### ٥ - الدفاع عن حق الأسرى والمعتقلين في الحرية

رغم أن الإفراج عن الأسرى والمعتقلين يعتبر استحقاقاً أساسياً لأي عملية

سلام، فقد نص اتفاق أوسلو على إطلاق سراح المعتقلين والأسرى على ثلاث مراحل آخرها هي الأساسية التي تضم العدد الأكبر من ذوي الأحكام العالية، إلا أن حكومة إسرائيل تامل في الإفراج عنهم، وتتذرع بالاعتقالات التي تم التوقيع عليها مع السلطة الفلسطينية والتي أجازت التعامل معهم وفقاً لما هو معمول به في القانون الإسرائيلي. لقد فرط اتفاق أوسلو بحقوق الأسرى كما فرط بحقوق سائر فئات الشعب وقضيته الوطنية، وتخلّى الاتفاق عن الأسرى العرب وأبطال الدوريات، واستثنى المناضلين الفلسطينيين من أبناء القدس والـ ٤٨، ممن قاتلوا في صفوف المقاومة الفلسطينية، تحت ذريعة أن هؤلاء يخضعون للقانون الإسرائيلي. وتتلقى المعاملة الإسرائيلية للمعتقلين والأسرى مع اتفاقية جنيف الرابعة، ابتداءً من نقلهم بعد إعادة الانتشار إلى دحلل إسرائيل، إضافة لتشريع التعذيب والعنف معهم والمعاملة السيئة للسجناء وموء التغذية والرعاية الصحية، وظروف السجن السيئة.

إن النضال للإفراج عن الأسرى والمعتقلين سيبقى يجتنب الاهتمام ويعبر عن المصالح المباشرة لقطاعات واسعة من المواطنين. وما تزال تطرح نفسها بقوة مهمة تنظيم هذا النضال بحملة جماهيرية متواصلة ومنظمة وبناء لجان الدفاع عن المعتقلين كأدوات شعبية لتنظيم الحملة تحت شعار «لإسلام بدون الإخراج عن جميع الأسرى والمعتقلين دون تمييز ودون قيد أو شرط»، ونشر هذه اللجان في كل مكان بحيث تتخربط فيها عائلات الأسرى، والأسرى المحررون، وجميع المهتمين بقضايا الحرية وحقوق الإنسان، وبحيث تتمتع للجميع، أفراداً ومنظمات، الذين يوافقون على شعارها الرئيسي.

## ٦ - قضايا المجتمع والسلطة الفلسطينية في ظل الاحتلال

إن سيادتنا تقوم على التصدي لممارسات سلطات الاحتلال التصفية والنضال من أجل فرض اعتراف سلطات الاحتلال بتفافية جنيف الرابعة وتطبيقها ووقف انتهاكات حقوق الإنسان ووقف سياسة العقوبات الجماعية وسياسة الاعتقال والضغط للإفراج عن الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية، هذا إلى جانب

التصدي لاستبداد السلطة وممارسات أجهزةها الأمنية ومنع تدخلها في الحياة العامة وفرض احترامها لمؤسسات المجتمع المدني، على أساس المهمات التالية:

#### أ- صون الحريات العامة وحقوق الإنسان

- باحترام التعددية السياسية وصون حق جميع القوى السياسية في التنظيم العلني دون قيود.
- احترام استقلالية مؤسسات المجتمع المدني من نقابات وجمعيات ونواد ومجالس طلابية ونسائية ومؤسسات تعاونية وخيرية ومنع أي تدخل في شؤونها.
- احترام حرية الصحافة ومؤسسات الإعلام المرئي والمسموع وتحريم قمعها أو إرهابها أو ممارسة الضغوط عليها، إلى جانب احترام حق المعارضة في التعبير عن مواقفها في أجهزة الإعلام الرسمية والتوقف عن احتكارها كأجهزة إعلام للسلطة.
- احترام كرامة المواطن وتحريم انتهاكها ووضع حد لممارسات الاعتقال الكيفي والمداومات والتعذيب والمحاكمة الصارمة للمسؤولين عن هذه التجاوزات.
- ضمان حرية الرأي العام والتعبير والاجتماع والتظاهر لجميع المواطنين وتحريم التطاول عليها.
- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في السجون الفلسطينية.
- ضمان استقلال القضاء وفق مبدأ الفصل بين السلطات وبما يؤمن نزاهته ويوطد مكلفته في المجتمع.

#### ب- الدفاع عن المصالح المعيشية للمواطنين ومحاربة الفساد

إلى جانب النضال من أجل التحرر من قيود اتفاق باريس الاقتصادي وإنهاء تحكم إسرائيل بالنظم والسياسات الجمركية والنقدية والضريبية واعتماد مبدأ التعامل بالمثل في العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل، إلى جانب هذا وبالتوازي معه ينبغي النضال من أجل:



- إعادة توزيع نفقات الموازنة العامة لصالح النفقات الاستثمارية لتطوير البنى التحتية وفروع الاقتصاد لتوفير فرص العمل في المشاريع الوطنية.
- إخضاع الشأن المالي للرقابة الشعبية واعتماد مبدأ الشفافية وفضح الفساد والرشوة والمصوبية وامتيازات المسؤولين وتقديم المتورطين في الفساد المالي والإداري إلى المحاكمة ومصادرة أموالهم وأموالهم التي حازوها بطرق غير مشروعة، هذا إلى جانب محاربة ممارسات الاحتكار والمسمرة واستغلال النفوذ وفرض الخوات والعولمات وكل أشكال استثمار الموقع للإثراء غير المشروع. وإذا كان تقرير هيئة الرقابة العامة واللجنة الخاصة المنبثقة عن المجلس الفلسطيني قد سلط الأضواء على الفساد المالي والإداري في الوزارات والأجهزة المدنية، فقد بقي الفساد المالي والإداري في الأجهزة الأمنية والعسكرية كما بقي للتلاعب بقرت الشعب وصحة المواطن من قبل تجار الغذاء والدواء الفاسد طبي الكتمان، الأمر الذي بات يتطلب اتخاذ الإجراءات الرادعة لوقف الاعتداء على المال العام وتقديم المتورطين فيه إلى المحاكمة العادلة واستعادة أموال الشعب إلى الخزينة العامة وعدم التفریق في هذا بين المتورطين في الفساد من مدنيين وعسكريين.
- تخفيف العبء الضريبي عن القطاعات الشعبية وذوي الدخل المحدود والأخذ بسياسة ضريبية عادلة تتناسب طردياً مع مسنويات المداخل.
- توجيه المون الخارجي نحو تطوير الاقتصاد الوطني والمشاريع الانتاجية والخدمية الوطنية ومشاريع البنى التحتية لتوفير فرص العمل والمساعدة على امتصاص البطالة.

جـ- من أجل انتخابات حرة ونيمقراطية للمجالس البلدية والقروية على هذا الصعيد ننتقل من رفض سياسة التعيين والإصرار على إجراء

انتخابات ديمقراطية حرة للمجالس البلدية والقروية، فالزرائع التي تلجأ إليها السلطة لتمرير تعييناتها وتبرير التهرب من الانتخابات هي زرائع واهية لا وظيفة لها غير الانتكاف على حق المواطنين في ممارسة حق من حقوقهم الديمقراطية في انتخاب هيئات الحكم المحلي بعيداً عن تدخل السلطة، فالزعم بعدم إمكانية إجراء انتخابات للمجالس البلدية والقروية بسبب استمرار وجود الاحتلال نتيجة تأخر مواعيد إعادة انتشار قوات الاحتلال يحضه إجراء انتخابات هذه المجالس في السبعينات وإجراء انتخابات المجلس الفلسطيني (التشريعي) ذاته مطلع ١٩٩٦ دون أخذ هذه المسألة بعين الاعتبار.

وفي هذا الإطار فإننا نعارض مشاركة المقيمت في انتخابات المجالس البلدية والقروية وتدعو إلى إجراء انتخابات لجان خاصة بالمخيمات انطلاقاً من الحرص على صون المكانة القانونية - السياسية الخاصة للمخيمات، وللحفاظ على وكالة الموت ومسؤولياتها عن الجانب الخدماتي في المخيمات.

د. من أجل تنظيم العلاقة بين القوى السياسية وبين السلطة والمعارضة على هذا الصعيد نطلق من ضرورة إعطاء الأولوية في النضال من أجل حل التناقض الرئيسي مع الاحتلال، وحتى يصبح ممكناً حشد الطاقات الوطنية في النضال ضد الاحتلال فإننا ندعو إلى:

- تحريم اللجوء إلى العنف كسلوب لحل الخلافات بين أبناء الشعب الواحد وتحريم الاستجابة من طرف السلطة للمطالب الإسرائيلية بضرب البنى التحتية لقوى المعارضة أو لأي منها.
- إدارة تنظيم الخلاف والعلاقة بين السلطة والمعارضة بوسائل ديمقراطية تقوم على احترام حق المعارضة في التعبير عن مواقفها من الاتفاقيات الموقعة مع حكومة إسرائيل وفي ممارسة نشاطها ضد شروطها وإملاءاتها دون أن تتعرض للملاحقة أو المساءلة من طرف السلطة وأجهزتها الأمنية.
- ضمان حق المساواة والتكافؤ في الحقوق والواجبات بين المواطنين

وفي جميع المجالات بما فيها العمل في الوظائف العلمية بصرف النظر عن الانتماء الميئسي.

- ضمان حق جميع القوى السياسية الفاعلة في المشاركة المقررة في صوغ القوانين الرئيسية التي تمس حياة المواطنين في مناطق السلطة الفلسطينية وإيجاد صيغة منظمة تكفل هذه المشاركة.

#### هـ - من أجل توحيد القوانين وإقرار القانون الأساسي

إن حاجة المجتمع إلى توحيد القوانين وإقرار قانون أساسي ينسجم مع وثيقة إعلان الاستقلال حاجة ملحة وتتضمن الضغط على السلطة والمجلس التشريعي لإقرار هذا القانون، وبما يوحد القوانين والتشريعات بين الضفة والقطاع ويؤكد على الوحدة المجتمعية ويلغي القوانين والأوامر العسكرية الإسرائيلية وقوانين الطوارئ الانتدابية ويعمل القوانين والتشريعات القائمة وبما يتلاءم مع آمال الشعب في بناء دولة مستقلة ومجتمع ديمقراطي.

#### ٧ - النضال من أجل حق الشباب في العمل والتعليم والثقافة وتلبية

##### متطلباتهم الاجتماعية ورعاية ميولهم واهتماماتهم

تتأذى الشبيبة الفلسطينية من ظروف حياتية وسياسية قاسية، بسبب صف الاحتلال وسياسته العدوانية والتوسعية وتأثيراته التدمير والسياسية الواسعة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعية والتعليمية والثقافية، وتتركز البطالة بشكل خاص في أوساط العمال للشباب والخريجين. إن هذا الوضع يملئ على اتحاد الشباب الديمقراطي بشكل خاص توسيع صفوفه وتعزيز دوره في أوساط الشباب والسعي لوحدة الحركة الشبابية الفلسطينية وإعادة بناء الاتحاد العام لطلبة فلسطين ليمثل الداخل والشتات، ومن أجل تعبئة طاقات الشباب في مواجهة الاحتلال والاستيطان من جانب، ومن جانب آخر من أجل تلبية مطالبه التعليمية والثقافية والاجتماعية وأبرز عناوينها:

- أ - مجانية وديمقراطية التعليم للجمعي، واعتماد رسوم رمزية تضمن حق التعليم

الجامعي لجميع الطلبة المؤهلين لذلك وخاصة أبناء المخيمات والفقراء والكادحين، وتوقيع الاختصاصات وبما يتلاءم مع حاجة المجتمع الفلسطيني، وتوفير مستلزمات العملية التعليمية من كفاءات وخبرات أكاديمية، وأجهزة تطبيقية ومكتبات علمية ومنشآت جامعية وعلمية ذات مستوى متقدم، وفي ذات الوقت تأمين الكتب بأسعار رمزية، ووضع أسعار زهيدة للمواصلات الخاصة بالطلبة. وعلى صعيد آخر مواصلة النضال لتأمين حرية التنقل لطلاب قطاع غزة من أجل الدراسة وخاصة في جامعات الضفة الغربية، وشن حملة جماهيرية ضاغطة لإطلاق سراح الطلبة المعتقلين في سجون الاحتلال.

ب - تطوير التعليم والتدريب المهني للطلبة سواء على مستوى انتشار المعاهد والمدارس والأقسام الخاصة بذلك، أو على مستوى التأهيل والتدريب المهني والعمالي.

ج - تنظيم العمل للشباب والخريجين في لجان البطالة والضغط من أجل توفير فرص العمل لهم، والتأكيد على المساواة بين الجميع وحقوقهم في العمل في مشاريع البطالة وفي التوظيف.

د - الحرص على صيانة وتطوير مناهج وبرامج تعليمية ذات مضمون وطني وتقدمي وبما يصبون الثقافة الوطنية ويتناسب مع حاجات المجتمع.

هـ - المحافظة على استقلالية الجامعات والكليات من تدخل الأجهزة وضمن حرية النشاط السياسي.

و - اعتماد التمثيل النسبي في انتخابات مجالس الطلبة والهيئات الأخرى داخل الجامعات.

ز - رعاية شؤون الشباب، وتقديم المون غير المشروط لنوابيهم ومنظماتهم الجماهيرية وتأمين المرافق اللازمة لتطوير مواهبهم الرياضية والإبداعية والثقافية، وبما يملأ أوقات فراغهم بالنشاط المستمر والمطور لقدراتهم، والعمل على إحياء لجان العمل التطوعي وتطوير دورها.

#### ٨ - النضال من أجل الدفاع عن التراث والمؤسسات والثقافة الوطنية

من أجل الحيلولة دون فتح الباب على مصراعيه أمام الهجمة الثقافية الصهيونية بعد لتفلق أوصلو، وفي مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية على المقامات الدينية وأماكن العبادة، بتدنيسها ولفتهك حرمتها، والدفاع عن تراث شعبنا وتاريخه ومقوماته الوطنية، تطرح نفسها المهام التالية:

أ - إطلاق حملة وطنية في صفوف الطلبة والشباب والمعلمين والمتقنين لحماية الثقافة الوطنية، وللتصدي لخطر التطبيع الثقافي والدفاع عن التراث الوطني وعن قيم شعبنا وتاريخه.

ب - التصدي لأي تدخل إسرائيلي في صوغ مناهج للتعليم ومقاومة التلاعب فيها أو نزع السمة الوطنية عنها وتطعيمها بالأيدولوجية الصهيونية والدعوة إلى مؤتمر وطني لإعادة صوغ المناهج للتربية بروح وطنية وديمقراطية تحمي شعبنا وثقافته وتصورون تاريخه وقيمه ومقوماته وهويته الوطنية.

ج - الدفاع عن المقامات الدينية وأماكن العبادة، والتصدي لأي محاولة لتدنيسها ولفتهك حرمتها.



## (2)

### استراتيجية العمل لحماية حقوق اللاجئين والنازحين وموقعها في البرنامج النضالي في الوصل والشتات

#### ١ - اتفاق أوسلو وانعكاسه على قضية اللاجئين (والنازحين)

عند تناول استراتيجية العمل لحماية حقوق اللاجئين والنازحين ننطلق من اتفاق أوسلو وما ترتب ويترتب عليه سياسياً وعملياً بالتمسبة لما يلي:

أولاً : رحل اتفاق أوسلو قضية اللاجئين إلى مفاوضات الحل الدائم، وأسقط مرجعيتها للشرعية الدولية المتمثلة بالقرار ١٩٤ (وفقرته الرقم ١١ تحديداً) الذي يكفل كاملاً حق العودة للاجئين إلى جانب التعريض الذي هو جزء من الاعتراف والإقرار الرسمي بحق العودة، وليس بديلاً من هذا الاعتراف، وبأسقطه لمرجعيتها للشرعية الدولية نزع اتفاق أوسلو عن قضية اللاجئين مكانتها القانونية - السياسية المستمدة من هذه المرجعية ليحيلها إلى الإطار التفاوضي نفسه المكون بدوره من عدة أطور ومسارات (لجنة عمل اللاجئين في المفاوضات المتعددة، المفاوضات الثلاثية مع الأردن ولبنان وسوريا وم.ت.ف.)، فالفقد قضية اللاجئين مكانتها كأحد محاور الحل الفلسطيني - الإسرائيلي بحيث أضحت - بجانبها الأهم - قضية إقليمية عربية - إسرائيلية، وحدد إطار هذا الحل سلفاً لمصلحة إسرائيل، وضاعف من مخطأ إسرائيه على قاعدة التأهيل والتوطين وإلغاء حق العودة.

ثانياً: أما قضية نازحي حرب الـ ٦٧، فقد أسقط اتفاق أوسلو عنها مرجعيتها الشرعية الدولية المتمثلة بقرار مجلس الأمن الرقم ٢٣٧ القلضي بعودة النازحين دون قيد أو شرط وأحالها إلى لجنة رباعية ( إسرائيلية - أردنية - مصرية - فلسطينية) لتقرر بإجراءات قبول الأشخاص النازحين:

١ - على أساس فردي، وليس كجماعة غير قابلة للتصنيف، مما يسمح لإسرائيل

- بإستبعاد القسم الأكبر من النازحين من دائرة البحث (وبالتحديد ذوي الاصول اللاجئين من عام ٤٨، سكان القدس الشرقية، المنتمين إلى قرى وأراضٍ صارتها إسرائيل أو بنت عليها مستوطنات، المبعدين لاعتبارات أمنية..).
- ٢- وبالتوافق، مما يعطي لإسرائيل حق النقض.
- ٣- وباتخاذ التدابير الضرورية لمنع الإخلال بالأمن وشيوع للفوضى، مما يضيف على هذه العملية بعداً أمنياً واجتماعياً تقرر معلييره إسرائيل وحدها.

إن إنهماك اللجنة الرابعة بجدل عقيم حول تعريف النازح، وعدد النازحين بدلاً من البحث بآلية عودتهم، ما أدى إلى تجميد أعمال هذه اللجنة منذ مطلع عام ١٩٩٦، يكشف حقيقة الموقف الإسرائيلي من قضية النازحين الذي نجح، مستفيداً من اتفاق أوسلو، في ترحيل بحث هذه القضية عملياً من مفاوضات الفترة الإنتقالية، حيث هي مرحلة اصلاً، إلى مفاوضات الوضع الدائم، الأمر الذي يقود عملياً إلى توحيد إطار الحل لقضيتي اللاجئين والنازحين على القاعدة للتصفوية إياها: للتأهيل وللتوطين في بلد النزوح أو في بلد آخر.

ثالثاً: إن مسؤولية الأمم المتحدة المباشرة تجاه قضية اللاجئين (القرار ١٩٤ بفقرته الرقم ١١) وارتباط هذه المسؤولية بمؤسسة مختصة منبثقة عنها (وكالة الغوث) معنية بتقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين إلى حين تنفيذ الفقرة ١١ من القرار ١٩٤، يترتب عليه عدم المساس بهذه المؤسسة التي تجسد الالتزام الأممي بقضية اللاجئين، وعدم الإقدام على حلها قبل إيجاد حل دائم وشامل لقضية اللاجئين لضمان عدم إذابة قضيتهم وهدرها. وعلى النقيض من كل هذا، فإن الوجهة التي يجري الدفع نحوها بثبت منذ التوقيع على اتفاق أوسلو تقوم على:

- ١- تقليص خدمات وموازنات وكالة الغوث.
- ٢- المواومة بين خدمات الوكالة وخدمات الدول المضيفة.
- ٣- إعتداد برنامج تطبيق السلام الذي تتحدد وظيفته في تعبئة طاقات وكالة الغوث وخبراتها في خدمة مؤسسات السلطة الفلسطينية والإسهام في تأسيس البنية التحتية والمواومة بين خدمات الوكالة وخدمات السلطة. إن هذه السياسة



تتحرك ضمن مخطط التوطين والتأهيل، وتنفذ نحو إحالة مسؤوليات الوكالة إلى السلطة الفلسطينية والبلدان المضيفة على طريق تصفية خدماتها.

رابعاً: إن الخط العام لحل قضية اللاجئين كما عبر عنه اتفاق أوسلو بمخطط التوطين والتأهيل يعني أساساً إلغاء حق العودة والوضع القانوني والمياسي للاجئين والمخيمات. وكل هذا يمر على أنقراض القرار ١٩٤ ومن خلال تصفية وكالة الغوث. وإلى نهوض مشاريع إنهاء خدمات الوكالة، ثمة مؤشرات إلى تآكل في قوة القرار ١٩٤ (منها إمتناع الولايات المتحدة عن التصويت إلى جانبه منذ العام ١٩٤)، أي ذلك القرار الذي يكفل حق العودة ويشكل المرجع الأساس لقضية اللاجئين.

إن مخطط التوطين والتأهيل (نقيضاً لحق العودة) يتعمق في قلب الصراع الجاري حول الحقوق الوطنية، والمحاولات الجارية لتمريره قطعت شوطاً معيناً، فإلى ما تقوم به مجموعة عمل اللاجئين في إطار المتعددة، واتفاق أوسلو ذاته وتكيف وظائف الأنورا مع متطلباته لدعم تطبيقاته.. تستوقفنا معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية (معاهدة وادي عربة) التي تبنت حلاً توطيئياً لقضيتي اللاجئين والنازحين (المادة ٨)، فلم تأت على ذكر القرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وتجاهلت الإشارة إلى الأنورا عندما تطرقت إلى برامج الأمم المتحدة المتفق عليها وللبرامج الاقتصادية الدولية الأخرى.. كما تستوقفنا مواقف جهات رسمية أردنية بخصوص وضع الأردن كشريك في مفاوضات الوضع الدائم، وبشكل خاص فيما يتعلق بقضايا القدس واللاجئين.

## ٢ - مخططات التوطين والتأهيل في بلدان الشتات

أولاً: إن قضايا التوطين في الأردن لم تعد بنوداً بدون مضمون في معاهدة وادي عربة، بل تحولت في الواقع الراهن إلى خطط تتمثل بالتعاطي معها في الإطار الاجتماعي - المياسي للمخيمات، وعلى الصعيد القانوني الأردني، وبالتعاطي مع وكالة الغوث :

أ. فعلى الصعيد القانوني كان القضاء الأردني قد قرر سابقاً لاتفاق أوسلو ومعاهدة وادي عربة بأن فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية، هو قرار سيادي خارج عن صلاحيات المحاكم. إلا أنه قد صدر مؤخراً قرار جديد من أعلى سلطة قضائية مغاير لذلك تماماً، إذ أفتى بعدم دستورية قرار فك الارتباط وبالتالي بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية بالجنسية الأردنية، مما يشكل بلحد الأدنى تشجيعاً للنزوح الاختياري... هذا إذا لم يندرج في إطار ما هو أبعد من ذلك.

إن الأردن يشهد تزايداً في اهتمام السلطة بقضية اللاجئين، فعلى المستوى التخطيطي هناك اهتمام بالميول والأمزجة السياسية للفلسطينيين في الأردن، وتنظيم ورشات عمل وأبحاث ودراسات لتعيين الميول من أجل تعزيز حالة النسيج بين «فئتي» المجتمع الأردني، وإزالة حالة الإنقباض في العلاقة القائمة بينهما، بما في ذلك إدخال تطويرات على القوانين والإدارات الحكومية لصالح استيعاب للفلسطينيين في أطرها.

ب. وعلى صعيد وكالة التراث فقد تم قطع شوط على طريق الوصول إلى تحويل الأردن من دولة مضيضة للاجئين إلى دولة بها لاجئين مواطنين... وتساهم الأورورا بالاستجابة لهذه السياسة على طريق شطب الصفة السياسية للمخيمات بالتسليم للتكريمي لأعمالها للإدارة العامة الأردنية واستمرار مساعدتها في تقديم الخدمات في إطار برنامج السلام الذي وضعته الأمم المتحدة.

ج. وعلى صعيد خطط التوطين القبطية، وطلائعاً من الإدراك للكلفة الباهظة لالتزامها، ومن أن الوفاء بهذه الحاجة ليست متوفرة الآن في ظل التهديد بخلق عناصر عدم استقرار إضافية، فإن ما تتعرض به بعض المخيمات في الأردن من مخاطر التفكيك واحتمالاته أو تقليص المساحة بدعوى قضائية أو توجهه إلى المخيمات لتحويلها إلى مناطق التطوير الحضري... يستوقفنا بمذلولاته. وليست المشكلة في هذه الخطط بالطبع، فيما تدعيه من تطوير لظروف السكن والمعيشة، بل فيما تستهدفه من تصفية الصفة السياسية للمخيمات.

إن خطة «حزمة الأمان الاجتماعي» المخصصة بمعظمها للمخيمات (٦٠٠ مليون دولار جمع منها ١٧٠ مليون دولار حتى الآن تم إنجائها في موازنة العام ١٩٩٨) تشكل تجربة «ريادية» تؤسس لاحقاً لتخصصات مالية ضخمة تسيّر جنباً إلى جنب مع تحرك معيرة التسوية السياسية وفي إطار تكلف وادي عربة مع مستجدات المسار الإسرائيلي - الفلسطيني.

إن هذه الأسوال في هذه المرحلة ستؤدي إلى إعادة بناء القاعدة التحتية للمخيمات للاحقها بالمجتمع الحضري الأردني، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وامتصاص بعض الاحتقالت الاجتماعية في المخيمات، كما أنها ستخفف من ضغط الرافض والمقاومة لهذه المشاريع باعتبارها موجهة فقط لتحسين أوضاع المخيمات التي كانت وما زالت مطلباً شعبياً اجتماعياً وسياسياً.

ويرتفق مع هذه الخطط أعمال أخرى داخل المخيمات نفسها من حيث اقتناع الحكومة بأن الأطر القيادية التمثيلية للمخيمات قد فقدت وظيفتها في رعاية مصالح المخيمات كتجمعات حضرية لدى وكالة الغوث والإدارة العامة الأردنية، ولذلك يجري وضع خطط للتخلص من لجان تحسين المخيمات وتحويلها إلى لجان بلدية منتخبة بالنسبة للمخيمات خارج المدن، ودمج نلخي المخيمات في بلديات المدن المتواجدة فيها، وذلك بعد أن نجحت هذه الخطة منذ سنوات في مخيمات إربد ومادبا والمحطة والنصر والسفنة ومخيم الزرقاء. أما مؤسسات المجتمع المدني الأخرى مثل مراكز الشباب في المخيمات فقد تم منذ سنوات عديدة سلبها عن وكالة الغوث ودمجها كأندية شبابية في إطار مسؤولية وزارة الشباب. ومنلها ما لحق بالجمعيات والهيئات الاجتماعية إثر ذلك.

وبهذا الإطار توشك القيادات التقليدية للمخيمات (بما كان يعرف بوجوده المخيمات) على فقدان دورها ووظيفتها وخصوصاً أنها فقدت أحد أركان استنادها: نفوذ م.ت.ف. وإمكانات الدعم المالي. لقد أدركت السلطة أنها بحاجة إلى وجوه جديدة للمخيمات تتمتع بولاء سياسي شامل لخطتها ويجري زجها في مؤسسات المجتمع المدني في المخيمات ذاتها كأدوات ضغط على وكالة الغوث للوفاء

بالاحتياجات المزججة للسياسة الرسمية.

إن أحد الأخطار الرئيسية الناجمة عن هذه السياسة هو تفتيت إجماع الشعب الفلسطيني في الشتات على رفض التوطين في الوقت الذي يمكن أن تتحقق فيه مستويات معينة من «إنجازات» التوطين في بلد دون آخر.

**ثانياً:** أما في لبنان، فإن رفض التوطين (كنص دستوري، وسياسة رسمية، وموقف ملعن لجميع القوى السياسية والمرجعيات الروحية) يقود إلى سياسة تضيقية متشددة مع الشعب الفلسطيني في لبنان (الاستمرار في حرمانه من الحقوق المدنية والاجتماعية، المساس بدائرة الحقوق المكفولة سابقاً كفرض التأشيرة على حملة وثيقة السفر اللبنانية بموجب القرار ٤٧٨، التضيق على المخيمات ومجالها الإسكاني وبنيتها التحتية).

إن النتيجة الوحيدة لهذه السياسة هي مفارقة الضائقة الاقتصادية والمعيشية للشعب الفلسطيني في لبنان وتحفيز فئات معينة منه على الهجرة. ولا تمت هذه السياسة بصلة إلى ما تدعيه من تحسين للوضع اللبناني والفلسطيني من مخاطر التوطين. إن الأسلوب الرئيسي لدرء هذه المخاطر يكون بتمكين الشعب الفلسطيني من صون هويته الوطنية والحفاظ على تماسكه الاجتماعي ليستمر، ضمن احترام سيادة لبنان والتزاماته، جاهداً في سبيل حقوقه الوطنية وفي المقدمة حق العودة. وغني عن القول أن إحدى الاشكال الرئيسية لصيانة حق العودة تتحدد في الحفاظ على المكائنت الثلاث (اللاجئ، المخيم، الوكالة) التي تشكل التجسيد القانوني - السياسي للقرار ١٩٤ الذي يكفل حق العودة.

**ثالثاً:** مما سبق يتضح أن من أبرز النتائج التي تربت سياسياً وعملياً على اتفاقيات اوسلو بالنسبة لقضية اللاجئين (والنازحين)، أن الصراع ضد مخطط التاهيل والتوطين النقيض المباشر لحق العودة هو صراع ضد مخطط قطع شوطاً معيناً قبل الشروع في مفاوضات الوضع الدائم التي تتدرج قضية اللاجئين على جدول أعمالها كإحدى قضاياها الرئيسية. هذا ما يجب أن تنطلق منه استراتيجية

المعمل لحماية حقوق اللاجئين (والنازحين) ونحن بصدد تحديد مكونات هذه الاستراتيجية وعناصرها.

### ٣ - نحو حل عادل لقضية اللاجئين

أولاً : إن الهيكلية للتفاوضية القائمة وما نتج عنها من انقلافت، رغم تجاوزها لمرجعية الشرعية الدولية الخاصة باللاجئين (والنازحين) وثلمها لقراراتها، لم تلغ دورها في الحفاظ على المكافة القانونية - السياسية لقضية اللاجئين، ولم تقل من الالتزام الأممي بهذه القضية. إن هذا يترتب عليه مايلي:

أ - التمسك بقرارات الشرعية الدولية باعتبارها الأساس لحل قضية اللاجئين، وبالذات القرار ١٩٤ الذي يكفل حق العودة والذي يستند إلى الالتزام به قرار قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة (٢٧٣) وقرار تأسيس وكالة الغوث (٣٠٢)، والذي تتأسس عليه القرارات المتطقة بالحقوق الثلاثية للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير.. وفي هذا الإطار أيضاً التمسك بالقرار ٢٣٧ (مجلس الأمن) حول حق العودة غير المشروطة للنازحين، ورفض أي محاولة لضم قضية النازحين إلى ملف اللاجئين، باعتبارها محاولة مكشوفة لتصويت تطبيق هذا القرار وتهميش قضية النازحين.

ب - رفض مشاريع تصفية الأونروا وإنهاء خدماتها وتحويل صلاحياتها وموظفيها إلى السلطة الفلسطينية والدول العربية المضيفة، والحفاظ على الوكالة باعتبارها تجسيد الالتزام الأممي للقانوني والسياسي بقضية اللاجئين، وباعتبار أن تأسيسها استند إلى القرار ١٩٤ وفقرته (١١) التي تكفل حق العودة، وتوفير الشروط اللازمة كي تستمر الوكالة باللتزامها تجاه اللاجئين لحين الوصول إلى حل عادل ودائم لقضيتهم وفق قرارات الأمم المتحدة.

ج - رفض المماس يوضع للمخيمات والتصدي لمشاريع تصفيتها أو نقل اللاجئين منها في إطار مشاريع التأهيل بحكم المكافة الدولية التي تتمتع بها وما يضيفه وجودها من قوة معنوية ومادية على قضية اللاجئين. إن التمسك بمكافة

المخيمات لما تمثله من التزام سياسي وقانوني بحقوق اللاجئين لا يتعارض البتة مع كافة المشاريع الضرورية لتحسين الظروف المعيشية المسائدة فيها وتحسين الخدمات التي تقدمها لمساكنها.

ثانياً: إن توزيع قضية اللاجئين على مسارات ثنائية عدة، مستقلة عن بعضها بآلية تفاوضها وبالتنتاج التي تتوصل إليها، تؤدي عملياً إلى استثناء المشاركة الفلسطينية فيما سيؤدي إلى إعادة صياغة مصيرهم، وعلى هذا يترتب مايلي:

أ - تعزيز التشاور والتعاون والتنسيق مع المسارات التفاوضية المعنية أيضاً بقضية اللاجئين، وعلى قاعدة تحول دون تفرد أي من الأطراف العربية باتخاذها أي قرار أو اعتماد لية وجهة تؤثر بنتيجتها على ملف اللاجئين (والنازحين) بشكل علم.

ب - إن الانتشار الفلسطيني على البلدان العربية المضيفة يضيف على قضية اللاجئين (والنازحين) طابعاً إقليمياً، ويخلق في هذه البلدان إلى جانب التماس الحدودي مع إسرائيل تماساً داخلياً مع القضية الفلسطينية، إن هذا التماس المزيج يخلق مصلحة مشتركة من المصالح والقضايا ذات الاهتمام المتبادل التي ينبغي أن توظف لدعم قضية اللاجئين.

ج - إن الحل الإسرائيلي القائم على تصفية ملف اللاجئين في الشتات على قاعدة التوطين لا يناقض فقط المصلحة الفلسطينية، إنما يتعاكس أيضاً مع مصلحة البلد المضيف. إن مشروع التوطين هو مشروع فتنة داخلية بين الفلسطينيين والشعوب العربية في البلدان المضيفة، من هنا، المصلحة الأكيدة في النضال المشترك ضد التوطين وفي سبيل حق العودة.

ثالثاً: إن قضية اللاجئين، قضية سياسية في المقام الأول وهي جزء لا يتجزأ من المعادلة الوطنية الفلسطينية وحلها يقع في إطار تكوين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير استناداً إلى حق العودة وحرية اللاجئين في ممارسة هذا الحق. إن الإطار التفاوضي الراهن لقضية اللاجئين على صعيديه

الفلسطيني والعربي لا يستند إلى أية مرجعية شرعية دولية، مما يفسح المجال أمام إسرائيل لفرض مشروعاتها للحل للقائم على التوطين والتأهيل، إن هذا يقتضي التأكيد على مايلي:

أ - إن قضية اللاجئين، قضية موحدة بين الوطن المحتل والشتات، مما يترتب عليه أطر وبرامج وخط عمل منسق ومنسجم بين الداخل ومختلف سلطات الخارج.

ب - إن أحد الأسباب الرئيسية لضعف الاهتمام بقضية اللاجئين وعدم إيلائها ما تستحقه إقليمياً ودولياً، يعود إلى ضعف التحرك الجماهيري وسط اللاجئين في سبيل نيل حقوقهم تحت شعار العودة، إن محور برنامج العمل الوطني والاجتماعي وسط كل تجمع من تجمعات الشتات هو حق العودة والنضال في سبيل إقراره، لذلك ينبغي تفعيل وجهة العمل الجماهيري في الوطن والشتات من خلال دعوة اللاجئين في الضفة ولقطاع والأردن وسوريا ولبنان لأخذ قضيتهم بيدهم وعقد مؤتمرات شعبية وإيجاد آلية لتنسيق مواقف اللاجئين والاتصال فيما بينهم في كافة تجمعاتهم.

٤ - نحو بناء حركة جماهيرية مستقلة وموحدة للاجئين في الوطن والشتات

رغم الانطباع الناشئ عن وقائع متوالية بتقدم ما للحل الاسرائيلي على خط اللاجئين (والنازحين)، فإن تنهيج حركة مناهضة اللاجئين للحل للتصفي وتزخيم هذه الحركة، بإمكانها أن تولد دينامية مملكتة للتقدم الإسراييلي، دينامية تفتح على حل عادل لقضية اللاجئين والنازحين تحت راية العودة كخيار حر وكجزء لا يتجزأ من الحقوق الوطنية.

إن حركة فلسطينية قاعدية توحد نضال اللاجئين في الوطن المحتل والشتات، مسلحة بقرارات الشرعية الدولية وما تعكسه هذه القرارات من التزام أممي بحقوق اللاجئين وفي المقدمة حق العودة، حركة ساعية لتنسيق جهدها وتوحيده في مختلف أماكن وجودها وفيما بينها، وتقيم أوثق العلاقات مع الشعوب العربية الشقيقة على قاعدة رفض التوطين ولتتمسك بحق العودة إلى الوطن وتنشط في مختلف المحافل الدولية والمؤسسية.. إن حركة ببرنامج كهذا، قادرة على خلق وقلع جديدة لصالح

## حقوق اللاجئين.

في الفترة الأخيرة، اتسع نطاق التحركات والمبادرات التي تطرح قضية اللاجئين وتطالب بحقوقهم، وانبثقت أطر مرجعية سياسية مختلفة، ترفع شعار التحضير لمؤتمرات اللاجئين، فتمعدت فعاليات تباينت بدوافعها وأهدافها بتعدد الأطراف الداعية إليها (شخصيات وفعاليات مقيمة في بلدان المهجر - الولايات المتحدة... والشتات، مبادرات متعددة في الضفة الغربية وعدد من بلدان الهجرة والشتات غير موجهة من مركز واحد وذات مضمون وطني وديمقراطي واضح المعالم، السلطة الفلسطينية في غزة بشكل خاص).. وبمكثنا القول أن بداية حركة خاصة باللاجئين قد انطلقت ضمن مجرى تحركات سياسية وشعبية أوسع، معارضة لاتفاق أوسلو أو ما آلت إليه تطبيقه، وما تقوم به السلطة الفلسطينية في هذا المضمار لا ينفي هذا الاستخلاص بل يؤكد، من منظورها الهادف لاحتواء هذه الحركة وتطويرها لشعاراتها.

إن الحركة التي بدأت تتحضر وانطلقت بدلائلها، والتي تتوفر موضوعياً شروط استمرارها واتساعها، تهدف إلى إطلاق حركة جماهيرية مستقلة، ديمقراطية وموحدة للاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات، حركة تشكل ركيزة رئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية وتسعى إلى تعبئة طاقات اللاجئين دفاعاً عن مصالحهم ومن أجل حق العودة وتطبيق القرار ١٩٤، نقضاً لمخططات التوطين والوطن البديل وكفة المشاريع الممثلة.

غير أن الشرط الذاتي المتوفر لإطلاق هذه الحركة من أجل إيصالها إلى خواتيمها لم ينضج بعد (بذليل النقص وضعف المراكمة في الفعاليات المندرجة ضمن هذه الحركة)، فينبغي القوى المنظمة (فصائل، أندية شبابية، شخصيات، مؤسسات...) التي تتعاطى موضوع اللاجئين مازال الخلاف (سياسياً وامتداداً في الرؤية لأسلوب بناء الحركة، تأطيرها، أهدافها وشعاراتها) أوسع من التقاطع واللقاء، وأي من هذه القوى (أو بعضها مجتمعاً) لا يملك الطاقة الكافية لرعاية مشروعه الخاص وصولاً إلى نقطة الختام. وإلى كل هذا نضيف القيود الإقليمانية



المفروضة على حركة اللاجئين، حيث لا تحبذ البلدان المضيفة نشوء حركة جماهيرية مستقلة تحصل أحد العناوين الأبرز والأكثر حساسية في ملف التسوية الجارية في المنطقة، بل أن بعض هذه البلدان يعيق هذه الحركة ويمنعها أو يسعى للقبض عليها ومصادرتها.. إن هذه المعطيات والاعتبارات تخلق صعوبات إضافية تعرّض سبيل تقدم حركة اللاجئين.. إنها تبطئ اندفاعها بلا شك، لكنها لا تزجل طرحها لنفسها، ولا تؤخر موقعها على جدول الأعمال باعتبارها قضية راهنة وساخنة تملك مقومات الاستمرار والتقدم.

#### ٥ - حركة اللاجئين وموقعها في الوطن والشتات

إن قضية اللاجئين كجزء من القضية الوطنية يقع حلها في إطار تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير استناداً إلى حق العودة، تقتضي أن تكون حركة اللاجئين موحدة بين الوطن والشتات، الأمر الذي يترتب عليه أطر وبرامج وخط عمل منسق ومنسجم بين الداخل والخارج، يأخذ بالاعتبار خصوصية كل منهما، وموقع بناء حركة اللاجئين في برنامجه، ويراعى كذلك واقع توزيع الشتات على بلدان تسودها شروط عمل متميزة :

أولاً: إن واقع المواجهة المسلخنة في الوطن مع الاحتلال الإسرائيلي، لا يقلل من أهمية حركة مستقلة للاجئين، بل هو يجعل من قضيتهم (بمطالبتها وأبعادها المتعددة) أحد العناوين الرئيسية للتعبة الجماهيرية ضد الاحتلال وضد تساوق السلطة واستجابتها لمخططات معينة تصب في مجرى تصفية حقوق اللاجئين (التخلي عن القرار ١٩٤، القبول بالدور المرسوم للوكالة..). إن دور حركة اللاجئين في الوطن مرشح للتطور والتحول إلى أحد الروافد الرئيسية للحركة الجماهيرية المتسعة صفوفاً، المناهضة للاحتلال والمعارضة لاتفاقيات أوسلو وتطبيقاتها.

ثانياً: وفي مواقع الشتات بخاصة، ينمكس للتقدم في بناء الحركة الجماهيرية المنظمة إيجاباً على حركة اللاجئين لجهة توسيع نطاقها والتقدم في بناء أطرها المستقلة، إن خطة العمل في الشتات وحلقها المركزية بناء واستكمال بناء أطر

الحركة الجماهيرية للمنظمة تغطي برنامجياً وتكتسب زخماً نوعياً من خلال استيعاب مهام بناء حركة اللاجئين كمحور لبرنامجها، برنامج العمل الوطني والاجتماعي الذي يُعنى بالدفاع عن الحقوق الوطنية والمعيشية المباشرة لمختلف التجمعات الفلسطينية في بلدان الشتات انطلاقاً من ظروفها والشروط المحيطة بها، ليصون هويتها الوطنية ويدراً عنها مخاطر التوطين. إن القاسم المشترك بين مختلف برامج العمل للوطني والاجتماعي في بلدان الشتات يقوم على الدفاع عن المكائنت الثلاث (اللاجئ، المخيم، وكالة الغوث) في إطار التمسك بالقرار ١٩٤، لينطلق منها من أجل استيعاب القضايا الرئيسية التي تعبر عن مصالح الشعب الفلسطيني في البلد المعني (مثلاً: الحقوق المدنية والاجتماعية في لبنان).

**ثالثاً:** إن محورة برامج العمل في الشتات حول حركة اللاجئين، والتعاطي مع بناء الحركة الجماهيرية للمنظمة في الشتات من منطلق أنها تصب في مجرى حركة اللاجئين الموحدة، وبهدف إنجاز حقوقهم الوطنية في العودة والدولة المستقلة في إطار حق تقرير المصير، يُنشئ للصلة المباشرة والمتفاعلة بين البعدين المحلي والعام لمهام العمل الوطني الفلسطيني، كون قضية اللاجئين بطبيعتها موحدة بين الوطن والشتات، وكنتيجة لواقع حركة جماهيرية تضطلع بمهامها الوطنية والمحلية والعاملة حيث ميدان فعلها المباشر، أي وسط جماهير شعبها في مختلف مواقع الشتات.

إن التجمعات الفلسطينية في بلدان الطوق (لبنان، سوريا، الأردن) تشكل بالنسبة لحركة اللاجئين موقعاً أساسياً غير قابل للإحلال أو التعويض، لأسباب تتعلق بحجم وتماسك هذه التجمعات ومستوى تبلور خبراتها السياسية والتنظيمية وبناءها المؤسسية، فضلاً عن قربها من أرض الوطن. وإلى هذا فإن للتجمعات الفلسطينية الأخرى في عدد من بلدان الهجرة والشتات دوراً هاماً تضطلع به تحديداً في هذه المرحلة لاعتبارات عدة من بينها: حيوية نخبتها وطلاتها السياسية الحزبية والمستقلة، تراث العمل الوطني وتراكم خبراته، وتمتعها بحرية ومرونة حركة سياسية وعملية، وابتعادها (النسبي) عن حقول التجاذب المحلي والاقليمي.

رابعاً: إن مداخل استهلاض حركة موحدة للاجئين متعددة، حركة تشمل تجمعاتهم في مختلف البلدان، وتوحد نضالاتهم وتبرز خصوصية هذه النضالات في إطار النضال الوطني. إن للتحركات الأخيرة في غزة ولبنان والضفة الغربية وسوريا والأردن (نهاية آب، مطلع أيلول ١٩٩٧) ضد قرارات وكلفة القوْث في تخفيض موازنتها وتقليص خدماتها والتي نجحت في جعل الدول المانحة تسد عجز الموازنة الجارية لعام ١٩٩٧، إن هذه التحركات تبرز الإمكانية الفعلية لإطلاق حركة موحدة للاجئين من منخل خوض معركة مطلبية تظهر الجوهر السياسي للصراع الدائر حول حقوق اللاجئين. إن حركة اللاجئين تكسب سمة الحركة الجماهيرية بقدر ما تستند إلى المجرى العام للحركة الجماهيرية في الوطن والشتات. هذا هو الخط الرئيسي الذي يحدد أسلوب وممتوى تعاملينا مع هذه الحركة.



### (3)

## حول فلسطيني ١٩٤٨ وقوى المعارضة الإسرائيلية

١- من معركة تشيبت الوجود إلى المطالبة بالاعتراف بالمساواة القومية  
تعرض الشعب الفلسطيني الذي بقي في أرضه ووطنه داخل حدود الدولة  
الإسرائيلية المقامة في العام ١٩٤٨ على أنقاض حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية  
وقرارات الشرعية الدولية والأمم المتحدة، تعرض لمساوية اضطهاد وتمييز  
عنصري كثيفة وقاسية جعلته «أقلية» محاصرة وغريبة في أرض وطنها.

فقد فرض الحكم العسكري على هذه المجموعة من شعبنا بين العامين  
١٩٤٨-١٩٦٦، وطبقت أنظمة الطوارئ البريطانية للعام ١٩٤٥ على هذه  
«الأقلية» عددها كان بحدود ١٦٠,٠٠٠ مواطن في العام ١٩٤٨ وصودرت  
أراضي الفلسطينيين، ليس فقط الذين هاجروا منهم واعتبرت أملاكهم «أملاك  
غائبين»، وإنما أيضاً أراضي الفلسطينيين الذين استمروا في العيش في الجليل  
والمثلث والنقب وبعض المدن مثل حيفا ويافا وعكا وللد والرملة.

وتمت إزالة العديد من القرى، ونقلت قبائل بدوية كاملة والاستيلاء على أراضيها  
وضمها لملكية الدولة الإسرائيلية والمنظمات للصهيونية شبه الحكومية (الاحتفاليات  
المعروفة تتحدث عن تدمير ٣٢٦ قرية من أصل ٤٥٨). وقد وصل الأمر حالياً إلى  
حد تملك الدولة والمنظمات للصهيونية حوالي ٢٩ بالمائة (١٩,٦ مليون دونم) من  
مساحة الأرض في حدود ما قبل حزيران ١٩٦٧، وكانت هذه الأراضي قد وضعت  
منذ العام ١٩٦١ تحت سلطة واحدة هي إدارة أراضي إسرائيل.

وبعد احتلال الضفة ولقطاع عام ١٩٦٧، وفرض الحكم العسكري على هذه  
المناطق، سحت إسرائيل لمنع التقاء الجماهير الفلسطينية على جانبي حدود ما قبل

الحرب، من خلال اتباع سياسة قلّ تسفأ على الصعيد الأمني كما من خلال تشجيع تطوير اقتصادي نسبي في الوسط العربي، بحيث يتميز وضع فلسطيني مناطق الـ ٤٨ بشكل أكبر عن وضع فلسطيني مناطق الـ ٦٧، ويتم ادماجهم بشكل أفعل في المجتمع الإسرائيلي. لكن هذا الانمى كلن، منذ البداية، نمجأ مشوهاً. ذلك أن رفع قيود الحكم العسكري وأنظمة الطوارئ التصفية في أواخر العام ١٩٦٦ لم يكن يعني توفير مساواة حقيقية بين اليهود والعرب في إسرائيل، حتى على الصعيد الاقتصادي المعيشي، بل كان يستهدف، بالأساس، استيعاب المستجندات التي طرأت على تكوين ومساكن هذه المجموعة من شعبنا والاستفادة من الأيدي العاملة التي توفرها لدعم عملية التطوير الاقتصادي (الصناعي بشكل خاص) في إسرائيل.

وفيما كفت السلطات العسكرية الإسرائيلية تتدخل في كل صغيرة وكبيرة في حياة المواطنين الفلسطينيين وتقرض عليهم حتى تصاريح للتنقل بين مدينة وأخرى طوال الخمسينات ومطلع الستينات، بحيث كان العرب، عملياً، في حالة حصار وإقامة جبرية، بات الوضع الجديد يتطلب سياسة مختلفة من زاوية تلبية مصالح إسرائيل نفسها، علاوة على امتصاص الاحتقان الذي كانت بوارده الأولى قد برزت على السطح، على أرضية تنامي الوعي السياسي وارتفاع المستوى الثقافي لدى هؤلاء المواطنين، واختراز البنية العشائرية التقليدية التي حاولت السلطات الإسرائيلية أن ترعاها وتنميها وتتعاطى معها كمعطى ثابت في الوسط العربي وكمدخل لضمان الولاء السياسي للدولة أو لحزبها الحاكم.

فمع بروز جيل جديد من الشبان الأكثر وعياً ورفاعاً مع العالم المحيط وخاصة مع المحيط العربي، وعلى ضوء التأثير الملموس بحركة التحرر العربية المساعدة في تلك الفترة، وخاصة بالجناح الفصري منها، ولاحقاً بحركة المقاومة الفلسطينية للنامية في أوساط وأواخر الستينات وعلى أرضية الانخراط المتزايد في العملية التطويرية الاقتصادية في إسرائيل، وخاصة بالنسبة للعمال الذين تشكل معظمهم من أبناء الريف المصادرة أو المحاصرة أراضيهم ومشاريعهم الزراعية المتواضعة الانتاجية، ازداد شعور السلطات الإسرائيلية بضرورة التعاطي مع الوضع المستجد بشكل مختلف نوعاً

ما، وهو ما تعزز بعد ذلك اثر حرب ١٩٦٧ واحتلال الضفة ولقطاع، حيث كان هاجس الإسرائيليون منع النقاء تجمعات الشعب الفلسطيني هذه في استعادة ملموسة للبلديات آنذاك للشعور بالانتماء للواحد والهوية الفلسطينية للوحدة.

وشهدت السبعينات تنامياً لهذه المشاعر الوطنية ولضرورة التعبير عنها بشكل ملموس في الوسط العربي الفلسطيني في مناطق ١٩٤٨. وساهمت التطورات في الماحتين الفلسطينية والعربية في الدفع بهذا الاتجاه، عبارة على الظروف الخاصة للتجمع الفلسطيني في مناطق ١٩٤٨، وكان الاتصال بفلسطيني الضفة ولقطاع وحركتهم الوطنية من جهة، وتنامي دور منظمة التحرير الفلسطينية العربي والعالمي، خاصة اثر مسلسل الاعترافات بها بعد العام ١٩٧٣ من جهة أخرى، وتفعيلات حرب تشرين (اكتوبر) ١٩٧٣ ذاتها من جهة ثالثة، من بين العوامل الهامة التي سرّعت عملية تنامي الوعي وللشعور بالانتماء.

وكانت بعض المؤسسات العربية (الطنية) للخاصة قد بدلت بالظهور منذ وقت مبكر، فتشكلت لجنة الطلاب العرب في الجامعة العربية بالقدس في العام ١٩٥٨ ولحققتها لجان الطلاب العربية في جامعة تل ابيب (١٩٦٨) وجامعة حيفا ومعهد التخزين (عام ١٩٧٣) وجامعة بن غوريون في بئر السبع (١٩٧٥) مما الفضى إلى تشكيل اتحاد للطلاب العرب في الجامعات كلها في العام ١٩٧٥. وتشكلت لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية سنة ١٩٧٤ ولجنة للدفاع عن الاراضي سنة ١٩٧٥. وكان للحزب الشيوعي، بشكل خاص، دور واضح وحويوي في هذه المؤسسات، وهو دور ترافق مع تنامي شعبية الحزب في الوسط العربي على صواب للتصويت العربي التقليدي لصالح الاحزاب الصهيونية، وتحديداً لصالح حزب العمل في ظل غياب أية قوائم عربية فلسطينية خصة التي كانت، آنذاك، أمراً محزماً في ظل القوانين والانتظمة السائدة. وقد تغير هذا الوضع منذ أواخر الستينات، وبدأ التصويت العربي لصالح الاحزاب الصهيونية يتراجع، مقابل تصاعد التصويت لصالح الحزب الشيوعي (الحزب الوحيد المناهض للصهيونية والمسياسة الامرثيلية في الخلطة السياسية الانتخابية آنذاك)، حيث وصلت نسبة الأصوات العربية التي صبت

لصالح الحزب الشيوعي وأصدقائه في العام ١٩٧٧ إلى ٥٠ بالمئة تقريباً.

وشهد العام ١٩٧٥ حدثاً بارزاً (بعد المكاسب الملموسة التي حققتها قوائم الحزب الشيوعي وانتصاره في عدد من المجالس البلدية والقروية في الانتخابات المحلية في العام ١٩٧٣)، وتمثل في انتصار قلعة الحزب الشيوعي في مدينة الناصرة، كبرى المدن العربية في إسرائيل، وجاء يوم الأرض في العام التالي (٣٠ آذار ١٩٧٦) ليعبر عن تنامي الشعور بالخطر إزاء استمرار نهب الأرض العربية، في الجليل والمثلث وحتى في النقب، خاصة على أرضية المساعي للصهيونية المحمومة لتوطين اليهود في الجليل خضبة انقلاب الأغلبية السككية فيه لصالح العرب.

وبفعل التطورات الاقتصادية في إسرائيل نفسها، والتطورات في الوسط العربي، تطلعت شريحة واسعة نسبياً في وسط فلسطيني ١٩٤٨، من الصال للفنيين والمهنيين من جهة، ومن الشريحة المتوسطة المشككة من أصحاب المهن الحرة والتجار والمقاولين، في وقت كانت فيه إسرائيل تعتمد بشكل متزايد على اليد العاملة الفلسطينية من الضفة ولقطاع المحتلين في مجالات العمل القاسي وبعض الاعمال اليدوية محدودة المهارة، وهو ما طور بنية فلسطيني مناطق الـ ١٩٤٨، ولوجد اتجاهات اجتماعية وسياسية جديدة تبنت مطالب حركة التحرر الفلسطينية بشأن مصير الضفة والقطاع استجابة لمشاعر قواعدها الاجتماعية والميسية والمناخ العام للسائد في المنطقة وفي صفوف تجمعت للشعب الفلسطيني.

وتواصلت هذه العملية في الثمانينات حيث كان فلسطينيو مناطق الـ ٤٨ يواصلون انتزاع هامش متزايد من مجال التحرك السياسي الخاص، في وقت كانت فيه سياسة اليمين الاسرائيلي الحاكم تلقي بظلالها السلبية الاضالية بما في ذلك من خلال تحويل أموال كبيرة من موازنة الدولة لتوسيع الاستيطان في الاراضي المحتلة ولارضاء الكلل والمجموعات المختلفة المتحالفة معه أو الداعمة له، وتغلقت هكذا سياسة «الحرمان النسبي»، حيث كانت المجالس المحلية العربية تنال أقل بكثير من موازنة الدولة مما كانت تناله المجالس اليهودية.



وشهد للتجمع للفلسطيني في مناطق ١٩٤٨ تحركات تضامنية متزايدة في  
التضامنات مع النضال الوطني الفلسطيني في أقطار اللجوء والشتات (خاصة في أحواء  
العدوان الامرائيلي على لبنان والمخيمات ومجازر صبرا وشاتيلا عام ١٩٨٢، ثم  
حرب المخيمات في الأعوام ١٩٨٥ - ١٩٨٧) كما في الأراضي المحتلة (للتضامن  
الواسع مع الانتفاضة الكبرى بعد اندلاعها في أواخر العام ١٩٨٧).

ورغم استمرار اشكال واسعة من التمييز بين العرب واليهود، ومحاولات بث  
الانقسامات في صفوف العرب (على أساس طائفي ولثني)، فإن تنامي المشاعر  
الوطنية وتعزيز الشعور بالانتماء للشعب الفلسطيني جعل المطالبات التقليدية  
بالمساواة في الحقوق المدنية تتراكم مع مطلب جديد تعتبره اسرائيل أمراً خطيراً،  
وهو المطالبة بالاعتراف بالاقلية العربية الفلسطينية كاقلية قومية ذات حقوق  
جماعية، وهي مطالبة تمس بالجوهر الصهيوني للدولة الاسرائيلية كنسولة اليهود  
وكنسولة يهودية بالاساس.

لكن من الواضح أن هذه المسألة، أي مسألة الاعتراف بفلسطيني ١٩٤٨  
كمجموعة قومية هي جزء من الشعب الفلسطيني، وليس ككتل طائفية واثنية  
متناثرة، ستحول في المرحلة القادمة إلى مسألة حادة. ومن واجب كل القوى  
الوطنية دعمها والمزاوجة بين المطالبين، إزالة التمييز العنصري من خلال تأمين  
المساواة الكاملة في الحقوق المدنية، والاعتراف بوجود تجمع قومي متميز، في  
مواجهة سياسات الحكومات الصهيونية المتعاقبة للرامية إلى ادامة نظام التمييز  
العنصري والتجاهل القومي.

## ٢ - انعكاسات اتفاق أوسلو على فلسطيني الـ ٤٨

كانت انعكاسات اتفاق أوسلو والافتقالت لللاحقة ثم ما اتضح من ممرسات  
من قبل السلطة الفلسطينية، بالغة السلبية على فلسطيني ١٩٤٨، حيث كانت  
الأغلبية منهم تنظر بتعاطف كبير مع الحركة لتحرير فلسطين ومع الانتفاضة  
الشعبية، لا بل يشعر بتماثل ويتبنى شعارات وأهداف هذه الحركة والانتفاضة.

فقد أصيب جمهور واسع من فلسطيني ١٩٤٨ بصدمة حقيقية بعد رؤية المنحى الذي اتجهت نحوه تطبيقات اتفاق أوسلو وبعد تلمس الطابع القمعي الاستبدادي والقمع المتفشي على نطاق واسع في أوساط السلطة الفلسطينية. وقد قاد ذلك إلى انكفاء على الذات، وإلى تسليم واسع بالتمليز والخصوصية لوضع هذا القسم من الشعب الفلسطيني، لا بل، وهذا هو الأخطر، إلى نزعت للتسليم بالاندماج في الوضع الإسرائيلي للتصدياً سياسياً، وهو ما أطلق عليه بعض قادة الفكر والسياسة في هذه المناطق بنزعة «الأمثلة». وهذه النزعة لا تعني، بالضرورة، الرضوخ للمشروع والخيارات الصهيونية وإحفاء الشخصية الخاصة لفلسطيني ١٩٤٨. بقدر ما تعني تركيز الاهتمام على بناء الحياة الخاصة والاستفادة من الامتيازات ومستوى المعيشة المتوفرة في إسرائيل والاكتفاء بالتعاطي السياسي من داخل اللعبة السياسية الإسرائيلية نفسها، حتى وإن كان من خلال أحزاب عربية محضة أو ذات غالبية عربية.

ولاشك أن هذه لظواهر السلبية التي أتت في سياق النتائج المرة لصفقة أوسلو وترتيبتها تحتاج إلى جهد كبير من قبل القوى الوطنية الديمقراطية الحريصة على الحفاظ على مستقبل المشروع الوطني ووحدة الشخصية الوطنية الفلسطينية وعلى منع انكسار للعلاقات التضاللية القوية التي تنامت طوال العقود الماضية بين شعبنا الفلسطيني في القدس والضفة والقطاع من جهة، وفلسطيني مناطق الـ ٤٨ من جهة أخرى.

ولن تحل هذه الإشكالية بالمناسبة والتوعية اللفظية بقدر ما لها علاقة بمجابهة مجمل المشروع الإسرائيلي - الأميركي الذي يقود عملياً إلى «أرملة» الشعب الفلسطيني وتحويله إلى مجموعة متناثرة لكل منها سماتها الخاصة والتميزية ودرجة عالية من الاندماج في المجتمعات التي تعيش فيها، وبالتالي درجة عالية من الانكسار من حول المشروع الوطني الفلسطيني.

ومن الحيوي هنا المحافظة على صلات قوية مع القوى الوطنية والتقدمية في

أوساط فلسطيني ١٩٤٨ وبذل جهود مشتركة لمواجهة نزعة «الأسرلة» واليأس من مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني. وهو ما يفترض تنظيم أشكال نضالية مشتركة وتبادل الخبرات وتنسيق العمل، كل من موقعه، في مواجهة سياسات الحكم والاحتلال الإسرائيلية، وضمان فشل أهدافها في تصفية القضية الوطنية وإنكار وحدة الهوية الوطنية للفلسطينية وكون عرب الـ ٤٨ جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، بمعزل عن تبليغ ظروف العيش والإطار الكياني واختلاف الوضع القانوني والسياسي لكل من للتجمعات الفلسطينية المختلفة.

إن استمرار التمييز العنصري (المستتر في الغالب، والظاهر إلى الميان بشكل فاعل أحياناً) في التعامل الإسرائيلي مع فلسطيني ١٩٤٨، وبالرغم من تطور المستوى المعيشي لهذا القطاع من شعباً، سيبقى نار المواجهة مشتعلة بين السلطة الصهيونية من جهة والتجمعات والجماعات العربية الفلسطينية من جهة أخرى، حتى بمعزل عن الشأن الوطني الفلسطيني العام. فاحتجاجات المجالس المحلية العربية على التمييز في التعامل وفي المخصصات المالية بينها وبين المجالس المحلية اليهودية لا تشمل المجالس المسيطر عليها من قبل القوى والاتجاهات الوطنية والتقدمية، وإنما أيضاً المجالس ذات القِيادات التقليدية أو حتى تلك التي تحكمها تيارات مرتبطة بالمؤسسة الإسرائيلية. ومثل هذه التناقضات يمكن أن تتفاقم وتتخذ المزيد من الطابع المسيس في المستقبل بقدر ما تستهض الحركة الوطنية الفلسطينية ويحتل التيار الوطني الديمقراطي فيها موقفاً مؤثراً ومرتباً من الجمهور الفلسطيني العربي في مناطق الـ ٤٨، كما أن زخم التعاطف والدعم والقرب من نضال الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ قابل للتفعيل والتطور في ظل ظروف نهوض كهذه.

## ٢ - قوى المعارضة الإسرائيلية

إذا كانت معظم قوى المعارضة الإسرائيلية ما تزال تسقف موقفها بمطلب احترام الاتفاقات المعقودة مع الجانب الفلسطيني، إلا أن واقع الصراع واتجاه

تطوره سوف يكشف بشكل متسارع قصور هذا المطلب وعجزه عن إيجاد الحلول لقضايا الصراع المتفجرة.

ومهما يكن من أمر، فإن هذا التحول في الرأي العام الإسرائيلي على خلفية عمق الانقسام السياسي في المجتمع الإسرائيلي (ولجدي تعبيراته الدموية اغتيال رئيس الوزراء الأسبق اسحق رابين) إزاء الخيارات الكبرى المطالب بحسمها (الموقف من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ومن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني)، إن هذا التحول يشكل موضوعاً عامل ضغط هام في مواجهة سياسة حكومة الائتلاف اليمني ومحاصرتها، ويفتح آفاقاً لتنامي قوى السلام الإسرائيلية وإعادة تشكيل معسكرها، ويفسح في المجال أمام القوى الفلسطينية (بناء على هذا الانقسام السياسي) لتوسيع اتصالاتها بحثاً عن تقاطعات تلبي المصلحة والحقوق الوطنية الفلسطينية، مع قوى المعارضة الإسرائيلية.

إن السياسة التي تلبي المصلحة الوطنية الفلسطينية في هذا الطرف تنطلق من التوجه لاقامة علاقات مع القوى السياسية في إسرائيل التي تقف إلى يمين الائتلاف اليمني الحاكم بهدف تشجيع كافة الاتجاهات المهيأة والمستعدة لتطوير موقفها تجاه الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ولداعمة لمفاوضات تركز إلى قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، فإن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تسعى من أجل تعزيز كافة أشكال النضال المشترك مع القوى الديمقراطية الإسرائيلية المناهضة للصهيونية، ولتعاون مع سائر تيارات معسكر السلام الإسرائيلي من أجل وقف الاستيطان وإنهاء الاحتلال للضفة والقدس والقطاع والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

كانون ثاني / يناير ١٩٩٨

# في قضايا البناء المجتمعي والديمقراطي

تيسير خالد

قيس عبد الكريم

(أبوليل)



## تقديم..

هذا المحور يضم ثلاث مواد حول بعض قضايا البناء الديمقراطي والاقتصادي التي تواجه المجتمع الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي ظل ممارسة السلطة الفلسطينية المكبلة باتفاقات أوسلو:

♦ المادة الأولى تناقش مشروع قانون الأحزاب السياسية المقدم من السلطة الفلسطينية إلى المجلس التشريعي. وتجدر الإشارة أن عدداً من الأفكار والملاحظات الواردة في هذه المادة أخذ بها المجلس التشريعي في سياق النقاش الذي أداره حول مشروع قانون الأحزاب.

♦ وتتناول المادة الثانية جوانب النجاح والفشل في تجربة العلاقة بين المجلس التشريعي والسلطة الفلسطينية.

♦ أما المادة الثالثة، فإنها تناقش خيارات التنمية الاقتصادية من جهة في ظل استمرار الاحتلال والقيود الثقيلة التي يلقيها اتفاق أوسلو على الاقتصاد الفلسطيني، ومن جهة أخرى في ضوء النهج الاقتصادي للسلطة الفلسطينية التي تعكس مصالح رأس المال الطفيلي والكومبرادوري.





## (١)

### حول مشروع قانون الأحزاب السياسية\*

قيس عبد الكريم

(أبو ليلى)

مشروع قانون الأحزاب السياسية المقدم من السلطة الفلسطينية (السلطة التنفيذية) لمناقشته من قبل المجلس الفلسطيني (المجلس التشريعي) يتسم بسمات ثلاث كلها سلبية، فهو قانون مستورد، لا يأخذ بالاعتبار خصوصية الوضع الفلسطيني وتشتته، وهو قانون عرقي يتناقض مع مبدأ حرية التنظيم.

#### أولاً: قانون مستورد

السمة الأولى: انه قانون مستورد. في زمن الحرب الباردة كانت تتهم قوى اليسار عادة بأن أفكارها مستوردة، ويصرف النظر عن مدى صحة هذه التهمة، وأنا لا اعتقد أنها صحيحة تماماً، فقد كانت رغم ذلك سلاحاً فتاكاً بيد للقوى المعادية للذليل من سمعة وجاهورية اليسار.

ذلك ان الميل للطبيعي والمشروع جداً، لدى شعبنا هو رفض ما هو مستورد، ما هو مفروض عليها من الخارج، وذلك بسبب العصف والاضطهاد الذي تعرضت له طويلاً تحت سيطرة الاستعمار الأجنبي. إذا كان هذا هو الحال بالنسبة لما يسمى بالفكر أو برامج مستوردة. فكيف عندما يتعلق الأمر بقوانين مستوردة؟ ففي الواقع أن مشروع القانون المطروح للمناقشة هو بالضبط مستورد بالمعنى الحرفي للكلمة. أنا لا أدري من هم بالضبط الأخوة الذي عملوا في صوغ القانون، ومهما يكن، فإني أكن لهم كل الاحترام والتقدير. ولكنني لا أملك سوى أن ألاحظ

(\*) نص مدخلية كلفت في ندوة نظمها المنتدى الفكري العربي/ مركز حقوق المواطن في قاعة الغرفة التجارية برام الله في ١١/١١/١٩٩٧.

أنه مستمسخ بصورة تكاد تكون حرفية عن المسودة الأولى لقانون الأحزاب الأردني، أول مسودة قدمت للحكومة إلى مجلس النواب والتي وصفها العديد من أعضائه حينذاك بأنها قانون عرفي (نسبة إلى الأحكام العرفية) وأدخل عليها مجلس النواب بعد ذلك تعديلات جوهرية. مشروع القانون المطروح علينا الآن مستمسخ عن تلك المسودة التي لم يقبلها مجلس النواب الأردني.

النص الأول لمشروع القانون الفلسطيني، والذي أعلن عنه عام ١٩٩٥، كان - للطراف - يستمسخ مسودة القانون الأردني إلى درجة أن بعض الأخطاء المطبعية التي ظهرت في المسودة الأردنية وردت كما هي في نص ١٩٩٥، من بينها مثلاً، تلك المادة التي تتحدث عن ضرورة تطبيق أهداف الحزب مع مبادئ الوحدة الوطنية و«السلام الجماعي». ومن المعروف أنه ليس ثمة مفهوم اسمه «السلام الجماعي»، وإن ما يقصده المشرع الأردني هو «السلام الاجتماعي» وإن الأمر لا يعدو كونه خطأ مطبعياً جرى تصحيحه في المسودات اللاحقة أثناء نقاشها في مجلس النواب الأردني. لما عثنا فإن نص المشروع المقترح عام ١٩٩٥ تبني الخطأ المطبعي كما هو. هذه العبارة شطبت من المسودة الحالية<sup>(١)</sup> التي بينا الآن (والمؤرخة في عام ١٩٩٦) ولكن التعديلات التي أدخلت على نص ١٩٩٥، وهي تعديلات طفيفة وذات طبيعة شكلية وثانوية، لا تمس الجوهر للديمقراطي لمشروع القانون.

ثانياً: قانون لا يأخذ بالاعتبار خصوصية الوضع الفلسطيني وتشتته الممنعة الثاقبة التي يتسم بها هذا المشروع، والمشتقة من الأولى حكماً، هي أنه لا يأخذ بعين الاعتبار على الإطلاق خصوصية الوضع الفلسطيني، بل وأكثر من ذلك، أن بنوده وأحكامه تتناقض مع المتطلبات التي تملئها الخصائص الفريدة المميزة لهذا الوضع.

أ - الخاصية الأولى التي يتجاهلها مشروع القانون هو أننا شعب مشتبك أكثر من نصفه مشرد قسراً خارج وطنه. وحتى لدخل الوطن، فإن ثمة تجمعات

(١) رابع «مشروع قانون الأحزاب السياسية في الملحق الورق في ص ١٠٧.

فلسطينية هامة تعيش داخل حدود ٤٨ أو في القدس، في ظل شروط مختلفة تماماً. ناهيك عن التمييزات في التنظيم القانوني والأمني بين المناطق (أ) و(ب) و(ج) داخل الضفة الغربية نفسها.

إن توزع شعبنا الفلسطيني بين الوطن والشتات يطرح إشكالية كبرى عندما يتعلق الأمر بوضع قانون ينظم الحياة السياسية الفلسطينية، ويؤطر بالتالي، أو يؤثر في تأطير، البنية السياسية للحركة الوطنية للشعب الفلسطيني، فإذا كان يرد بهذا القانون أن يعيد تنظيم للحياة السياسية الفلسطينية كلها، في الوطن وفي الشتات، فإن التساؤل الذي يطرح نفسه بمشروعية هو: أين هي صلاحية «المجلس التشريعي» في أن يبت بإعادة تنظيم للحياة السياسية لمجموع الشعب الفلسطيني بينما جسمه الانتخابي (أي للجسم الذي يتمتع بحق المشاركة في انتخابه) يقتصر على جزء من هذا الشعب فقط، هم مواطنو الضفة والقطاع المقيمون؟ يقال طبعاً أن المقصود هو أن ينظم مشروع القانون الحياة الحزبية في مناطق السلطة فقط، أو في الضفة والقطاع فقط، أو لا أدري في أية حدود بالضبط.

فالمشروع المطروح يغفل لتحديد نطاق سريانه المقترح. ولكن، إذا تصدى المجلس التشريعي لمهمة تنظيم الحياة الحزبية في مناطق السلطة، مثلاً، دون العودة إلى مرجعية م.ت.ف.، ومؤسساتها التشريعية، فإن هذا ينطوي على إمكانية إرساء الحياة السياسية في هذه المناطق على أسس تختلف عن تلك التي تحكم بنية الحركة السياسية للشعب الفلسطيني بشكل علم، ليس فقط في لشتات، بل حتى في مناطق الوطن التي تخرج عن نطاق السيطرة الأمنية والقانونية للسلطة. فما هي الوسائل التي تملكها السلطة لتطبيق أحكام هذا القانون على مواطن مقدسي، أو حتى مواطن يقيم في مناطق (ج)، أو على المنظمات التي تقيمها الأحزاب في القدس أو في المنطقة (ج)؟ أن التناقض المحتمل، بل المرجح، أن ينشأ في أسس وأنماط وأطر تنظيم الحياة السياسية الفلسطينية بين الوطن والشتات من جهة، وبين مناطق الوطن من جهة أخرى، هو عامل من عوامل تفسيخ وحدة الشعب الفلسطيني من خلال إرساء معايير وأسس مختلفة لبنية حركته الوطنية، وهذا

نقيض المصلحة الوطنية التي تتطلب استعادة وتعزيز هذه الوحدة لا الإمعان في تمزيقها.

لنأخذ مثلاً المادة الرابعة من المشروع التي تشترط (في فقرتها السادسة) لتأسيس الحزب «ألا يكون قائماً كفرع لحزب أو تنظيم سياسي في الخارج». ما هو المقصود هنا بعبارة «في الخارج»؟ من الممكن طبعاً أن تفسر العبارة تفسيراً «ديمغرافياً»، إذا صح التعبير، أي أن يكون المقصود بها هو «خارج إطار الشعب الفلسطيني». ولكن في هذه الحالة لماذا لم تستخدم عبارة «تنظيم سياسي غير فلسطيني»؟ إن اختيار عبارة «في الخارج» ترجح التفسير الجغرافي لها، أي «خارج» مناطق السلطة، أو «خارج» الضفة والقطاع، أو مرة أخرى خارج نطاق الحدود الجغرافية لسريان القانون والتي يغفل القانون نفسه تعريفها. ما هو الحال بالنسبة للفصائل التي ما يزال، والتي برأيي ينبغي أن يبقى جزء هام من منظماتها، بل ومن قياداتها، خارج الوطن يعمل بين صفوف تجمعات الشتات التي هي أغلبية الشعب الفلسطيني، فإذا أردنا الحفاظ على وحدة الشعب فإن هذا يعني وحدة فصلاته وقواه السياسية في الوطن والشتات، وهذه الوحدة لا يمكن أن تترجم بالممارسة إلا بأن تمارس القوى السياسية الفلسطينية تنظيم الشعب في الوطن وفي الشتات على حد سواء، مما يعني بالضرورة احتفاظها بقسم رئيسي من منظماتها وقياداتها في الخارج. كيف يمكن أن ينسجم هذا مع مشروع القانون المقترح؟

يجب أن أضيف، مادامنا بصدد مناقشة هذه الفقرة، إنها تتناقض مع حقائق الواقع الفلسطيني، ومع أبسط معايير الديمقراطية من زاوية أخرى لا تقل أهمية، فنحن جميعاً نعلم أن ثمة منظمات فلسطينية، من بينها فصائل معترف بها في إطار م.ت.ف. تتبنى الفكر القومي العربي وتمارس قناعاتها الفكرية من خلال انتمائها إلى أحزاب قومية شاملة لها فروعها في أكثر من قطر عربي، وتقيم مراكزها القيادية القومية في أقطار عربية خارج فلسطين. وفقاً لمشروع القانون المقترح، فإن هذه الفصائل ينبغي أن يحرم نشاطها فوراً رغم كونها تحظى بشعبية م.ت.ف. وفضلاً عن أن هذا يقدم مثلاً ملموساً على إمكانية بروز التناقض بين

أسس ومعايير تنظيم الحياة السياسية في كل من الوطن والشتات، فإنه أيضاً يفصح على نحو فائق الطبيعة «المعرفية» اللامركزية لهذا القانون، إذ هو يضع شروطاً إيديولوجية مسبقة على النشاط الحزبي ويحرم ذوي العقائد القومية أو الإسلامية، أو ربما الأممية، من حقهم في الانتماء إلى الأحزاب التي تعبر عن قناعاتهم، وهو ما يتناقض مع أبسط معايير الديمقراطية ومع الأسس التي تقوم عليها وثيقة إعلان الاستقلال، التي هي حتى الآن الإعلان الدستوري الوحيد الذي يجمع عليه الشعب الفلسطيني بمعظم قواه وبالأغلبية الساحقة من أبنائه.

ب - **الخاصية الثالثة** من خصائص الوضع الفلسطيني والتي يتجاهلها مشروع القانون هو أننا في حياتنا السياسية الفلسطينية، لا نبدأ من الصفر بل إن لدينا تراثاً عريقاً، وتجربة ثرية وطويلة، في التعددية السياسية، وفي كيفية تنظيمها داخل إطار م.ت.ف. لا يجوز ولا يمكن تجاهلها، بلا شك أن تجربة التعددية داخل منظمة للتحرير تتطوي على العديد من الثغرات، وهي تبقى دون مستوى طموحنا، الديمقراطي، ولكنها تبقى، بشكل عام، إيجابية، كثيراً ما نعتبر جميعاً عن اعتزّلنا بها، وثغراتها على كل حال لا تبرر إعدامها أو تجاهلها وكأنها لم تكن. إن مشروع القانون المطروح يقفز عن هذه التجربة تماماً، وينوده تنقضاً تنقضاً صارخاً مع الأعراف أو المبادئ التي تنظم التعددية والممارسة السياسية داخل مؤسسات م.ت.ف. وإذا ما طبقت هذه البنود بجدية، فلن جميع فصائل المنظمة، بما فيها «فتح» يجب أن تحل أو تعلن خالصة على القانون.

ج - **الخاصية الثالثة** التي يتجاهلها مشروع القانون هو أننا ما نزال في مرحلة النضال من أجل التحرر الوطني، وليست لدينا بعد دولة. والتصرف كما لو أن لدينا دولة، بينما نحن في الواقع نفكر إلى الحد الأدنى من السيادة، هو ممارسة سياسية غير حكيمة تقود إلى عكس الأهداف المتوخاة منها وترتد على أصحابها.

إن التناقض بين مشروع القانون وبين هذه الحقيقة ومتطلباتها يبرز في أكثر من موقع وينتظم المشروع بكامله، بدءاً من ملأته الأولى التي تعرّف الحزب تعريفاً يفترض أننا في دولة مستقلة ذات سيادة. وفقاً لهذه المادة، فإن الحزب هو

كل تنظيم سياسي يهدف إلى تداول السلطة. هذا التعريف يتجاهل أنه، بحكم كوننا ما نزال في مرحلة تحرر وطني، ثمة في الحياة السياسية الفلسطينية قوى هامة برامجهما تقوم على اعتبار أن مهمتها الرئيسية هي تحقيق للتحرر الوطني وليس بالضرورة تداول السلطة أو تحقيق أهداف اجتماعية أو اقتصادية تتعلق بنمط السلطة. ويصرف النظر عما إذا كنا نوافق على هذا المنظور الأيديولوجي، وأنا شخصياً لا أوافق عليه، ولكن كيف وبأي حق نستنتي مسبقاً هذا المنظور من طيف التعددية السياسية المشروعة ونحرم أصحابه من حقهم في الحياة الحزبية. نحن نعلم أيضاً أن ثمة في حياتنا السياسية للفلسطينية، في ظرفنا للاراهن، قوى وأحزاباً هامة لا تبدي اهتماماً بتداول السلطة، ولا حتى المشاركة فيها، طالما أن هذه السلطة مكبلة بقيود اتفاقيات أوسلو التي تعتبرها هذه القوى مناقضة للحد الأدنى من مصالح للشعب وحقوقه الوطنية، هل نحرم تلك القوى من حقها في الحياة الحزبية المعترف بها بسبب من قناعاتها تلك؟

فصلاً عن ذلك، تطرح المادة الرابعة من المشروع جملة من للشروط لتأسيس أي حزب من بينها: (الفقرة ٢) أن لا تتعارض أهدافه ومبادئه.. مع أحكام الدستور. أي دستور هذا الذي يجري الحديث عنه. حتى للقانون الأساسي للسلطة لم يتم إبرامه. فإين هو الدستور الذي يجب على الأحزاب الالتزام به؟

الفقرة (٥) من المادة نفسها تفرض على الحزب أن لا تتطوي وسائله على إقامة تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية. لاحظوا أن صياغة هذه الفقرة (ليس فقط: أن لا يقيم، بل أن لا تتطوي وسائله على إقامة) تجعل خارج القانون، وتحكم تلقائياً باللاشرعية، على كل تنظيم يمتلك أو ينص برنامجه على حيلة تشكيل عسكري مهما كان. وهكذا فإن تنظيمات لديه تشكيلات عسكرية، مثلاً، في مخيمات لبنان، هو تلقائياً محروم من ممارسة العمل السيفي في المناطق التي سوف يسري عليها مشروع القانون الجديد. ووفقاً لهذا النص فإن معظم فصائل م.ت.ف. يجب تحريمها، بما في ذلك الحزب الرئيسي في السلطة، حركة «فتح»، التي ما تزال نشرتها المركزية الرسمية تحمل شعار «فتح ديمومة الثورة والعاصفة شعلة

الكفاح المسلح». إن إقرار مثل هذا الشرط في قانون الأحزاب هو إضعاف حتى للسلطة نفسها في مواجهة الضغط الإسرائيلي - الأمريكي المتواصل عليها لزوجها في مواجهة مع شعبها تحت حجة «تصفية البنية التحتية للإرهاب». إن هذا البند هو تسليم بالمفهوم الإسرائيلي الذي يعتبر أن «مكافحة الإرهاب» المزعوم لا تعني فقط تحریم للتشكيلات العسكرية التابعة للقوى السياسية المعارضة، بل أيضاً تحریم القوى السياسية التي تمتلك تشكيلات عسكرية لمقاومة الاحتلال وحل كافة البنى، بما في ذلك الاجتماعية والثقافية، التي تتبع لهذه القوى السياسية.

الفقرة (٧) من المادة الرابعة نفسها تشترط على كل حزب يريد تأسيس نفسه بموجب القانون «العلائية» ليس فقط في مبادئ وبرامجه بل أيضاً في «مراسلاته وتشكيلاته وعضويته». وماذا عن أعضاء الحزب من أبناء القدس أو من المقيمين في المناطق التي ما تزال تخضع للسيطرة الأمنية الإسرائيلية؟ وماذا عن تشكيلاته (أي منظماته) العاملة في تلك المناطق؟ هل تحكم عليها بالامتناع عن أي مساهمة جدية في للنضال ضد الاحتلال، أم نقدمها لقمة سائغة للاحتلال بحجة العلائية؟

وفي نفس الاتجاه، تذهب الفقرة (٨) التي تشترط على الحزب المراد تأسيسه «عدم استخدام العنف في سبيل تحقيق برامجه وأهدافه السياسية والاقتصادية والاجتماعية» (لاحظ أهدافه السياسية، التي تشمل بالتحديد هدف الخلاص من الاحتلال ونيل التحرر الوطني الذي هو هدف سيلسي دون أدنى ريب). إن مجموع هذه الشروط تتجاهل في الواقع حقيقة أننا ما تزال في مرحلة النضال من أجل التحرر الوطني، وإن الاحتلال ما زال يسيطر على ٩٧٪ من أراضي الضفة، ناهيك عن القدس وسائر الأراضي الفلسطينية. بما في ذلك في قطاع غزة، وما زال يجثم على صدور شعبنا ويحرمه من حقوقه وحريته ويسلبه أراضي ومياه بالقوة والعنف ومسطرة القمع للنظام. أين هي المصلحة في أن يملئ على جميع مكونات الحركة السياسية لشعبنا التخلي مبيعاً عن الحق في مواجهة العنف بالعنف، وهو حق معترف به دولياً. وعلينا أن نلاحظ هنا أن الكلام لا يجري عن الإرهاب، أو عن استخدام السلاح، بل عن «العنف» عموماً، وهو تعبير من الغموض

والمطالبة بحيث يمكن أن يقال أن مظاهرة سلمية تحولت، ربما رغماً عنها، إلى اشتباك بالحجارة مع جنود الاحتلال، مثلاً، هي شكل من أشكال «استخدام العنف في سبيل تحقيق هدف سياسي»!

ربما يقال أن هذه الشروط الواردة في مشروع القانون هي ترجمة للالتزامات التي تملئها على السلطة لتفقيت أوسلو. وهي في الواقع كذلك. ولكن الإقرار بهذا لا يجيب على السؤال الجوهرى: أين هي المصلحة في أن يعاد صوغ الحياة السياسية الفلسطينية بكاملها وفقاً للقلب والسقوف والقيود التي يحددها اتفاق أوسلو والتي يسلم للجميع، مؤيدو الاتفاقات ومعارضوها على حد سواء، انها مجففة وظالمة. فإذا كان لهذا التسليم من معنى، إذا لم يكن مجرد كلام أجوف يراد به ذر الرماد في العيون، ففقه يجب أن يقود إلى الاستخلاص القائل بأن علينا أن نسمي للتحرر من هذه القيود المجففة والظالمة لا أن نزيد من تكبيل أنفسنا وحياتنا السياسية أكثر فأكثر باغلالها.

د - وهذا يقودنا إلى الخاصية الرابعة من خصائص الوضع الفلسطيني والتي يتجاهلها المشروع، وهي: أننا نعيش في مرحلة انتقالية، وأنه لم يبق من عمر هذه المرحلة، لحسن الحظ، أكثر مما مضى. حتى الاتفاق يحدد موعد نهايتها في أيار ١٩٩٩، أي بعد ثمانية عشر شهراً فقط. لماذا نحشر أنفسنا في الزاوية، ونصر على خض الماء في قربة مقطوعة في محاولة لمن قانون لتنظيم الحياة الحزبية لأن نتجاوز فترة سريانه بضعة عشر شهراً، رغم كل ما ينطوي عليه مجرد التفكير فيه من مخاطر كبرى (أوضحناها أعلاه) على القضية الوطنية، خصوصاً وأن هذا القانون بالتحديد لا يمكن إلا أن يتأثر بشروط المرحلة، سواء الشروط الموضوعية أو تلك التي يملئها الاتفاق على نمط للعمل السياسي خلال الفترة الانتقالية، خلافاً لبعض القوانين الأخرى، كقوانين العمل أو الاستثمار مثلاً، والتي ربما يمكن أن تبقى سارية بعد قيام للدولة دون تعديل، أو بقليل من التعديل؟ البعض ربما يستقبل هذه الحجة بأنتمسلة تنطوي على التشكيك بإمكانية انتهاء المرحلة الانتقالية في موعدها المقرر. وأنا من أولئك الذين لا يتفاملون كثيراً بإمكانية التوصل إلى حل



دائم يضمن جلاء الاحتلال قبل الموعد المقرر لنهاية المرحلة الانتقالية، وهذا في الواقع واحد من أبرز أسباب معارضي للاتفاق أصلاً. ولكن التسليم بهذه الحقيقة يمكن أن يتحول إلى تسليم مسبق بالمنطق الإسرائيلي للقتال بأن المواعيد التي ينص عليها الاتفاق ليست مقدسة، مالم يكن مقترناً بموقف سياسي جوهريه الإصرار على إبقاء كافة الخيارات مفتوحة أمام شعبنا بعد انتهاء الموعد المحدد للمرحلة الانتقالية، بما في ذلك خيار الإعلان من جانب واحد عن بسط سيادة دولة فلسطين على الأراضي المعترف بها دولياً كالأرض الفلسطينية، بدلاً عن الاستسلام للخيار الإسرائيلي للوحيد المفروض بالأمر الواقع وهو خيار التمديد للزماني اللامحدود للمرحلة الانتقالية. وإذا كان جدياً الحديث عن خيار إعلان سيادة الدولة من جانب واحد، والجميع يعلم أنه قد تترتب عليه نوايا عدوانية إسرائيلية، فلماذا تريدون أحزاباً سياسية منزوعة الاسلحة مسلوقة الإرادة وعالجة عن المساهمة في معركة صد العدوان الإسرائيلي؟

### ثالثاً: قانون عربي يتناقض مع مبدأ حرية التنظيم

أخيراً انتقل إلى السمة الثالثة التي يتسم بها مشروع القانون المطروح بين أيدينا الآن، وهي أنه قانون «عربي» (نسبة للأحكام العرفية) يقتدر إلى الحد الأدنى من الضمانات الديمقراطية لحماية التعددية، بل يتناقض جوهرياً مع مبدأ حرية التنظيم الحزبي والنشاط السياسي الذي هو حق من حقوق الإنسان تُعترف به نصاً وثيقة إعلان الاستقلال، وثيقتنا الدستورية للوحدة المجمع عليها حتى الآن.

إن مشروع القانون، بما ينطوي عليه من شروط وقيود وأليات، استبدادية، يضع مصير الأحزاب ولتعددية السياسية في أيدي الحاكم، أقول في أيدي الحاكم وليس حتى في أيدي الحزب الحاكم. فلمرجعية النهائية التي يحددها مشروع القانون لتحكم وترسم في كل ما يتعلق بتأسيس أو تحريم أو حل أو وقف نشاط الأحزاب، هي لجنة من سبعة أشخاص، جميعهم يعينهم (وبالتالي يملك عزلهم) رئيس السلطة التنفيذية (راجع المادة ٨ من المشروع).

هذه اللجنة تمتلك إزاء الأحزاب، أو مشاريع الأحزاب، صلاحيت تكاد تكون

مطلقة. فهي، أولاً، تستطيع، بموجب المادة (١١) من المشروع، ان توافق على، أو أن ترفض، تأسيس أي حزب من الأحزاب وفقاً لتقديرها (في الواقع تقدير أربعة أو ثلاثة من أعضائها)، ومشروع القانون لا يلزمها في حال الرفض سوى بأن يكون قرارها «مسيباً». سوف يقال، طبعاً، ان هذا يعني أن قرار اللجنة بالقبول أو الرفض ان يكون جزافاً بل يستند إلى الأسس والشروط التي يحددها القانون. نعم، ولكن هذه الأسس والشروط كثيرة ومتعددة من جهة، وغامضة ومطاطة من جهة أخرى لدرجة إنها يمكن أن تستخدم كحجة لرفض أي حزب لا ترغب فيه السلطة التنفيذية أو رئيسها. ولقد وجدنا قبل قليل أن معظم القوى السياسية الفلسطينية الفاعلة سوف يتم تحريمها إذا ما أريد تطبيق هذه الأسس والشروط عليها بجديّة، دون أن نستثني من ذلك حركة «فتح» - الحزب الرئيسي في السلطة.

ولا يؤمن مشروع القانون أي ضمانة لطالبي تأسيس الحزب في مواجهة إمكانية استخدام اللجنة للصلاحيات الواسعة الممنوحة لها بصورة استبدادية، سوى أنه يجيز لهم أن ينعنوا بقرار لرفض أمام المحكمة، ويعطي المحكمة الحق في أن يكون حكمها بهذا الشأن قطعياً و «نهائياً لا يجوز الطعن فيه بأي طريقة من طرق الطعن».

ولكن الملفت للنظر أن مشروع القانون لا يحدد أي محكمة بالضبط هي المخولة بالبت في قضايا الأحزاب بمثل هذه الدرجة من القطعية غير القابلة للاستئناف. أحد الاخوة يعلق قائلًا: محكمة أمن الدولة! ربما.. لم لا؟

واللجنة السباعية، ثانياً، لها بموجب المادتين (١٨) و (٢١) من مشروع القانون، صلاحية فرض رقابة دائمة على الأحزاب للقائمة، أو التي يتم تأسيسها بموجب القانون، والتي هي ملزمة، وفق المشروع، بأن تبلغ اللجنة بكل صغيرة أو كبيرة تتعلق بعمل الحزب، من موازنة الحزب ومصادر تمويله إلى أي تغيير في رأسه القيادي، ويحق للجنة أو من تفوضه أن تطلع بنفسها على حسابات الحزب ومجلاته لتتأكد صحة ما يبلغ إليها من معلومات.

واللجنة السباعية، ثلثاً، لها الحق في أي وقت أن تقرر حل الحزب «إذا ثبت زوال أي شرط من الشروط المنصوص عليها في المادة الرابعة»، وهي الشروط التي حللنا بعضها عند بداية هذه المداخلة، وأوضحنا أنها كلها ذات طبيعة أيديولوجية، أي تحرم مسبقاً حلمي أفكار بعينها من حقهم في العمل الحزبي المنسجم مع رأيهم الحر، فضلاً عن كونها مطلطة وواسعة النزمة بحيث يمكن تفسيرها من قبل من يشاء وكيفما يشاء.

وفوق ذلك كله، فإن اللجنة السباعية، رابعاً، بموجب الفقرة (جـ) من المادة (٢١) من المشروع المطروح، لها صلاحية وقف نشاط الحزب أو التدخل في قراراته ومنع صحفه، «إذا ثبت للجنة خروج الحزب أو بعض قياداته أو أعضائه على المبادئ المنصوص عليها في هذا القانون».

إذا كانت شروط المادة الرابعة مطلطة وواسعة النزمة، فإن «المبادئ المنصوص عليها في القانون» هي تعبير أكثر غموضاً ومطلطية يعطي اللجنة، في الواقع، حق وقف نشاط الحزب في الوقت الذي تشاء، خصوصاً أن الحزب - وفقاً لنص المادة - يمكن أن يعاقب بكامله على أية مخالفة ترتكبها «بعض قياداته»، بل حتى «بعض أعضائه». وبالتالي، فإذا خرج اثنان من أعضاء الحزب القاعديين ليلعنوا، مثلاً، أنهم يؤيدون مواجهة عنف الاحتلال بعنف مضاد، فإن هذا يمكن أن يشكل سبباً يبرر «وقف نشاط الحزب» كله حتى لو كان الحزب مدجناً ومغصلاً وفق المقاييس المقزّمة التي يتطلبها القانون.

أكثر مواد القانون بؤساً وتلقاضاً مع مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومع نصوص وثيقة إعلان الاستقلال، هي المادة (٢٠) التي تفرض عقوبات بالحبس (من ثلاث سنوات حتى ثلاثة أشهر) أو بالغرامة (من ٢٠٠٠ إلى ٥٠٠ دينار) أو بكلا العقوبتين على سلسلة من «المخالفات» التي هي كلها ذات طبيعة سياسية تتعلق بحرية العمل الحزبي. بل أن الفقرة (٤) من هذه المادة تحكم بالحبس أو الغرامة أو بهما معاً على «كل من ارتكب مخالفة لأحكام هذا القانون ولم تعين فيه عقوبة خاصة لها». لنأخذ مثلاً على الطبيعة القراقوشية لهذه الفقرة: أن المادة

(٢١) تلزم رئيس الحزب بأخطار اللجنة السباعية بأي قرار يتخذه الحزب بشأن عدد من القضايا المحددة في نص المادة، وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ صدور القرار. فإذا تأخر رئيس الحزب عن إبلاغ قرار ما يوماً أو يومين فوق المهلة المحددة، فإن هذا، بالطبع، يشكل «مخالفة» لأحكام القانون، ووفقاً لنص الفقرة (٤) من المادة (٢٠) فإن هذه «المخالفة» يمكن، إذا شاعت السلطة التنفيذية، ان يعاقب عليها رئيس الحزب بالسجن ثلاثة أشهر أو بغرامة قدرها ألفي دينار أو بكلا العقوبتين معاً

#### رابعاً: ما هو البديل؟

بعد هذا، فإن التساؤل الذي يطرح نفسه بحق: هل يراد بهذا المشروع سن قانون يضمن حق المواطنين في تشكيل أحزاب بهدف تداول السلطة، أم قانون يضمن حق السلطة في تداول الأحزاب التي تستعظمها ديكتاتوراً للتبويه على جوهريها الاستبدادي؟

ما هو البديل؟ هذا، بلاشك، هو السؤال الذي سوف يهيب لطرحة عدد من الأخوة. ولهم، على أي حال، كل الحق في ذلك.

دعوني، أولاً، أسجل على هذا الصعيد أن القرار الذي اتخذته اللجنة السياسية في المجلس التشريعي، والذي شرحه رئيسها د. زياد أبو عمرو في بداية هذه الندوة، يوضع مشروع القانون هذا جانباً وتشكيل لجنة مصغرة لصوغ مشروع جديد هو قرار حكيم وبشكل خطوة للأمام. وهو يطرح علينا جميعاً، بالتأكيد، ضرورة تقديم مقترحات ملموسة حول كيفية معالجة مسألة تنظيم الحياة الحزبية في مناطق السلطة.

ودعوني، ثانياً، أؤكد أنني من أصحاب الرأي القائل بأننا لسنا بحاجة إلى سن قانون خاص للأحزاب السياسية. فثمة طول أخرى للفضل لمعالجة مسألة تنظيم الحياة السياسية في مناطق السلطة. أنا أقترح أن نضع جانباً الفكرة القليلة أننا بحاجة إلى سن قوانين فقط من أجل تكريس مبدأ سيادة القانون. نعم، بلاشك نحن بحاجة إلى سن

الكثير من القوانين التي لها الأولوية لتمسها المباشر مع حياة المواطنين ومصالحهم الحيوية، مثل قانون العمل على سبيل المثال. ولكن قد لا يكون من بين الأولويات سن قانون للأحزاب السياسية. من جهة، نحن نملك جملة من المبادئ والأعراف لتنظيم التعددية السياسية التي تطورت من خلال تجربة ومسييرة نضال مث.ف. والتي علينا الحفاظ عليها ونكريسها وربما تكوينها في وثيقة شرف أو «مدونة سلوك» تنظم العلاقة بين القوى السياسية في مناطق السلطة، وتحدد العلاقة بينها وبين السلطة، بما يوفر ضمانات جادة لتكريس التعددية وحماية حرية العمل الحزبي. من جهة أخرى، فإن مجرد التفكير بمن قانون للأحزاب السياسية يطرح جملة من المعضلات التي يصعب إيجاد الحلول لها، سوى الحل المي الذي قوامه إعادة قبولية الحياة السياسية الفلسطينية كلها وفق المقامات المجحفة التي تفرضها تفاقيات أوسلو. لقد أشرنا إلى أبرز هذه المعضلات في مواقع سابقة من هذه المداخلة، ونعيد التذكير ببعضها هنا من خلال مجموعة من الأسئلة:

ما هي الحدود الجغرافية التي تحدد نطاق سريان القانون؟ وكيف يمكن التوفيق بين شروط العمل السياسي في المناطق الخاضعة للسيطرة الأمنية للسلطة وتلك التي ما تزال تخضع للسيطرة الأمنية للاحتلال أو التي تفرض عليها إسرائيل سيادتها من جانب واحد؟

كيف يمكن التوفيق بين شروط العمل السياسي في مناطق السلطة، وبين تلك الشروط في مواقع الشتات؟ وكيف يمكن حل هذه المعضلة بما لا يمس أو يضعف وحدة الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات التي شكلت وحدة فصائل العمل الوطني عمادها للرئيسي واحتمتها؟ وكيف يمكن للمجلس التشريعي، الذي اقتصر الحق في انتخابه على جزء من الشعب الفلسطيني، أن يأخذ لنفسه صلاحية سن قانون ينظم، أو يعكس نفسه حكماً بالأمر الواقع على تنظيم الحياة السياسية لمجموع الشعب الفلسطيني (يمكن نفسه بالضرورة إذا أردنا نقادي نشوء تباين في أسس تنظيم العمل السياسي بين الوطن والشتات بما ينعكس سلباً على وحدة الشعب)؟ وكيف يمكن لمنظمة التحرير أن تملس دورها كمرجعية عليا بهذا

الثامن، وهو دور يسلم به الجميع نظرياً؟

هل يمكن للمجلس التشريعي أن يفقدى تضمين لقانون القيد والاشتراطات المحجفة التي تفرضها الاتفاقات على أشكال العمل السياسي الفلسطيني؟ وإذا تم تجاهل هذه القيود، كيف يمكن تمرير القانونين بينما الاتفاق يتطلب حصوله على موافقة إسرائيل قبل مرقه؟ وإذا جاء القانون مفصلاً وفق مقاصد الاتفاق، وهو ما يبدو مرجحاً، فإن هي المصلحة الوطنية في وضع جميع فصائل العمل الوطني الفلسطيني أمام الخيار بين فقدان الشرعية والخروج على القانون، وبين إعادة قبولية نفسها ضمن القيود التي تفرضها الاتفاقيات، خصوصاً وأن الجميع يسلم أن هذه القيود محجفة وظالمة وينبغي للتحرر منها عاجلاً، وخصوصاً وأن هذه القيود والالتزامات يفترض أن تكون سارية فقط لفترة انتقالية سيحل الموعد المقرر لنهايتها بعد سنة وبضعة شهور؟

#### خامساً: الاكتفاء بتشريع لتنظيم العمل الحزبي

هذه المضلات، التي تجعلنا في محاولة حلها نحتر أنفسنا بأنفسنا في زوايا صعبة وأمام خيارات كلها مر، هي التي تدعونا إلى اقتراح تأجيل البحث في سن قانون الأحزاب السياسية والاستملاء عن ذلك بـ «وثيقة شرف» تنظم العلاقة بين القوى السياسية وبينها وبين السلطة بما يضمن حرية العمل الحزبي والابتعاد عن العنف والقمع كوسائل لحل الخلافات بين أبناء الشعب الواحد. إن الجهة الوحيدة التي تملك، من الزاوية السياسية وليس بالضرورة القانونية، حق سن قانون فلسطيني للأحزاب السياسية، دون أن يؤدي ذلك إلى اضمحلال وحدة الشعب في الوطن والشتات، هي منظمة التحرير الفلسطينية بمؤسساتها التشريعية كالمجلس الوطني، أو ربما المجلس المركزي الذي خوله المجلس الوطني بالقيام بدور البرلمان المؤقت لدولة فلسطين. أما المجلس التشريعي، فإن المصلحة الوطنية تتطلب أن يضع جانباً هذه المهمة.

وإذا كان لابد من تشريع يحمي الوحدة والحياة الحزبية من عصف السلطة وأجهزتها، كما يطرح البعض، ويحرم استخدام العنف كوسيلة لحل الخلافات بين

القوى السياسية والسلطة، فإن هذا التشريع لا ينبغي أن يتخذ صفة قانون للأحزاب السياسية (أي قانون يحدد تعريف وأسس وشروط تأسيس الأحزاب السياسية)، بل يمكن الاكتفاء بتشريع ينظم كيفية ممارسة العمل الحزبي في مناطق السلطة، ويضع الضمانات لحرية نشاط القوى السياسية القائمة والضوابط لمنع انزلاقها نحو الاحتلال الأهلي. وفي هذه الحالة، وكما يلي، التشريع هذا للفرض ويتقاضي المطبات التي أشرنا إليها أعلاه، فإنه يجب أن يأخذ المبادئ التالية:

أولاً: اعتبار القوى الوطنية القائمة، ليس فقط المعترف بها في إطار م.ت.ف. بل أيضاً القوى الإسلامية الفاعلة (الممثلة، مثلاً، في سكرتاريا الحوار الوطني)، أحزاباً سياسية مشروعة لها حق ممارسة نشاطها في مناطق السلطة بحرية دون الحاجة إلى ترخيص أو إعادة تسجيل. أما القوى الأخرى الراغبة في تأسيس أحزاب فيجب أن يعتمد في تسجيلها مبدأ العلم والخبر وليس مبدأ الترخيص. أي أن من يريد تشكيل حزب عليه فقط أن يعلم السلطة التنفيذية بذلك، وليس عليه أن ينتظر موافقتها أو ترخيصها. وإذا أرادت السلطة التنفيذية، لأي سبب، أن تعترض على هذا الحق فهي التي عليها اللجوء إلى القضاء وليس العكس، ليس كما هو الحال في القانون المقترح حيث المواطن الراغب في ممارسة العمل الحزبي هو متهم ومدان إلى أن تثبت براءته.

ثانياً: أن لا يفرض للتشريع أية قيود أو شروط أيديولوجية مسبقة، مغلقة أو مستترة، على القوى الراغبة في ممارسة العمل الحزبي. يكفي، في الحد الأقصى، أن يقال أن على الحزب أن يعمل ضمن نطاق القانون ولا يخرقه، أما تحديد ما هو القانون فهي مسألة تجيب عليها المحاكم والقوانين الأخرى (وليس قانون الأحزاب) كقانون العقوبات أو القانون الجنائي أو غيره من القوانين التي تحدد العقوبات على جرائم التجسس أو العمل لصالح قوة أجنبية أو التآمر لقلب نظام الحكم أو الاختلاس والاحتيايل المالي، إلى آخر ذلك من مخالفات.

أن تحويل احترام هذه القوانين إلى شرط أيديولوجي للعمل الحزبي هو

مساس بحرية الرأي لا يتجم مع شرعة حقوق الإنسان.

ثالثاً: لا يجوز أن يفرض التشريع قيوداً على نشاط الأحزاب تضعها السلطة التنفيذية من نمط للتدخل في تحالفات الأحزاب وعلاقاتها وصلاتها بقوى شقيقة أو صديقة، فهذا هو الواقع شكل من أشكال فرض الشروط الايديولوجية المصبة على العمل الحزبي وهو ضرب من ضروب للشمولية ينتقض في الصميم مع مبدأ تداول السلطة (ماذا إذا وصل إلى السلطة حزب قومي مثلاً، هل يجوز له أن يحرم كل الصلات مع قوى سياسية غير عربية؟ وماذا إذا تلاء حزب أممي أو إسلامي؟ هل تبقى الأحزاب تكمن نشاطها وتحالفاتها وفقاً لمزاج الحزب، أو ربما للشخص، الذي يتولى السلطة التنفيذية؟).

رابعاً: أن يتضمن التشريع ضمانات حقيقية لصحية حرية العمل الحزبي ووقيته من صنف السلطة التنفيذية أو أجهزتها، بما في ذلك الحصانة للمقرات وحرية إصدار الصحف وغيرها من وسائل الاعلام وحق تنظيم الاجتماعات والمهرجانات والندوات والتظاهرات بمعزل عن تدخل السلطة التنفيذية.

وأخيراً، فإنني أدعو اللجنة المصغرة التي كلفتها اللجنة السياسية للمجلس التشريعي بصوغ معودة جديدة لقانون الأحزاب، إلى أن تشرك في عملها منذ البداية ممثلين للقوى السياسية الفاعلة وخبراء قانونيين وأن تخضع المعودة للنقاش يستهدف للتوصل إلى توافق بشأنها من قبل هؤلاء قبل أن تقدمها رسمياً إلى اللجنة السياسية أو المجلس التشريعي نفسه. فهذا اسلم من زاوية ضرورة مشاركة الجميع في بت هذا الشأن الحيوي وتفاذي الوقوع في الاحراجات والمطبات ومواجهة الناس بالأمر الواقع ■

١٩٩٧/١١/١١



## (2)

### مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٦ بشان الأحزاب السياسية

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد الاطلاع على إعلان الاستقلال

وبعد موافقة المجلس التشريعي بجلسته المنعقدة بتاريخ / ١٩٩٦م  
أصدرنا القانون التالي:

#### مادة (١)

الحزب هو كل تنظيم سياسي يتألف من جماعة من الفلسطينيين وفقاً لأحكام هذا القانون بهدف المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل بوسائل مشروعة وسليمة بهدف تداول السلطة.

#### مادة (٢)

للفلسطينيين الحق في تأليف الأحزاب السياسية، ولكل فلسطيني الحق في الانتماء لأي حزب وفقاً لأحكام هذا القانون.

#### مادة (٣)

تعمل الأحزاب السياسية التي تؤسس طبقاً لأحكام هذا القانون في تحقيق التقدم السياسي والاجتماعي والديمقراطي على أسس ترسيخ الوحدة الوطنية.

#### مادة (٤)

يشترط لتأسيس حزب مايلي:

- ١ - ألا يقل عدد الأعضاء المؤسسين عن ٥٠ عضواً.
- ٢ - ألا تتعارض مبادئ الحزب وأهدافه وبرامجه وسياسته وأساليه في ممارسة نشاطاته مع أحكام الدستور.
- ٣ - أن يلتزم بمبدأ التعددية السياسية في الفكر والرأي.
- ٤ - ألا يكون قائماً على أساس للفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة.
- ٥ - عدم انطواء وسائل الحزب على إقامة تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية.
- ٦ - ألا يكون قائماً كفرع لحزب أو تنظيم سياسي في الخارج.
- ٧ - العلانية في مبادئه وأهدافه وبرامجه ومراسلاته ووسائل مباشرة نشاطاته وتشكيلاته وعضويته ومصادره تمويله.
- ٨ - عدم استخدام العنف في سبيل تحقيق برامجه وأهدافه السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- ٩ - أن يتفق نظامه الأساسي مع أحكام هذا القانون.

#### مادة (٥)

يجب أن تتوفر في العضو المؤسس للشروط الآتية:

- ١ - أن يكون فلسطيني الجنسية.
- ٢ - ألا يقل عمره عن ٢١ سنة ميلادية.
- ٣ - ألا يكون قد سبق للحكم عليه في جناية أو جريمة مخلة بالشرف والأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.
- ٤ - أن يكون متمتعاً بالأهلية المدنية والقانونية الكاملة.
- ٥ - ألا يكون من أعضاء الهيئات القضائية أو السلك الدبلوماسي أو هيئة الرقابة أو من أفراد الأجهزة الأمنية.

٦- ألا يكون عضواً في حزب آخر قلم.

#### مادة (٦)

يجب أن يتضمن للنظام الأساسي للحزب مبادئ:

- ١- اسم الحزب وشعاره على ألا يكون اسمه وشعاره مشابهاً أو مقلداً لاسم حزب آخر.
- ٢- عنوان المقر الرئيسي للحزب وعناوين فروعه ان وجدت وألا يكون أي منها ضمن مقر مؤسسة علمية أو خيرية أو دينية أو لنتاجية أو تعليمية.
- ٣- المبادئ التي يقوم عليها الحزب والأهداف التي يسعى إليها ومبادئ تحقيقها.
- ٤- أسماء الأعضاء المؤسسين فيه.
- ٥- شروط الانضمام في الحزب وإجراءات الانضمام إليه.
- ٦- إجراءات تكوين تشكيلات الحزب واختيار قياداته وتنظيم علاقاته بأعضائه ومباشرته لنشاطاته وتحديد الاختصاصات السياسية والتنظيمية والمالية والإدارية لأي من هذه التشكيلات على أن يكون ذلك على أساس ديمقراطي.
- ٧- تحديد الموارد المالية للحزب وقواعد تنظيم شؤونه المالية بما في ذلك إجراءات صرف أمواله وأعداد مولانته ولقارها.
- ٨- إجراءات الحل الاختياري للحزب أو انماجه مع غيره من الأحزاب وتنظيم تصفية أمواله والجهات التي تولد إليها هذه الأموال.
- ٩- الالتزام بالمبادئ والقواعد المنصوص عليها في هذا القانون.

#### مادة (٧)

يقدم ذوي الشأن طلب إلى رئيس لجنة شؤون الأحزاب للحصول على موافقة تأسيس الحزب مرفقاً به المستندات التالية:

- ١- نمط من النظام الأساسي للحزب موقعة من المؤسسين.
- ٢- قائمة بأسماء المؤسسين ومكان وتاريخ ولادة كل منهم ومهنتهم ومكان عملهم

وعنوانهم.

٣- صورة مصدقة عن شهادة ميلاد كل من المؤسسين.

٤- شهادة بوقمها خمسة من المؤسسين أمام الموظف المعين من قبل لجنة الحزب بصحة توقيع جميع الأعضاء للمؤسسين والبيانات المتعلقة بهم.

٥- يصدر الموظف شعاراً بتسليم طلب التأسيس مبيناً في تاريخ تقديم الطلب والوثائق المتعلقة به.

#### مادة (٨)

١ - تشكيل لجنة تسمى لجنة شؤون الأحزاب السياسية على النحو التالي:

أ - وزير العدل رئيساً

ب - وزير الداخلية أو من يفوضه نائباً.

ج - خمسة أعضاء من غير المنتمين إلى أي حزب سياسي من بين رؤساء الهيئات القضائية السابقين أو نوابهم أو وكلائهم يصدر باختيارهم قرار من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ويحل محل الرئيس في غيابه نائبه.

٢ - تختص اللجنة بالنظر في المناقيل المنصوص عليها في هذا القانون وبفحص ودراسة الأحزاب السياسية طبقاً لأحكامه.

٣ - تضع اللجنة قراراً بتنظيم أعمالها.

#### مادة (٩)

١- لا يكون اجتماعاً صحيحاً إلا بحضور رئيسها وأربعة من أعضائها.

٢- تصدر قرارات اللجنة بأغلبية الحاضرين وعند التماسوي يرجح الجانب الذي فيه الرئيس.

#### مادة (١٠)

للجنة في سبيل مباشرة لخصاصاتها طلب المستندات والأوراق والبيانات

والإيضاحات التي ترى لزومها من ذوي الشأن في المواعيد التي تحددها في ذلك ولها أن تطلب أي مستندات أو أوراق أو بيانات أو معلومات من أية جهة رسمية.

#### مادة (١١)

- ١- على اللجنة أن تصدر قرارها بالموافقة أو الرفض على تأسيس الحزب خلال مدة شهر من تاريخ تقديم الطلب وفي حالة الرفض يجب أن يصدر قرارها مسبقاً ويعتبر عدم رد اللجنة خلال الخمسة عشر يوماً التالية لمدة شهر قراراً بالموافقة.
- ٢- يُخطر رئيس اللجنة ممثل طالب للتأسيس بقرار الموافقة أو الرفض وأسبابه بكتاب موصى عليه بعلم للوصول خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ صدور القرار.
- ٣- تنشر القرارات التي تصدرها اللجنة بالموافقة على تأسيس الحزب أو الرفض على تأسيسه في الجريدة الرسمية.

٤- يجوز لطالبي تأسيس الحزب خلال الثلاثين يوماً التالية لنشر قرار الرفض في الجريدة الرسمية أن يطعنوا بالإلغاء في هذا القرار أمام المحكمة وتصل المحكمة في الطعن خلال أربعة أشهر على الأكثر من تاريخ إيداع عريضة الدعوى ويعتبر حكم المحكمة في هذا الشأن نهائياً لا يجوز الطعن فيه بأي طريقة من طرق الطعن.

#### مادة (١٢)

لا يجوز للحزب أن يعلن عن نفسه أو يمارس نشاطه إلا بعد صدور قرار اللجنة بالموافقة على التأسيس أو صدور قرار المحكمة بإلغاء قرار اللجنة برفض التأسيس.

#### مادة (١٣)

أ- يعتبر الحزب بعد تأسيسه والمصادقة عليه شخصية اعتبارية تخوله حق الادعاء والدفاع باسمه والقيام بأي عمل آخر يجيزه نظامه الأساسي.

ب - يكون رئيس الحزب أو الأمين العام في حالة وجود رئيس ممثلاً عنه لدى الغير بما في ذلك الجهات للقضائية والإدارية ويجوز لرئيس الحزب أو الأمين العام حسب الأحوال أن ينيب عنه كتلية واحد أو أكثر من الأعضاء لممارسة اختصاصاته أو جزء منها، وأن يوكل أي محامي في الإجراءات القضائية للقانونية المتعلقة بالحزب.

#### مادة (١٤)

يشترط في العضو الذي يرغب في الانتماء إلى الحزب بعد الإعلان عن تأسيسه أن يكون قد اكمل الثامنة عشرة من عمره وأن يكون متمتعاً بالأهلية المدنية والقانونية.

#### مادة (١٥)

أ - مقر الحزب ووثائقه ومراسلاته ووسائل اتصالاته مصونة فلا يجوز مراقبتها أو مصادمتها أو مصادرتها إلا بقرار قضائي.

ب - لا يجوز تفتيش أي مقر للحزب إلا في حالتي التلبس والجرم المشهود على أن يكون ذلك بقرار من النائب العام وفي حضوره أو حضور من يمثله بالإضافة إلى حضور ممثل عن الحزب وشاهدين.

ج - يترتب على مخالفة الفقرة السابقة بطلان التفتيش وما يترتب عليه من إجراءات ويكون المخالف عرضة لتحمل المسؤولية المدنية أو الجنائية.

#### مادة (١٦)

يجوز للحزب إصدار صحيفة أو أكثر يعبر فيها عن آرائه ويكون رئيس تحرير الصحيفة مسؤولاً عما ينشر فيها.

#### مادة (١٧)

تتكون الموارد المالية للحزب من:

أ - اشتراكات وتبرعات أعضائه.

ب - حصيلة عقد استثمار أمواله في الأوجه التي حددها نظامه الداخلي بشرط أن تكون معلنة ومشروعة ولا يكون الهدف منها تحقيق أي كسب أو منفعة شخصية لأي من أعضاء الحزب.

ج - لا يجوز للحزب قبول أي تبرع أو ميزة أو منفعة من أجنبي أو من جهة أجنبية.

د - لا يجوز صرف أموال الحزب إلا على أغراضه وأهدافه طبقاً للقواعد والإجراءات التي ينظمها نظامه الداخلي.

هـ - يعفى مقر الحزب من جميع الضرائب والرسوم الحكومية.

### مادة (١٨)

على الحزب تزويد اللجنة بنسخه من موارنته في بداية كل سنة وبيان عن موارده المالية ومصادر تمويله الحالي واللجنة أو من تفوضها حق الإطلاع على الحزب وتديق بنوده المالية.

### مادة (١٩)

يكون لكل حزب سجل خاص ينون فيه المعلومات التالية:

أ - نظام الحزب الأساسي وأسماء المزمسين وأعضاء الهيئة التنفيذية.

ب - أسماء أعضاء الحزب.

ج - سجل مقررات الهيئة التنفيذية.

د - سجل إيرادات ومصروفات الحزب بوجه مفصل ومصدق عليه من فالحص حسابات قانوني.

### مادة (٢٠)

مع عدم الإخلال بلية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر:

- ١- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة سنوات أو بغرامة لا تتجاوز ألفي دينار أو ما يعادلها بالعملة المتداولة أو بكلا العقوبتين كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار أو مول تنظيمًا حزبيًا غير مشروع.
  - ٢- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز ألفي دينار أو ما يعادلها بالعملة المتداولة أو بكلا العقوبتين كل من تسلم أي أموال من أي جهة غير فلسطينية لحساب الحزب مع مصالحة تلك الأموال لحساب الخزينة.
  - ٣- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة دينار أو ما يعادلها بالعملة المتداولة أو بكلا العقوبتين كل ما شارك في حزب غير مرخص أو لا يعلن عن نفسه وفقاً لأحكام هذا القانون.
  - ٤- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز ألفي دينار أو ما يعادلها بالعملة المتداولة أو بكلا العقوبتين كل من ارتكب مخالفة لأحكام هذا القانون ولم تعين فيه عقوبة خاصة لها.
- » في حالة العود يحكم بالعقوبتين معاً.

#### مادة (٢١)

- أ - يخطر رئيس الحزب لجنة شؤون الأحزاب السياسية بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بأي قرار يصدره الحزب بتغيير رئيسه أو بحل الحزب أو انتمائه أو بأي تعديل في نظامه وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ صدور القرار.
- ب - يجوز لرئيس لجنة شؤون الأحزاب السياسية بعد موافقتها بالإجماع أن يصدر قرار بحل الحزب وتصفية أمواله وتحولها إلى الهيئات الخيرية التي تحددها لجنة شؤون الأحزاب وذلك إذا ثبت زوال أي شرط من الشروط المنصوص في المادة الرابعة من أحكام هذا القانون.
- ج - يجوز للجنة شؤون الأحزاب السياسية وقف إصدار صحف الحزب أو نشاطه أو أي قرار أو تصرف مخالف لتخذه الحزب وذلك إذا ثبت للجنة خروج الحزب أو بعض قيادته أو أعضائه على المبادئ المنصوص عليها في هذا القانون.



د . يكون قرار اللجنة في الحالات السابقة خاضعاً للطعن فيه أمام المحكمة.

#### مادة (٢٢)

تضع لجنة شؤون الأحزاب السياسية للقواعد المنظمة لاتصال الحزب بأي تنظيم سياسي أجنبي وذلك بناء على ما يقترحه رئيس هذه اللجنة.  
ولا يجوز لأي حزب التعاون أو التحالف مع أي حزب أو تنظيم سياسي أجنبي إلا طبقاً للقواعد المشار إليها في الفقرة السابقة.

#### مادة (٢٣)

يصدر مجلس السلطة بعد استشارة لجنة شؤون الأحزاب السياسية القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

#### مادة (٢٤)

على جميع الجهات المختصة لكل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر في غزة بتاريخ: / ١٩٩٦ ميلادية

للموافق: / ١٤١٧ هجرية

باسم عرفك

رئيس للجنة للتنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية



### (3)

## في تجربة العلاقة بين المجلس التشريعي والسلطة الفلسطينية التنفيذية (\*)

تيسير خالد

في السابع من آذار ١٩٩٦ عقد المجلس التشريعي الفلسطيني جلسته الافتتاحية الأولى في مدينة غزة في أجواء احتفالية أشاعت مناخاً من التفاؤل بين أعضاء المجلس حول تجربة برلمانية فلسطينية جديدة يمارسون من خلالها دوراً في التشريع وإصدار القوانين وفي الرقابة والمساءلة والمحاسبة على أعمال سلطة تنفيذية فلسطينية تشكلت في إطار تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في أواسط بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

بعد أكثر من عام ونصف على عمل المجلس كتب أحد أعضائه المرموقين مقالاً في جريدة الأيلم حول دوره فقال: بدأ المجلس التشريعي عمله ولم يعرف أحد ما هي صلاحياته. اجتهد ودق جميع الأبواب، التشريع ومن القوانين، وهو لا يملك كفاءات مهنية، فاستعان بالمستشارين، منهم من خاب ومنهم من أصاب. دق باب المراقبة وبادر إلى محاربة الاحتكار، فكل ركلة حادة ليقتطعه عند حدود صلاحياته. وانجز عدة قوانين لم يصادق عليها من قبل السلطة التنفيذية، هذا بالإضافة إلى العمل في قضايا الفساد مثل قضية الطحين والمواد الغذائية والأدوية التي انتهت صلاحياتها. وعمل في قضايا المعتقلين السياسيين في السجون

(\*) نشرت في مجلة الميامة الفلسطينية - السنة الخامسة - العدد ١٧ - شتاء ١٩٩٨. مسطرة عن مركز البحوث والدراسات الفلسطينية (نابلس - فلسطين).

الفلسطينية، وأصدر ما يزيد عن ١٥٠ قراراً بشأن شتى القضايا الحياتية للمواطنين بشأن الموقوفين السياسيين والحراسات الجامعية والتصرف في توزيع الأرض والتقاطع الحادث بين الأجهزة الأمنية، ولم يحصل هذا المجلس من قبل الشعب الفلسطيني حتى على درجة مقبول<sup>(١)</sup>.

مثل هذا التقييم لعمل المجلس التشريعي ينطوي على قسوة بكل المقاييس وي طرح في الوقت نفسه سؤالاً جوهرياً حول تجربة هذا المجلس وحول علاقته بالسلطة التنفيذية، كما طرح سؤالاً جوهرياً حول دوره وأفاق العلاقة بينه وبين السلطة التنفيذية في أين لا ينقطع من سياسة تقوم على احتواء هذا الدور وتهيمشه.

لا شك أن تجربة هذا المجلس ودور علاقته بالسلطة التنفيذية كانت، وسوف تبقى، مثيرة للنقاش والجدل، هنا في الداخل على وجه التحديد، لاعتبارات عدة لعل في مقدمتها ما رافق انتخاباته من ترويج لأفكار بل لأوهام جاءت وقائع الحياة تضعها على المحك في ضوء القيود التي تغطي مختلف جوانب الحياة وميادينها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فقد جاءت وقائع الحياة هذه تؤكد أن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، بما فيها القدس، وفي قطاع غزة ليس أمام تجربة في الحياة البرلمانية تتأسس على الفصل بين السلطات في ظل الدستور. فالدستور لا وجود له حتى الآن، بل إنه لا تلوح في الأفق الآن، وقبل للتوصل مع الجانب الإسرائيلي إلى الاتفاق حول الوضع الدائم، فرص أن يرى هذا الدستور النور ليصبح من الممكن ممارسة حياة برلمانية دستورية في ظروف عادية يمارس فيها الشعب سيادته فوق أرضه وتمارس فيها السلطات صلاحياتها وفق ما يكفله الدستور لها.

في حملة انتخابات المجلس التشريعي في مطلع عام ١٩٩٦ غابت هذه الحقيقة عن الكثيرين، واعتقد البعض أن تلك الانتخابات سوف تنتج مجلساً تشريعياً

(١) روية الشوا: هل على المجلس التشريعي أن يبحث دوراً جديداً؟ (الألم، عدد ١٠/٣٠/٩٧)

له الحق في إصدار القوانين والتشريعات باعتباره صاحب الكلمة العليا والنهائية. وقد غلب عن هؤلاء ما جاء في الاتفاقية الفلسطينية - الاسرائيلية المرحلية التي تم التوقيع عليها في واشنطن بتاريخ ٢٨ أيلول ١٩٩٥ حول تكوين وصلاحيات هذا المجلس وعلاقته بالسلطة التنفيذية. قد غلب عن هؤلاء نوعان من القيود التي فرضتها الاتفاقية على المجلس، حيث جاء في البند الرابع من المادة الثامنة عشرة من الاتفاقية أنه لا يجوز للمجلس إصدار تشريعات بما فيها التشريعات التي تلغي قوانين سارية المفعول أو أوامر عسكرية تفوق ولايته أو تكون مخالفة لأحكام إعلان المبادئ أو الاتفاقية ذاتها أو أية اتفاقية يمكن التوصل إليها بين الطرفين خلال المرحلة الانتقالية. كما نصت تلك المادة أن على رئيس السلطة التنفيذية للمجلس عدم إصدار تشريعات تبناها المجلس وعدم المصادقة على إصدار القوانين والتشريعات التي تتطوي على مخالفة للبند الرابع من المادة الثامنة عشرة من الاتفاقية.

هذا هو النوع الأول من القيود المفروضة على المجلس التشريعي على مستوى الدور والصلاحيات، وواضح هنا أن المجلس ليس صاحب الكلمة الأولى والنهائية في إصدار القوانين والتشريعات، لأنه معني بالتقيد بما تم الاتفاق عليه مع الجانب الاسرائيلي من ناحية، ولأنه من الجهة الثانية لا يستطيع إلزام رئيس السلطة التنفيذية بالمصادقة على القوانين والتشريعات التي يصدرها، إلا من الزاوية المعنوية، حيث لا وجود لدمستور أو قانون أساسي فلسطيني يحدد العلاقة على هذا المستوى بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، هذا فضلاً عن القيود التي تضعها الاتفاقيات على صلاحيات رئيس السلطة التنفيذية على هذا الصعيد.

أما النوع الثاني من القيود المفروضة على المجلس التشريعي فتعكسها الفقرة للسلامة من المادة الثامنة عشرة التي تعطي للجانب الإسرائيلي في اللجنة القانونية المشتركة صلاحية الاعتراض على القوانين والتشريعات التي ينطبق عليها البند الرابع من المادة ذاتها. صحيح أن اللجنة القانونية المشتركة التي تمير إليها اتفاقية المرحلة الانتقالية غير موجودة، غير أن ذلك لا يلغي اللقيد الذي فرضته الاتفاقية

### على دور المجلس<sup>(١)</sup>.

إن نحن لسنا أمام مجلس بالمعنى الدستوري والمتعارف عليه، بل أمام مجلس تآثرت تسميته للكثير من سوء الفهم ومن الالتباسات. وإذا ما عدنا إلى الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الاسرائيلي فإن التسمية الحقيقية للمجلس هي المجلس الفلسطيني، وأما صلاحيته فهي تشريعية تنفيذية في حدود ما هو منقول له من صلاحيات في هذه الاتفاقيات، وهذا يعني أن ولايته الدستورية للقانونية لا تغطي الكثير من الشؤون والمجالات التي لم يتم نقلها إلى السلطة الفلسطينية، أي تلك التي تتصل بقضايا السيادة أو ترمز لها كالعلاقات الخارجية والأرض والحدود والمياه، كما لا تغطي الكثير من القضايا، ولا تغطي عدداً من الأمور التي تتصل بحياة المواطنين خارج ما تفق على تسميته بالمنطقة (أ) في الضفة الغربية ومناطق أخرى في قطاع غزة، ولا تغطي عدداً من الأمور التي تتصل بالشؤون المدنية لغير الفلسطينيين. إن قائمة الشؤون والمجالات التي هي غير مشمولة بالولاية الدستورية للقانونية للمجلس تطول لتشمل جوانب الحياة الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة بما فيها السياسة المالية والنقدية والضرائب والجمارك وغيرها.

ولكن، هل كل هذه القيود التي تفرضها الاتفاقيات على دور وصلاحيات المجلس تجرده من الاضطلاع بدور في تنظيم شؤون المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في حدود الصلاحيات المنقولة له وفي حدود الصلاحيات والمسؤوليات التي لم تقرر الاتفاقيات بشكل صريح مسؤولية سلطات الاحتلال المباشرة عنها بما في تلك التي تنطوي على رموز سيادية أو على السيادة بشكل صريح. إن الأمر هنا على درجة من التعقيد إذا ما نظرنا إليه من الجانب القانوني، ولكنه على درجة أقل من التعقيد من الزاوية السياسية.

على المستوى القانوني يحتاج الأمر إلى رأي ذوي الاختصاص، رغم ذلك

(١) المحامي نور سمار: الطبيعة القانونية للقرارات الصادرة عن المجلس التشريعي (الحياة الجديدة، عدد ٩٧/٢)

يمكن المجاهرة بصوت عال بأن الاتفاقات الموقعة مع الجانب الاسرائيلي لا تتقدم أو تتفوق على القانون الدولي وليست لها الأولوية على قرارات للشرعية الدولية بما فيها قرارات مجلس الأمن. فالاتفاقيات لا تلغي تطابق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة على المناطق الفلسطينية المحتلة بعدوان ١٩٦٧ ولا تطبق، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ووفقا للمواثيق والأعراف الدولية، حق للشعب الفلسطيني في السيادة على أرضه، الأمر الذي يفسح المجال أمام المجلس التشريعي للدخول في اشتباك سياسي، معززا بقوة قرارات الشرعية الدولية وبالمواثيق والأعراف الدولية بما فيها اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، ليس فقط مع جملة لقوانين الاحتلال والأوامر العسكرية الإسرائيلية بل ومع العديد من أوجه النشاطات الاحتلالية والأوامر الاستيطانية ومخططاتها الهيكلية وإعلان بطلانها وعدم شرعيتها بتشريعات وقوانين فلسطينية تستمد قوتها من الاستناد إلى الشرعية الوطنية والشرعية الدولية.

مثل هذا الاشتباك السياسي سيدور بالتأكيد في إطار جملة من المساحات التي تظللها قيود الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها مع حكومة إسرائيل، وهي مهمة ينبغي على المجلس التشريعي أن يضطلع بها في ظل استجابة واضحة من السلطة التنفيذية لها، لا أن يدير ظهره لها كما يدعو إلى ذلك بعض أعضاء المجلس، الذين من شدة ولائهم للسلطة التنفيذية ورئيسها يقررون أن المجلس لا يستطيع أن يسن قوانين ولا يستطيع أن يلزم السلطة التنفيذية بتنفيذ قراراته.

ومن الواضح لنا هذا أن بعض أعضاء المجلس يميلون إلى الخضوع التام للاتفاقيات التي تم التوقيع عليها مع الجانب الاسرائيلي ويميلون إلى إعطاء الالتزام بها أولوية على قرارات الشرعية الدولية، ولذا نجدهم يجاهرون بأن المجلس لا يستطيع سن قوانين ولا يستطيع أن يلزم السلطة التنفيذية بتنفيذ قراراته<sup>(١)</sup>. كثيرا ما نقرأ في الصحافة الوطنية إعلانات صادرة عن الإدارة المدنية الإسرائيلية أو عن الحكم العسكري تشكل بعد ذاتها اعتداء صارخا على أراضي المواطنين الفلسطينيين، وكثيرا ما نقرأ، كذلك، أخبارا في الصحافة الوطنية عن إجراءات على

(١) ناهض منير الرئيس: المجلس التشريعي، كشف حساب (أبلم عدد ١٢٦/١٩٧)

الأرض يقوم بها المستوطنون تحت الحماية المباشرة لقوات الاحتلال ولا نجد رداً من المجلس التشريعي يتجاوز حدود البيان السياسي وكأن دور المجلس هنا يتسلى مع دور حزب سياسي أو منظمة أهلية تعنى بشؤون الدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان. وعلى غرار ذلك تتصرف السلطة التنفيذية، كذلك، في تناغم مع الرأي الذي يعطي للاتفاقيات للموقعة مع الجانب الإسرائيلي الأولية على قرارات الشرعية الوطنية والدولية. ليس هذا وحسب، بل وأن المجلس التشريعي وبتناغم مع السلطة التنفيذية يحجم عن سن قوانين أو تشريعات تضع حداً أو تسهم في وضع حد لنشاطات سيطرة الأرض وعمل جرافات تشق الطرق للمستوطنات ويملكها أو يشارك في ملكيتها مواطنون فلسطينيون، لأن الاحتلال يعتبر قوانين أو تشريعات كهذه انتهاكاً للاتفاقيات الموقعة مع حكومة إسرائيل.

وإذا كان المجلس التشريعي لا يستطيع للتصدي لمهمة الاستيلاء مع جملة القوانين الاحتلالية والأوامر العسكرية ومع الممارسات الإسرائيلية التي تخلق الوقائع على الأرض استبقاً لمفوضات ترتيبات الوضع الدائم وبالإستناد إلى قرارات الشرعية الدولية والمواثيق الدولية ولا يستطيع بالتالي أن يدفع السلطة التنفيذية للمشاركة في مهمة كهذه، بحجة أن الاتفاقيات للموقعة مع الجانب الإسرائيلي لا تمكنه من ذلك، فهل تجرده الاتفاقيات من الاضطلاع بدور في تنظيم شؤون المجتمع في حدود الصلاحيات المنقولة له؟ يعرف للجميع أن القوانين والتشريعات التي تنظم شؤون المجتمع في الضفة الغربية وقطاع غزة غير موحدة، فهي مزيج من القوانين والتشريعات الانتدابية - البريطانية والأردنية والمصرية، وهذه القوانين والتشريعات تغطي مساحة واسعة من مصالح وهموم المواطنين، وقد بليت ضرورياً إعادة للنظر فيها باتجاه استبدالها بقوانين عصرية وديمقراطية. والأمثلة كثيرة على هذا الصعيد. فالمجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة يحتاج إلى قانون موحد للأحوال الشخصية والمدنية، وإلى قانون عمل موحد، وقانون موحد للخدمة المدنية وقوانين توحد للقضاء وشؤون المحاكم المدنية، وقانون موحد للإعلام والمطبوعات وغير ذلك كثير من القوانين. وقد مضى حتى الآن أكثر من عام ونصف على عمل المجلس التشريعي ولم يصدر عنه وعن



السلطة التنفيذية غير قانون واحد، هو قانون انتخاب السلطات المحلية، أي المجالس البلدية والقروية.

ندرك أن المجلس التشريعي قد تشغل على امتداد الفترة منذ انتخابه مطلع العام ١٩٩٦ بمناقشة عدد من القوانين والتشريعات وصدر عنه ما لا يقل عن مائة وخمسين قراراً وربما أكثر، ولكن المجتمع لم يلمس نتائج هذا الانشغال وأثار هذه القرارات على شؤونه ومصالحه. وقد لا يعود الأمر في ذلك إلى المجلس نفسه، بل إلى شبكة من التعقيدات التي تحيط بظروف عمله أو التي تحيط بعلاقته بالسلطة التنفيذية، حيث تنقسم الآراء بما في ذلك دخل المجلس نفسه حول هذه العلاقة.

ولعل الثابت في الرأي حول عمل المجلس ودوره وطبيعة علاقته بالسلطة التنفيذية أن للمجلس لا يستطيع إلزام السلطة التنفيذية بالتعاون معه على قاعدة دستورية قانونية واضحة يحكمها قانون أساسي لا يترك نتائج أعمال المجلس معلقة في الهواء كما هو واقع الحال. هذا لا يعني أن البعض في المجلس التشريعي لا يبذل جهداً لتخطي هذا الوضع الذي يحكم على عمل المجلس بالفضل والشلل. فالكثيرون يدركون أن هذا البعض يطالب ويضغط من أجل تجاوز حالة الاحتواء والتهميش من خلال نظام أساسي، ولا نقول من خلال دستور يجري من خلاله وضع الضوابط القانونية للعلاقة بين المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية بحيث لا تبقى قرارات المجلس أو القوانين معلقة في الهواء حتى تلأذ لها السلطة التنفيذية بالهبوط على الأرض وبحيث يصبح بالإمكان أن يضطلع للمجلس في الرقابة والمساءلة والمحاسبة على أعمال السلطة التنفيذية، أي مجلس الوزراء، كإطار جماعي، أو على أعمال أعضائه كفراد في حدود مسؤوليات كل منهم وطريقة أدائه لمسؤولياته.

إن الوزارات والدوائر الرسمية والأجهزة الأمنية تعمل دون رقابة تستمد قوتها من مبدأ فصل السلطات ومن مبدأ سيادة القانون، ولهذا ليس للمجلس التشريعي من دور يذكر في التدخل من أجل وضع حدود لمظاهر الفوضى والفساد المالي والإداري. ويبدو أن السلطة التنفيذية، على حد تعبير أحد أعضاء المجلس، وبعض مراكز القوى السياسية والاقتصادية والأمنية على حد تعبيره أيضاً غير

معنية بمساعدة وتمكين مجلس ضعيف لكي يقوم بمحاسبتها وفرض الرقابة والمساءلة عليها. وأبعد من ذلك، يبدو أن أغلبية من أعضائه، على حد تعبير عضو المجلس ذاته، وجدوا أنفسهم عرضة للشعور باليأس والعجز والإحباط وأصيب الكثيرون بالإرتخاء والقبول بالأمر الواقع في ظل امتيازات وظيفية وشخصية لم تكن متوفرة لهم من قبل<sup>(١)</sup>.

إن، البوابة مغلقة أمام المجلس التشريعي، غير أن لفرص متاحة لدق أبواب هذه البوابة المغلقة. ولذلك شروط بالطبع. أول هذه الشروط هو وضع قانون أساسي يؤدي وظائف دستور مؤقت يعالج من بين أمور أخرى كثيرة العلاقة بين السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية، على أساس مبدأ فصل السلطات وسيادة القانون واستقلال القضاء، وينظم الكيفية التي يصدر بها التشريعات والقوانين والقرارات، آلية اتخاذها وصورها بما في ذلك المهلة الزمنية المتاحة لكل من المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية لنفاذها، كما يعالج ويعزز دور المجلس في الرقابة والمحاسبة والمساءلة على عمل الوزارات والدوائر الرسمية والأجهزة الأمنية بما في ذلك منح الثقة أو سحبها من المجلس الوزاري والوزراء. وثاني هذه الشروط مراجعة مع الذات يقوم بها أعضاء المجلس وفي المقدمة منهم الوزراء، رغم صعوبة ذلك، لتحرير الذات من قيود الامتيازات الوظيفية والشخصية التي تلبس تحتها دوراً مهماً في تهميش دور المجلس وتسهم في نجاح المحاولات لاحتوائه. لا ينبغي إلهان كثيراً على مثل هذه المراجعة مع الذات باعتبارها تمت المصالح المباشرة، ومع ذلك تبقى الدعوة لها قائمة ويبقى الأهم تحرير وسائل الإعلام والعديد من مؤسسات الرأي العام من رقابة السلطة التنفيذية وسيطرتها وتوفير الضمانات القانونية لاستقلال القضاء حتى يصبح ممكناً رفع مرتبة مبدأ سيادة القانون فوق مبدأ التجاوز عنه ■

## مطلع ١٩٩٨

(١) د. زيد أبو عمرو: هل فعلت التجربة؟ (الحياة الجديدة، عدد ٩٧/١/٢٩)

## (4)

### أي تنمية لفلسطين ؟

قيص عبد الكريم

(أبو ليلى)

■ يمكن للسؤال المتضمن في العنوان أن يقرأ بصيغة سؤال استنكاري دلالة على استحالة الحديث، بأي درجة من الجدية، عن تنمية حقيقية لفلسطين طالما هي لم تتحرر بعد من الاحتلال ولم تحرز الاستقلال والسيادة. إن بلورة خطة أو سياسة تنمية لأي بلد تفترض تمتعه بالحد الأدنى من السيادة التي تمكنه من السيطرة (النسبية طبعاً) على مولده وتوجيهها باتجاهات محددة وليس هذا هو الحال بالنسبة لفلسطين حيث تنتصب جملة من المعوقات الهائلة التي تثبط أي تطور اقتصادي وتعطل القدرة على التحكم بمسار التنمية. وسوف نمالغ فيما يلي تأثير هذه المعوقات السلبية على النمو الاقتصادي بالتحديد، مع التأكيد أن للتنمية الحقيقية هي التنمية الشاملة التي محورها الإنسان، خير الإنسان ورفاهه، ولكن الأساس لهذا التطور التنموي الشامل هو التنمية الاقتصادية التي تؤمن الموارد الضرورية لأي تطور حضاري.

#### معوقات وتشوهات

أول المعوقات وأبرزها استمرار الاحتلال الإسرائيلي في فرض هيمنته على الأراضي الفلسطينية. طوال ثلاثين عاماً من الاحتلال انتهجت إسرائيل سياسة إلحاق الاقتصاد الفلسطيني ودمجه من موقع للتبعية بالاقتصاد الإسرائيلي المتفوق. ولدت هذه السياسة إلى تدمير البنية التقليدية للاقتصاد الوطني وإخضاع أشلائها، وتسببت في إلحاق تشوهات عميقة واختلالات حادة في الهيكل الاقتصادي، لعل

من أبرزها: الدمار الواسع الذي أصاب القطاع الزراعي (سواء بفعل عوامل اقتصادية أو بسبب سياسة الاستيطان ونهب الأرض) وتراجع مكلة الزراعة في تكوين الناتج القومي، استبلحة السوق المحلية وإغراقها بالمنتجات الإسرائيلية، احتجاز نمو الصناعة الوطنية وإجبار غالبية للقطاع للصناعات على الارتباط من موقع التبعية بالصناعات الإسرائيلية (على سبيل المقولة أو ما شابه)، استغلال اليد العاملة الفلسطينية الرخيصة وتكريس الاعتماد على العمل داخل إسرائيل الذي أصبح المصدر الرئيسي الأبرز للدخل القومي، تفاقم الدمار والتآكل المتواصل للبيئة التحتية المتخلفة أصلاً.

هذه التشوهات في بنية الاقتصاد تشكل بيئة مجالية لأي نمو اقتصادي وهي تتواصل، بل تتعمق، بفعل استمرار الاحتلال الذي ما يزال يسيطر سيطرة كاملة على القدس، و٧٢ بالمئة من مبلعة الضفة و٣٧ بالمئة من مساحة غزة، وسيطرة أمنية على ٢٤ بالمئة أخرى من الضفة، وعلى المعابر والحدود والطرق الرئيسية والأجواء والمياه، مما يعطيه القدرة على التحكم الكامل بالجزر المعزولة التي تخضع لسيطرة السلطة الفلسطينية. إن العلاقة بين إسرائيل وبين المناطق الفلسطينية (للضفة + غزة) هي علاقة كولونيالية نموذجية. فالمناطق هي سوق تكاد تكون محتكرة للضائع الإسرائيلية، وخزان احتياطي لليد العاملة الرخيصة ومصدر للمياه. ومصلحة إسرائيل هي في الإبقاء عليها في وضع التابع الملحق بالاقتصاد الإسرائيلي. وهي تملك للقدرة على فرض ذلك طالما الاحتلال مستمر. ويرتئب على ذلك استمرار احتجاز تطور الاقتصاد الوطني وعرقلة نموه وتعميق التشوهات والاختلالات في تكوينه.

إن اتفاقيات أوسلو لم تغير في هذا الواقع شيئاً من حيث الجوهر. والآمال التي عقلت عليها لتكون مخرجاً لإنهاء المعاناة وإرساء السلام والاستقرار مما يوفر المناخ للنمو والازدهار الاقتصادي، هذه الآمال اتضح أنها ليست سوى أوهام كما توقع البعض منذ البداية. فالاستعصاءات التي لعلوت عليها عملية تطبيق الاتفاقات خلقت مناخاً من عدم الاستقرار والتوتر السياسي والأمني لا يسمح بتوفير البيئة

المناسبة للاستثمار والنمو. وشددت إسرائيل، بعد الاتفاقات، إجراءات الفصل بين القدس وسائر الضفة، وبينهما وبين غزة، مما يعرقل تشكيل سوق وطنية موحدة توفر إطاراً للنمو. وتزايد على نحو ملموس لجوء إسرائيل إلى إجراءات العقاب الجماعي كالإغلاق والحصار الاقتصادي. وعزل المدن الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية الأمر الذي ينعكس بحدة على الحياة الاقتصادية ويقود إلى تدهورها، بدلاً من الازدهار للممول. ومؤخراً بلغت إسرائيل تشهر سلاحاً جديداً أشد فتكاً وهو حجب أموال الضرائب والجمارك المستحقة للسلطة الفلسطينية (بموجب الاتفاق) والتي تتم جبايتها عبر القنوات الإسرائيلية، وهذه تشكل حوالي ثلثي الإيرادات المحلية لموازنة السلطة، وحجبها يعني وقف أو تطبيق الإنفاق الحكومي بما يحكسه ذلك من آثار على دورة التبادل الاقتصادي اليومية. وتستغل إسرائيل سيطرتها على المياه لانتهاج سياسة تعطيش تلحق الضرر ليس فقط بالزراعة بل أيضاً باستخدامات المياه للصناعية والمنزلية والصحية وغيرها. وفوق ذلك يأتي التوسع المحموم لمخططات الاستيطان ومصادرة الأرض وتقييد البناء وهدم المنازل الخ..

### اتفاق باريس

إن قيام سلطة فلسطينية تتمتع بالحكم الذاتي وتمتلك صلاحيات تنظيم الحياة الاقتصادية الداخلية للمجتمع الفلسطيني، لا يعوض عن غياب السيادة فيما يتعلق بتوفير متطلبات التنمية. وفضلاً عن إجراءات الأمر الواقع التي أشرنا إليها أعلاه، والتي تفرضها إسرائيل بفعل استمرار سيطرة الاحتلال، فإن القيود التي يملها اتفاق باريس، الملحق الاقتصادي لاتفاقيات أوسلو، تحد على نحو جوهري من صلاحيات السلطة في المجال الاقتصادي وتحرمها من أهم الأدوات التي تلجأ إليها الحكومات عادة للتحكم بمسار التنمية الاقتصادي. إن اتفاق باريس هو في الواقع تكريس وترسيم وإضفاء للشرعية على واقع الإلحاق الاقتصادي الذي كان قائماً في ظل الاحتلال. فالاتفاق يعطي إسرائيل السيطرة الكاملة على إقرار النظم والمؤسسات الجمركية، وعلى تحديد نوع ونسب الضرائب غير المباشرة، وكذلك

على السياسات المالية والنقدية، والرقابة على النظام المصرفي. وبهذا تحتفظ إسرائيل بالقدرة على التحكم بمفاتيح التأثير في النشاط الاقتصادي. فالحكومة الإسرائيلية ترسم سياساتها (الجمركية والضريبية والنقدية) وفقاً لمعايير تخدم مصلحة الاقتصاد الإسرائيلي المتطور. ولكن فرض هذه المعايير نفسها على الاقتصاد الفلسطيني المتخلف، والتابع، والمنهك، يؤدي إلى المزيد من إرهاب الإنتاج الوطني واحتجاز نموه. وفي جميع الحالات فإنه يحرم السلطة الفلسطينية من الأدوات والروافع الضريبية لمصوغ وتنفيذ سياسة تنمية فاعلة.

النهج الاقتصادي للسلطة الفلسطينية، حتى ضمن الصلاحيات المحددة لها، لا يوفر حافزاً للنمو بل هو بالعكس يشكل، إلى جانب الاحتلال والشروط المجحفة لاتفاق باريس، أحد أبرز المعوقات للنهوض الاقتصادي. هذا النهج يعكس المصالح الأنانية قصيرة النظر لشريحة اجتماعية، من أرباب رأس المال الطفيلي والكومبرادوري، بلغت مهيمنة على السلطة ولها الدور الحاسم في التأثير على مركز القرار فيها، السمة الطفيلية لنشاطات هذه الشريحة تثبط الإنتاج الوطني وتثقل عليه. وطبيعتها الكومبرادورية، وثيقة الصلة بالمصالح الإسرائيلية، تركز واقع الإلحاق وتعمق التبعية. وتمارس هذه الشريحة هيمنتها عبر السيطرة الاحتكارية للسلطة، أو لرموز في السلطة، أو لشركات يملكها أو يساهم فيها مسؤولون نافذون في السلطة، على مجالات اقتصادية حيوية بكاملها. وفي ظل هذا الوضع فإن الفساد بات مؤسسة رسمية. وكل هذا لا يؤمن بيئة استثمارية ملائمة لإطلاق عجلة النمو، بل هو بالعكس يؤدي إلى نفور رأس المال المنتج أو دماره.

وهكذا بدلاً من الازدهار الموعود شهدت فترة تنفيذ اتفاقيات الحكم الذاتي تدهوراً اقتصادياً حاداً بسبب العوامل المذكورة أعلاه. فقد تراجع معدل الناتج القومي الحقيقي للفرد بنسب مفرغة (تقريباً مصادر السلطة بحوالي ٢٥ بالمئة خلال السنوات الخمس الأخيرة ومصادر البنك الدولي بحوالي ١٦ بالمئة في الفترة بين ١٩٩٤). وارتفعت معدلات البطالة إلى أرقام فلكية (٢٥ بالمئة في الضفة و٤٠ بالمئة في غزة، وفي فترات الإغلاق تصل إلى حوالي ٦٠ بالمئة). وما يزال

معدل الدخل القومي للفرد أقل مما كان عليه في ظل الاحتلال المباشر في الفترة التي سبقت الانتفاضة. (في الضفة الغربية بلغ الدخل القومي للفرد بالأسعار الجارية عام ١٩٩٦ ما يوازي ١٩٣٣ دولاراً بينما كان في ١٩٨٧ يوازي ٢٠٠٤ دولارات، وفي غزة بلغ ١٣٦٨ دولاراً عام ١٩٩٦ بالمقارنة مع ١٣٨٣ دولاراً عام ١٩٨٧. وواضح أن الفجوة تتسع إذا ما تم احتساب المعدل بالأسعار الثابتة). وما تزال تبعية الاقتصاد الفلسطيني إزاء إسرائيل تتعمق. فإذا كانت سيطرة إسرائيل على السوق المحلية للضفة وغزة أحد أبرز معالم هذه التبعية فإن الأرقام التالية توضح المدى الذي تصل إليه هذه السيطرة. فقد بلغت الواردات الفلسطينية من السلع الإسرائيلية خلال عام ١٩٩٥، ما يوازي ١٥٢١ مليون دولار تعادل ٨٥ بالمئة من مجموع واردات السلع لذلك العام وارتفعت في عام ١٩٩٦ إلى ١٦١٤ مليون دولار توازي ٧٧ بالمئة من إجمالي الواردات. وفي عام ١٩٩٥ كان العجز في التجارة مع إسرائيل يبلغ ١١٧٥ مليون دولار بما يوازي ٨٦ بالمئة من مجموع العجز التجاري وحوالي ٣٨ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. وارتفع العجز في عام ١٩٩٦، إلى ١٣٩١ مليون دولار توازي ٨٣ بالمئة من إجمالي العجز و٤١ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. للمقارنة فإن نسبة العجز التجاري مع إسرائيل إلى إجمالي الناتج المحلي كانت في عام ١٩٨٧ توازي ٣٧,٦ بالمئة.

### التنمية والاحتلال

يتضح إذن أن التحرر من قيود التبعية والإحراق الاقتصادي الإسرائيلي، وشق الطريق نحو تنمية حقيقية للاقتصاد الفلسطيني، يتطلب أولاً وقبل كل شيء الخلاص من الاحتلال ونيل الاستقلال الوطني. فلا يمكن أن تكون ثمة تنمية إلا في إطار دولة مستقلة ذات سيادة. والسيادة هي الشرط الذي لا غنى عنه ليتمكن الشعب من التحكم بثرواته وإمكانياته ومقدراته الاقتصادية واختيار طريق التطور الذي يتلاءم ومصالحه وطموحاته.

ولكن، في غياب السيادة، هل ثمة ما يمكن عمله على الصعيد التنموي في ظل الشروط المياسمية للراهنه؟ نعم لا شك أن ثمة للكثير مما يمكن فعله للجم

التدهور الاقتصادي وإرساء الأسس للتمهيدية لاطلاقاً تنموية مستقبلية. ذلك أنه ضمن للصلاحيات المحدودة للسلطة الفلسطينية، يمكن لمبادرة اقتصادية عقلانية أن تساهم في كبح مسار التردّي في الوضع الاقتصادي، أو تخفيف وتأثيره، وتأمين مقومات النمو. وأشدّد هنا على عبارة «النمو» وليس «التنمية» بما يعنيه هذا المفهوم الأخير. من تطور متوازن ومعالجة جوهرية لمواطن التخلّف والتشوّه والاختلال في البنية الاقتصادية - الاجتماعية والحضارية.

يمكن، بواقعية، الحديث عن سياسة اقتصادية تسعى، ضمن الشروط السياسية الراهنة، إلى تحقيق ثلاثة أهداف تساعد في انتشار الوضع من المسار الاتحادي الذي يسير فيه وللتأسيس (بناء القاعدة) لنهضة تنموية لاحقة عندما تتوفر شروطها السياسية المؤتية. هذه الأهداف الثلاثة هي: إعادة بناء البنية التحتية المدمرة وتطويرها للنسبي ضمن الحدود المتاحة، تقليص درجة التبعية الاقتصادية لإسرائيل، وامتصاص البطالة ووقف التدهور في مستوى معيشة المواطنين.

✧ فيما يتعلق بالهدف الأول لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار أن القدرة على إعادة إعمار البنى التحتية تبقى محدودة بفعل استمرار تحكم إسرائيل بعناصر أساسية في هذا المجال. فإسرائيل تسيطر بشكل كامل على المياه، بما في ذلك منع حفر الآبار حتى داخل المنطقة (أ). وهي تسيطر على خطوط نقل الطاقة الكهربائية بما يجعل أي محاولة للتحرر من سيطرتها على مصادر الطاقة أمراً مكلفاً إلى حد يفقده الجدوى الاقتصادية.. وهي أيضاً تتحكم بطرق المواصلات الرئيسية، وبالاتصالات مع العالم الخارجي إلخ.. رغم ذلك كله ما يزال ثمة الكثير مما يمكن عمله لإصلاح الدمار الهائل في الحديد من مجالات البنى التحتية التي تنعكس بشكل مباشر على مستوى حياة المواطنين وترسي أساساً لتطور تنموي لاحق. من بين هذه المجالات مثلاً تطوير مرافق التعليم، وبخاصة التعليم العالي. إن خفض كلفة التعليم في الجامعات الفلسطينية وتوسيع طاقاتها الاستيعابية، فضلاً عن كونه يوفر أحد أبرز الشروط لنهضة تنموية مستقبلية، فهو أيضاً أمر ذو مردود اقتصادي مباشر إذ يوفر عشرات الملايين التي تحول لتغطية كلفة الطلبة



الدارسين في الخارج، وكذلك الحال في المجال الصحي حيث أن استثماراً محدوداً يمكن أن يوفر النفقات العالية التي تصرف لتغطية كلفة العلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو الأردنية أو في الخارج عموماً. ولكن ذلك يتطلب، كما سنوضح أدناه، إعادة نظر جذرية في أولويات الإنفاق الحكومي، كما في نمط وأولويات البرامج الاستثمارية التي تعتمد في تمويلها إلى العون الخارجي.

☆ أما الهدف الثاني أي تقليص درجة التبعية الاقتصادية لإسرائيل، فإن أحد أبرز مداخله الممكنة، في الظروف الراهنة، تقديم الدعم والحماية للزراعة والصناعات الوطنية التي تنتج بدائل معقولة الجودة للملح الإسرائيلية التي تغرق السوق المحلية، إن هذا ممكن إذا أخذ بعين الاعتبار أن معظم السلع المستوردة من إسرائيل هي من ملح الاستهلاك المباشر التي يسهل تأمين المستوى التقني اللازم لإنتاجها. ولكن هذا يتطلب دعماً حكومياً متعدد الأشكال (من المساعدة المباشرة Subsidy، إلى الإعفاء الضريبي، إلى غير ذلك من وسائل الدعم والحماية) بما يمكن هذه الصناعات من الوقوف على قدميها والصمود أمام المنافسة الإسرائيلية. وعلينا أن نلاحظ هنا، أن نمو هذه الصناعات، إلى جانب إنعاش الزراعة وورشه إعادة إعمار البنية التحتية، يمكن أن تساعد جميعاً في خلق فرص العمل التي تقلص الاعتماد على العمل داخل إسرائيل أو في المستوطنات (فضلاً عن خدمة الهدف الثالث: امتصاص البطالة). ويمكن أن يساعد في هذا الاتجاه، تنظيم حملة شعبية ضاغطة لمقاطعة البضائع الإسرائيلية، ومقاطعة العمل في المستوطنات، بصورة تدريجية تسمير بالتوازي مع وتيرة تأمين البدائل المحلية سواء على صعيد السلع أو فرص العمل.

☆ الهدف الثالث، وهو امتصاص البطالة ووقف التدهور في مستويات المعيشة، هو نتيجة للتقدم بالاتجاهات المذكورة أعلاه، إلى جانب الإجراءات المطلوبة لضمان حقوق العاملين وتحسين مستوى الأجور وإنشاء نظام شامل للضمانات الاجتماعية والصحية، وبرامج الرعاية الاجتماعية ومكافحة الأمية وحماية الأمومة والطفولة الخ...

ولكن تحقيق الأهداف الثلاثة المشار إليها أعلاه يتطلب إعادة نظر جذرية في أولويات الاتفاق الحكومي وفي توجهات التخطيط الاقتصادي وسبل توظيف العمون الخارجي، إن الإيرادات المحلية التي تمول الموازنة العادية للسلطة تبلغ حوالي ٩٠٠ مليون دولار، بمعدل ٣٩٢ دولار للفرد الواحد، وبما يوازي ٢٣ بالمئة من الدخل القومي الإجمالي. ولكن مجموع هذه الموازنة تقريباً يذهب لتغطية النفقات الجارية لجهاز بيروقراطي (إداري وأمني) متضخم وغير منتج (رسمياً يخصص ٧ بالمئة من الموازنة للنفقات الرأسمالية ولكن معظم هذه النفقات يصرف على الأبنية والأثاث والسيارات وليس على الإنفاق الرأسمالي الاستثماري).

إن تضخم الجهاز الإداري الحكومي يجري تبريره من قبل السلطة بأنه سبيل لامتصاص البطالة. ولكن هذه سياسة قصيرة النظر، فضلاً عن كونها علاجاً وهمياً لمشكلة البطالة. إن إعادة نظر في الأولويات بحيث يوجه المزيد من الموارد نحو التوظيف الاستثماري في تطوير البنية التحتية وبرامج الرعاية الاجتماعية، وفي دعم وتشجيع الإنتاج الوطني، يمكن أن يكون لها أثر أكثر فعالية في معالجة معضلة البطالة ليس فقط في المدى المتوسط والبعيد، بل ربما أيضاً على المدى المباشر. والملاحظة نفسها يمكن أن تسجل على برامج تشغيل العاطلين الممولة من جانب البنك الدولي والدول المانحة، حيث كان يمكن للموارد المخصصة لهذه البرامج أن توظف في مشاريع تنسم بالديمومة و / أو بالقدرة على توليد مزيد من فرص العمل في المستقبل، وذلك بدلاً من أن تهدر في أعمال شكلية مؤقتة تخلو من أي فائدة اقتصادية لاحقة.

أما بشأن الموازنة للتطويرية التي تعتمد في تمويلها على معونات وقروض البنك الدولي والدول المانحة، فإنها تعاني من العشوائية والارتجال في التخطيط وفي اختيار المشاريع، إلى جانب محاباة مراكز الضغط والمصالح المرتبطة بها. وهي بالتالي تقتصر إلى ترتيب عكاسي للأولويات يضمن التوازن بين القطاعات ومجالات النمو، كما بين المناطق والمحافظات. إن نظرة سريعة إلى ما يسمى بخطة التنمية الثلاثية توضح مدى الفوضى وانعدام المنهجية في إعداد «الخطة»

المزعومة واختيار مشاريعها، والتناقص الصارخ بين الأهداف المعلنة للخطة وبين النتائج الفعلية المتوقعة لتنفيذ المشاريع المقترحة فيها. نحن ندرك جيداً أن للجهات المانحة أولوياتها وتفضيلاتها، وكذلك مصالحها في إبقاء الاقتصاد الفلسطيني في حالة من التيسية إن لم يكن بالضرورة لإسرائيل فغيرها من مراكز رأس المال الاحتكاري الدولي. ولكن هذا لا يبرر الضياع والعشوائية والمحابة للمصالح الخاصة عند تحديد الأولويات الفلسطينية، ولا ينفي ضرورة الترشيد في التخطيط واختيار المشاريع والسعي لفرضها على الجهات المانحة.

نكرر التأكيد هنا أن للتوجهات المقترحة لا تدعي القدرة على تأمين الشروط لتنمية حقيقية متوازنة. إن أقصى طموحها هو لجم للتدهور وإرساء أقصى ما يمكن بذله - ضمن الشروط السياسية الراهنة - من الأملس لنهضة تنموية مستقبلية. ويبقى الميدان الرئيسي لتوفير شروط التنمية هو العمل من أجل التحرر من قيود الاتفاقيات المجحفة والتخلص من الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة ذات السيادة، بما يمكن للشعب الفلسطيني من السيطرة على مقدراته واختيار طريق التنمية الملائم لمصالحه وطموحاته.

### التنمية والاستقلال

ولكن ماذا عند قيام الدولة المستقلة ذات السيادة؟ أي خيار تنموي نقرح الأخذ به حينذاك؟ نحن نعتقد أن من المبكر والسابق لأوانه أن نخوض جدالاً الآن حول خيارات التطور التي يجب اعتمادها عند نيل الاستقلال والسيادة. فالأفضل أن ننتظر مجيء الصبي، أو بالأحرى أن نركز الاهتمام على مناقشة مهم وسبل توفير شروط ولادة الدولة واستكمال سيادتها. وكان يمكن أن نتجاهل موضوع الخيارات التنموية المستقبلية تماماً في هذه الورقة، لولا أن لنقلش حوله يتخذ منحى إيديولوجيا يعكس نفسه في اختيار، أو بالأحرى في تبرير، السياسات الراهنة، والأخطر من ذلك؛ في صوغ عدد من القوانين المتعلقة بتنظيم الحياة الاقتصادية والتي سوف تعكس نفسها على تحديد الإطار القانوني للتنمية حتى بعد نيل الاستقلال. وتتبنى السلطة فلسفة «تنموية» مزعومة تقوم على تقديم مبدأ «حرية عمل السوق» وعلى الانماج

المفتوح بالسوق العالمية، والتحويل على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية كرافعة رئيسية للتنمية، والمراهنة على ما يسمى بالاستفادة من «إيجابيات العولمة». إن هذا يعني، فلسطينياً، الطموح إلى الانخراط في ترتيبات السوق شرق الأوسطية المفتوحة التي يجري السعي لإقامتها في سياق ترتيبات التسوية الشاملة والنظام الإقليمي الجديد الذي تعمل لإرسائه الولايات المتحدة في منطقتنا. ويرأينا أن هذا الخيار، وهو المنبع الأيديولوجي للسياسات الاقتصادية الرسمية الراهنة، هو ليس سبيلاً للتنمية بل لإعادة إنتاج للتبعية وتعميقها.

ينبغي أولاً أن ندقق ماذا نعني بالعولمة؟ أن العولمة هي ظاهرة موضوعية تؤثر إلى دخول الرأسمالية العالمية مرحلة جديدة من مراحل تطورها الإمبريالي، مرحلة جوهرها أن عملية تمركز رأس المال بلغت تتجاوز الحولج القومية والحدود بين الدول وتجري بتسارع على نطاق كوني. وينبغي للتمييز بين هذه الظاهرة الموضوعية، بما تتطوي عليه حكماً من تطور اقتصادي وعلمي / تكنولوجي وحضاري يجب بالتأكيد الاستفادة من إنجازاته، وبين السياسات النيولبرالية التي تعكس مصالح الاحتكارات فوق القومية العملاقة التي بلغت بضع عشرات منها تهيم هيمنة شبه كاملة على السوق العالمية. هذه السياسات تقوم على تقديس مزيف لحرية عمل آليات وقوى السوق ليس فقط على المستوى القومي بل أيضاً وبخاصة على المستوى الدولي (مستوى العلاقات الاقتصادية بين الدول)، بدعوى أنها المسبب الوحيد للنمو والازدهار. ولكن هذه «الأيديولوجيا» تتجاهل أن «حرية عمل آليات وقوى السوق» لا تعني «سوقاً حرة» في وضع تسيطر فيه بضع احتكارات عملاقة وتقضي على أية إمكانية لمنافسة حرة متكافئة. إن حرية السوق، في ظل هذه الشروط، تعني حرية الاحتكارات في استكمال السيطرة التامة على السوق.

إن الوصفة التي تطرحها هذه الأيديولوجيا النيولبرالية للتكيف الهيكلي لاقتصادات البلدان النامية تهدف ليس إلى تنمية هذه الاقتصادات بل إلى مجهاا الكامل، من موقع التبعية، في السوق العالمية التي تسيطر عليها الاحتكارات. وتختزل هذه الوصفة في برامج البنك وصندوق النقد الدولي التي تعتمد الأولويات الأربعة التالية:

أولوية للمشروع الأجنبي على المشروع المحلي، وأولوية القطاع الخاص على العام، والزراعة على الصناعة، والتجارة على الإنتاج. وتهدف هذه البرمج، في الواقع، إلى إزالة جميع الحواجز التي قد تعرقل استباحة السوق المحلية من قبل الاحتكارات فوق القومية (برأسها و / أو بسلعها) وتعميق اللاتكافؤ في التبادل التجاري مع بلدان المركز المتقدمة. وهي تسعى إلى ذلك عبر رزمة من الإجراءات التنموية التي تتضمن: تعويم العملات المحلية وخفض أسعارها، خفض أسعار المواد الأولية، إزالة الحواجز والحماية الجمركية وخفض التعريفات، إلغاء الدعم الحكومي للإنتاج المحلي وللبيع الرئيسية، تخصيص القطاع العلم، زيادة الضرائب غير المباشرة، تأمين الحماية ولتسهيلات والإعفاءات والضمانات للاستثمارات الأجنبية بما في ذلك حرية التحويل للخارج، إلخ... هذه الصفات المسمومة للبنك وصندوق النقد الدولي هي التي توجه للأصف السياسات الراحنة للسلطة الفلسطينية وتشكل مرجعيتها لصوغ القوانين التي يجري إعدادها لتأطير النظام الاقتصادي.

لا نريد أن نستمر في مناقشة نتائج الأخذ بهذه التوجهات النيولبرالية وانعكاساتها على إمكانيات التنمية في البلدان المتخلفة، فالانتهيارات الأخيرة في جنوب شرق آسيا، وقبل ذلك في الثمانينات في أميركا اللاتينية، تعيد التأكيد أن هذا الطريق لا يقود إلى للتنمية بل إلى تكريس وتعميق التبعية وإعادة إنتاج التخلف.

### اقتصادنا والسوق شرق الأوسطية

وبقدر ما يتعلق الأمر بوضعنا الفلسطيني، فإن المراهنة على هذا الطريق، بما يحنيه من انخراط في السوق شرق الأوسطية المتبعدة (المنتظرة)، هي وصفة مؤكدة لتأكيد التبعية ليس فقط للمراكز الإمبريالية الكبرى بل أيضاً لإسرائيل. فإسرائيل سوف تحتل دوراً محورياً مهماً في هذا الإطار الاقتصادي الإقليمي، ليس فقط بفضل التوجهات الأميركية المنحازة والمحلية لها، بل أيضاً بفضل عوامل اقتصادية محضنة. فإذا أردنا تبسيط الموضوع يمكننا النظر إليه بتجريد شديد على النحو التالي (مع التذكير الدائم بأن الأمر أشد تعقيداً) : إذا كان جوهر هذا التوجه الاقتصادي هو المراهنة على الاستثمارات الخارجية (بما في ذلك استثمارات رأس المال الفلسطيني

في الشتات) باعتبارها الرافعة الرئيسية للتنمية، فإن علينا أن نأخذ بالاعتبار أن القوانين الاقتصادية الموضوعية للرأسمالية المعومة تدفع بالحجم الرئيسي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليس نحو البلدان المتخلفة بل نحو البلدان ذات البنية التحتية المتطورة القادرة على استيعاب و«استضافة» الصناعات كثيفة لرأس المال، بينما نصيب البلدان المتخلفة أن تستضيف الحفلات الإنتاجية «كثيفة للعمل» والتي لا تتطلب استثماراً رأسمالياً كبيراً لإنشائها وتشغيلها. إن هذا التحليل ليس فقط نظرياً، بل تدعمه الوقائع الملموسة حيث شهدت السنوات الأولى لانطلاق عملية التسوية في المنطقة تدفقاً استثمارياً للاستثمارات الأجنبية المباشرة على إسرائيل تحديداً، من دون سائر دول المنطقة، وهو تدفق استمر إلى أن بدأ تضرر عملية التسوية يلقي ظلالاً من الشك على جدية مشروع السوق الشرق أوسطية.

في ظل الرأسمالية المعومة، لا تملك البلدان المتخلفة سبيلاً نحو التنمية الحقيقية سوى غير فك روابط التبعية مع للسوق العالمية التي تهيمن عليها الاحتكارات فوق القومية العملاقة. وينبغي أن نمسك بالقول أن فك روابط التبعية لا يعني القطيعة مع السوق العالمية، فهذا خيار مستحيل في الظروف الدولية الراهنة. إنه يعني تدخل الدولة للسيطرة على قنوات الصلة مع السوق العالمية التحكم بها بما يتيح الحيلولة دون شطف الفائض نحو الخارج ويسمح بتجديد دورة التراكم الداخلي وتعبئة الموارد الوطنية وتوجيهها نحو نمو اقتصادي متوازن متمحور على الذات وموجه نحو تلبية حاجات المجتمع. ولكن أية دولة ؟ إن دولة يتحكم بها رأس المال الطفيلي والكومبرادوري لا يمكن أن تنهض بهذه المهمة التي تتطلب دولة تجسد تحالف القوى الاجتماعية التي تجد مصلحتها في التنمية الوطنية المستقلة، وبخاصة الطبقة العاملة، ولكن بما في ذلك رأس المال الوطني المستقل (نسبياً) عن الاحتكارات الدولية.

هل هذا الخيار واقعي في الظروف الدولية الراهنة، وبخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية العالمية؟ إن تجربة الصين من جهة، وكوبا وفيتنام من جهة أخرى، تؤكد أنه - رغم هذه الإهيارات - فإن، هذا الخيار

ما يزال واقعياً وممكناً. ويجب أن نبرز، بوضوح هنا، أننا لا نتحدث عن الاشتراكية. فالاشتراكية أصلاً تفرض درجة عالية من التطور في قوى الإنتاج والتقدم الحضاري لا تتوفر في أي من البلدان المتخلفة (أو ضعيفة النمو). إننا نتحدث عن تنمية وطنية مستقلة، تتطوي بالضرورة على استخدام آليات السوق الرأسمالي بقدر ما تشكل هذه حافزاً لنمو قوى الإنتاج، ولكنها تشترط التحرر من روابط التبعية للاحتكارات الدوائية. ولتأمين ذلك فإن شرطها الأساسي هو دولة تحتل موقع القيادة فيها قوى ملتزمة بالخيار الاشتراكي بالتحالف مع سائر القوى الاجتماعية الوطنية.

ولكن الثغرات المتأصلة في النماذج التي أخذت بهذا الخيار، والتي قلقت بعضها إلى الإثييار والبعض الآخر إلى أزمة مستعصية، تتطلب أخذ العبر واستخلاص الدروس من تجاربها بما يعني التشديد على النقاط التالية :

١- أهمية الديمقراطية السياسية، بما يعني احترام التحدية وحقوق الإنسان، والمشاركة الشعبية الواسعة في صنع القرار، بما في ذلك مشاركة الأحزاب السياسية والقطاعات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني في صوغ اتجاهات التنمية. إن الديمقراطية وحقوق الإنسان هي عنصر رئيسي من عناصر التنمية الشاملة، وهي فضلاً عن ذلك شرط لازم لنجاح مشروع للتنمية المستقلة، في البلدان النامية، حيث أن حشد الموارد البشرية، الذي لا يمكن أن يتم إلا في إطار من التبعة الديمقراطية للشاملة لطلقات الشعب، هو أحد أبرز السبل للتعويض عن ضعف التراكم في رأس المال.

٢- التكامل بين دور الدولة (للقطاع العام) وبين دور القطاع الخاص المنتج، والتوازن بين التخطيط وبين توظيف آليات السوق لصالح تنمية الإنتاج.

٣- التوازن في تخصيص الموارد المتاحة بين متطلبات الاستثمار في زيادة القدرة الإنتاجية وبين ضرورات تحسين مستوى المعيشة للعاملين وعامة الشعب، بين أولويات تنمية الإنتاج وبين تطوير المستوى التعليمي والصحي والثقافي والحضاري للمجتمع.

لا يجب أن نتجاهل أننا عندما نتحدث عن فلسطين بالتحديد، فإن هذه الوصفات العامة لا ينبغي أن تقود إلى تجاهل الخصوصية الناجمة عن محدودية الموارد البشرية والمادية التي يملكها البلد والتي تجعل الأخذ بهذه التوجهات أمراً أكثر تعقيداً وأشد صعوبة. ولذلك فإن استراتيجيات التنمية المستقبلية في فلسطين الممنقة لا يمكن أن تتجاهل عملاً شديد الأهمية هو التكامل الاقتصادي العربي الذي يوفر الفضاء الملائم للتعويض عن شحة الإمكانيات المادية والبشرية وفتح آفاق لنمو اقتصادي متوازن. نكتفي هنا بالإشارة السريعة إلى هذا العامل ولكنه بلا شك بحاجة إلى بحث أكثر تفصيلاً وخصوصاً لأنه لا يتعلق فقط بالفتراضات مستقبلية بل هو ينمكس أيضاً على توجهات السياسات الاقتصادية الراهنة.

أخيراً أجد نفسي مضطراً للتأكيد، مرة أخرى، إن مناقشة خيارات التنمية المستقبلية، التي نفترض لإحراز الاستقلال والميادة، هو أمر سابق لأوانه. وما كان ولا يزال مطلوباً على هذا الصعيد هو حوض خلفيات أيديولوجية خاطئة تستخدم لتبرير سياسات راحنة أثبتت للتجربة العملية أنها أكثر خطأ وأعجز أن تنق طرريقاً للنمو، ناهيك عن التنمية الحقيقية المتوازنة ■

تشرين أول / أكتوبر ١٩٩٨



# اليسار الفلسطيني

قيس عبد الكريم  
فهد سليمان  
(أبو ليلى)

داود تلحمي



## تقديم ..

اليسار الفلسطيني، وحنثه والعلاقة بين مختلف أطرافه وبخاصة بين الجبهتين الديمقراطية والشعبية هي موضوع هذا المحور من خلال عدد من المساهمات الممتدة من مطلع العام ٩٤ وحتى نهاية العام ٩٨، خلال الفترة التي شهدت بدايات تطبيق الحكم الذاتي، وحتى عشية التوقيع على مذكرة واي ريفر (١٩٩٨/١٠/٢٣) في مجرى عملية أوسلو..

المساهمة الأولى (مطلع ٩٤) تضع أسس إعلان القيادة الموحدة للجبهتين الديمقراطية والشعبية والتوجه نحو الاتحاد الجبهوي بينهما في سياقه السياسي والوطني، مشيرة إلى عناصر القوة التي يستند إليها هذا التوجه بما هي تعبير عن ضرورة موضوعية ووطنية ويفعل التقارب الشديد بين بنى وعلاقات وتكوين هذين التنظيمين، وما يقابل كل هذا من معوقات وصعوبات جدية تعترض سبيل تطور هذه العملية والارتقاء بمستواها.

المساهمة الثانية (مطلع ٩٥) تتناول وحدة اليسار والقوى الديمقراطية وفي مركزها الجبهتين في سياق التحولات الهامة التي طرأت على بنى الحركة الوطنية الفلسطينية فشكلت مقدمات التوقيع على اتفاق أوسلو، لتتسارع بعد الإنخراط في تطبيقاته. وفي هذا الإطار تتأكد أهمية وحدة اليسار والقوى الديمقراطية باعتبارها الرافعة الضرورية لإعادة بناء الحركة الوطنية.

وفي إطار هذا التوجه يأتي مشروع الاتحاد الجبهوي بين الجبهتين الديمقراطية والشعبية المطروح للتداول منذ مطلع عام ٩٦ ليعكس

تصوراً «محدداً» (وهو أحد التصورات الممكنة على أية حال) عن أسس وهياكل وآليات تجسيد هذا الاتحاد الجبهوي بشكل ملموس.

أما المساهمتان الأخيرتان فهما عبارة عن مداخلتين قدمتا إلى الندوة التي دعت إليها مؤسسة «مواطن» في أواخر العام ٩٨ في رام الله بعنوان «ما بعد الأزمة: التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وأفاق العمل»، الأولى تتناول تجربة ما يسمى القطب الثالث والثانية استحقاقات التجديد ليسار الفلسطيني ربطاً بتطورات المرحلة.

## (II)

### الاتحاد الجبهوي بين الجبهتين الديمقراطية والشعبية الضرورة الوطنية ومسؤوليات اليسار الفلسطيني<sup>(\*)</sup>

فهد سليمان

#### (I)

في التاسع من شهر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٣ أعلن عن تشكيل القيادة المركزية الموحدة للجبهتين الديمقراطية والشعبية لتحرير فلسطين. وذلك على ضوء «القرارات الأيضية التي اتخذتها لجنتاهما المركزيتان، والمتعلقة بإجاز الاتحاد الجبهوي بينهما في ميادين العمل السياسي والعسكري والثقافي والإعلامي والمنظمات الجماهيرية، والعمل على الإرتقاء بالعلاقات الوحدوية» بين الجبهتين.

واتخذت القيادة الموحدة «القرارات اللازمة لوضع آلية فعالة، قواعدياً وقاعدياً، لإفصاح المجال للمساهمة النشيطة من قبل المنظمات الحزبية التي تكفل تحقيق هذا الهدف»، وقد اعتبرت الجبهتان التقدم نحو إجاز هذا الهدف خطوة حاسمة على طريق وحدة اليسار وكافة القوى الديمقراطية الفلسطينية.

أنت هذه الخطوة المتقدمة لتتوج مساراً صاعداً في العمل المشترك بين الجبهتين، انطلاقاً بثبات قبل أكثر من عام من الاعلان عن التوجه لاتجاز الاتحاد الجبهوي، وبالتحديد في ٢٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٢، عندما أقرت الجبهتان تشكيل هيئة قيادة موحدة مسؤولة عن قيادة العمل المشترك بينهما في مختلف المجالات السياسية، والجماهيرية والنضالية.

(\*) نشرت في الهدف السنوي ١٩٩٣ - ١٩٩٤: العدد ١١٧٤.

ولم تكن هاتان الخطوتان الهامتان معزولتان عن مجمل التطورات السياسية في الساحة الفلسطينية، بل على العكس فقد تزامنتا مع تطورات سياسية هامة ومفصلية في مسار القضية الوطنية الفلسطينية.

فخطوة ١٩٩٢/٩/٢٢ تزامنت مع اقتراب الجولة للسلامة لمفاوضات واشنطن بين الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي من نهائيتها. وهي الجولة الأولى للتفاوض مع حكومة حزب العمل بقيادة اسحق رابين، التي ورثت حكومة شامير، بكل ما رافق هذا التغيير الإسرائيلي من تطورات في الموقف التفاوضي لحكومة تل أبيب، نحو الاتساق الأكثر ليونة مع السياسة الأميركية في المنطقة.

وقد تسارعت المفاوضات في تلك الجولة نحو الهدف المرسوم لها أميركياً، والمتمثل بإقرار اتفاق حول العناصر الرئيسية لتنفيذ مشروع الحكم الذاتي. كما تميزت هذه الجولة بتقديم الوفد الفلسطيني للمفاوض، ومن وراء ظهر المؤسسات الشرعية لمنظمة التحرير، مشروعه ذا النقاط العشر وقد تجاهل فيه موضوع القدس واللاجئين والسيدة على الأرض والسلطة التشريعية، كما تجاهل مبدأ الربط بين الحل الانتقالي وبين حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وقد خطا الفريق الفلسطيني في الجولة السادسة خطوة هامة في الاستجابة للشروط والاملاءات الأميركية - الإسرائيلية عبر موافقته على طي صفحة المطالبة بتطبيق القرار ٢٤٢ الذي يشتمل أيضاً على الإلتحاق من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وإقراره كذلك بالمطلب الأميركي - الإسرائيلي بتشكيل لجان البحث في تفصيل مشروع الحكم الذاتي.

وقد رأت الجبهتان في «هذه السياسة التراجعية للوفد المفاوض وبتغطية من القيادة المتنفذة في م.ت.ف. خرقاً لمبادئ الإجماع الوطني وتجاوزاً لقرارات الشرعية الفلسطينية، وتجاهلاً لإرادة الشعب الفلسطيني، وتهديداً لمستقبله الوطني». كما رأت فيها «خطراً يفتح الطريق لشطب م.ت.ف. وتمزيق وحدتها وتصفية دورها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني».

أما خطوة ١٩٩٣/١٠/٩ فقد تزامنت مع ما سمي «بالاعتراف المتبادل» بين رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ورئيس الحكومة الإسرائيلية في ١٩٩٣/٩/٩ وتوقيع اتفاق أوسلو حول إعلان المبادئ في واشنطن في ٩/١٣. أي أنها تزامنت مع بلوغ المسار السياسي للجناح المتنفذ في م.ت.ف. ضمن منطلق التسوية الأميركية للقضية الوطنية الفلسطينية، أي للقبول بالآخر لظ في حل بإطار الحكم الذاتي والتوطيين، على حساب برنامج النضال الوطني من أجل حق تقرير المصير والدولة المستقلة والعودة.

وهذا ما يؤكد في كلتا الخطوتين ما كان للتطورات السياسية والضرورية الوطنية المنبثقة عنها من دور في تضاعف شروط استحداث ترقيع العلاقات وتعزيز العمل المشترك بين الجبهتين. فالخطوة الأولى تزامنت مع تسليم الجناح المتنفذ في قيادة م.ت.ف. بالشروط الأميركية للتفاوض، كتزمة منطقية للقبول بالمشاركة في عملية مدريد - واشنطن صيغة وشروطاً، والخطوة الثانية تزامنت بدورها مع التوقيع على اتفاق أوسلو.

وهذه الضرورة، وكما هو واضح، ليست ظرفية أو آنية. فاتفق ٩/١٣، وكما بات واضحاً أيضاً، يفتح الباب لمرحلة جديدة في تاريخ القضية الفلسطينية وفي العمل الوطني الفلسطيني (والعربي كذلك) بكل ما تفرضه هذه المرحلة من اصطفاك جديد في الساحة الفلسطينية، وعلاقت ذات مضمون جديد بين القوى المؤيدة لاتفاق أوسلو والقوى المناهضة له، كما ستفرض علاقت ذات مضمون جديد تحديداً بين القوى المناهضة للاتفاق، وبالأذات بين قوى اليسار الفلسطيني، والذي تمثل الجبهتان معاً جسمه الرئيسي.

وفضلاً عن أن الضرورة الوطنية التي انتجت الخطوات التوحيدية، بين الجبهتين في ١٩٩٢/٩/٢٢ و ١٩٩٣/١٠/٩ ليست طارئة أو ظرفية أو آنية، فإن أهميتها تتضاعف في المرحلة النضالية القادمة، أي كلما تقدمت تطبيقات اتفاق أوسلو، بكل ما يحكمه ذلك من نتائج على مجمل الوضع الوطني الفلسطيني، وعلى العلاقات الفلسطينية - العربية والفلسطينية - الدولية، مما يضع هذه الوحدة الاتحادية بين الجبهتين في موقع الاستجابة لهذه الضرورة الوطنية التي انتجها

الاتفاق، ويفرض على طرفيها التسريع بإنجاز خطواتها وإجراءاتها الضرورية، ويلورة صيغها المتقدمة وتمييقها، كل ذلك في سياق الاستجابة لشروط موضوعية سيفرضها بالضرورة النضال الوطني الفلسطيني في السنوات القادمة، لعل أهمها إعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية بعد أن ابتعدت عن صيغتها المعروفة حتى يومنا فئات اجتماعية كانت تحتل موقعا بارزا في قيادتها، بكل ما يعنيه ذلك من مس عميق لصيغة العلاقات الوطنية، والعلاقة مع الجماهير، وطبيعة البرنامج الوطني الذي يشكل بديلا واقعيا وطنيا جلمعا، يسد الطريق أمام اتفاق ٩/١٣، ويزيل العوائق من طريق الاستقلال والعودة وتقرير المصير. وفي هذا السياق، وكشرط لاتجاز هذا كله، فإن إعادة صياغة وضع اليمار الفلسطيني في مواجهة ما تملبه التطورات الموضوعية من استحقاقات واجبات، تضعه أمام محك عملي، قد يكون في الحقيقة منعطفأ حاسما في حيلته: التقدم لاحتلال موقعه القيادي كما تفرضه الظروف الموضوعية لمجمل العملية النضالية الفلسطينية، ولعلها هذه هي الرؤية التي حكمت الخطوات نحو مشروع الاتحاد الجبهوي بين التنظيمين.

## (٢)

وإذا كانت الضرورة الوطنية الموضوعية هي التي انتجت التقارب بين الجبهتين وصيغ عملهما المشترك، فإن واقعهما التنظيمي والسياسي والبرنامجي قادر على أن يوفر لهذه الضرورة الموضوعية شروط تحققها، انطلاقاً من قدرته على حمل متربئاتها وتطويرها.

فالجبهتان تتمتعان ببنية اجمالية ذات ملامح متقاربة ولحياتاً متشابهة توفر المزيد من عوامل نجاح الخطوات التوحيدية، فمن حيث الهوية الطبقية والفكرية تقدم كل منهما نفسها باعتبارها تنظيمأ يسترشد بالفكر الماركسي ويلتزم بمصالح الطبقة العاملة والفئات للكلاحة في المجتمع الفلسطيني، بكل ما يطرحه هذا من خيارات ميساسية رئيسية إن في مجال النظرة المرحلية للقضية الوطنية، وشعارها العودة وتقرير المصير والاستقلال، أو في مجال الرؤية الاستراتيجية للحل الناجز لقضية الشعب الفلسطيني ومجمل أوضاع المنطقة.



لما على الصعيد التنظيمي، فإن تجربة كل منهما قادتتهما إلى امتلاك هيكليّة وعلاقات تنظيمية فيها نقاط تقارب وتقلّص واسعة. كما أن التكوين الطبقي لكل منهما فيه أيضاً من التقارب والتقاطع الشيء الكثير، دون أن نلغي جوانب التمايز والاختلاف، خاصة في وضع شبيه بالوضع الفلسطيني بكل خصوصياته المعروفة.

أضف لهذا كله أن وحدة اليسار، كطرح ومشروع، تجد مقدماتها النظرية في أدبيات الجبهتين. وقد احتلت هذه المسألة، حيزاً في مناقشات وقرارات المؤتمر الوطني العام الثامن للجبهة الديمقراطية والمؤتمر الوطني العام الرابع للجبهة الشعبية والمنعقد في عام ١٩٨١. هذا دون أن تغفل استعادة المؤتمر الخامس للجبهة الشعبية (مطلع عام ١٩٩٣) لهذه المسألة في سياق التأكيد على ضرورة العمل نحوها، الأمر الذي تؤكد أيضاً وثائق الجبهة الديمقراطية.

ومما لا شك فيه أن مستوى التطور التنظيمي لدى الجبهتين وسعيهما المشترك لتطوير بنيتهما وبرنامجهما وفر لهذا التوجه الوحدوي مقدمات إضافية وعوامل نجاح جديدة قد لا تبدو واضحة بشكل كاف لمن يرى الأمور من خارجها، إلا أنها شديدة اللوضوح للذين يولكون مسيرة هذين التنظيمين في الساحة الفلسطينية.

## (٢)

إن الوضع الخاص الذي عاشته القضية الفلسطينية في ثورتها المعاصرة أوجد، بشكل عام، درجة تطوّر واسعة نسبياً في الحركة الوطنية الفلسطينية بما فيه ذلك الاتجاه والتيار الديمقراطي الفلسطيني، وتشكل الجبهتين نقلاً رئيسياً في تطوّر هذا التيار.

غير أن هذا يستوجب القول أن كلا الجبهتين، رغم ما تحلّته من دور وتأثير ونفوذ في العمل الوطني الفلسطيني، ما زالتا دون المستوى الممكن والواجب لكنتيهما، باعتبارهما تمثّلان بشكل رئيسي التيار الديمقراطي، وتعبّران عن تطلّعاته وهوموه، ولعل واقع كل منهما، الخاص، يصل في طياته محيقات

معينة لتطوير مستوى التطوير المنشود، غير أن توثيق العلاقة بينهما وصولاً إلى الوحدة الاتحادية كما رسماها سيخلق منهما قطباً جانباً ووازناً في مساحة العمل الوطني الفلسطيني، سيتجاوز بمحصلته النضالية وفعاليته الكفاحية حدود الجمع البسيط بين تنظيمين اثنين.

فالوحدة ليست مجرد إضافة حسابية لعدد من هنا وعدد مماثل من هناك، بل هي عملية جدلية ستخلق واقعاً جديداً وناهماً لدى كلا الطرفين، كما ستخلق واقعاً جديداً في سلطة العمل الوطني الفلسطيني.

هذا ما يؤكد المنطق العلمي، وليس من قبيل الصدفة أن تدفع القوى الديمقراطية غير المؤطرة، بكل الحماس المطلوب، نحو استحداث خطى الاتحاد التوحيد بين الجبهتين باعتبار ذلك عملاً طال انتظاره، ونضجت ظروفه، وبات يشكل إحدى الروافع الرئيسية لعملية المواجهة الوطنية لمجمل التطورات السياسية الدراماتيكية، في السلطة الفلسطينية.

ويمكن القول إذن أن الوحدة بين الجبهتين ستتجاوز حدود الجبهتين بأطرها التنظيمية الخاصة، لتفتح على ما هو أوسع من ذلك: نحو وحدة لقوى الديمقراطية في المساحة الفلسطينية، حيث تشكل هذه الوحدة الإطار الأوسع والأكثر رحابة لاستقطاب القوى الديمقراطية في سلطة العمل الوطني الفلسطيني، بكل ما سوف يعكسه هذا الاستقطاب الجديد من تطوير موضوعي للوحدة المنشودة وتعزيز لها، وتفعيل أكثر لدورها وتأثيرها في عموم العملية الكفاحية الفلسطينية .

#### (٤)

وفي إطار الرؤية الأوسع لما تمليه ضرورات العمل الوطني، وعلى قاعدة تنامي ثقل التيار الديمقراطي في المساحة الفلسطينية بقدر ما يتعزز توجهه التوحيدي بين الجبهتين، يجدر التوقف أمام ما سيخلقه اتفاق ٩/١٣ من واقع جديد للشعب الفلسطيني.

فعدا عن أن هذا الاتفاق يهدف إلى إغلاق الباب أمام إنجاز الحقوق الوطنية

الثابتة للشعب الفلسطيني، وبدلاً عن ذلك فرض حكم ذاتي على جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧، في الوقت نفسه يضع الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل بمواجهة مشروع مركب للتبعية الاقتصادية، فهو من جهة، وكما أكدته ملاحق الاتفاق الاقتصادي، ومجموع لدراسات والأبحاث المشتقة منه، ونتائج مفاوضات باريس الاقتصادية بين الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي، سيعرض الشعب الفلسطيني لاستغلال اقتصادي بشع من قبل إسرائيل، يحول دون قيام نظام اقتصادي وطني مستقل، ويحول مجموع للشعب الفلسطيني إلى سوق لاستهلاك المنتجات الإسرائيلية وإلى مصدر لليد العاملة الرخيصة في المشاريع الإسرائيلية، بما فيها الصناعات المدمرة للبيئة، ولتتي تقف القوانين الإسرائيلية حائلاً دون قيامها، خلف ما يسمى بـ «الخط الأخضر». يواكب ذلك قهر اجتماعي وطبقي وحرمان من مجموع الضمانات الاجتماعية للعمال الفلسطينيين كوسيلة لزيادة الأرباح.

كما أنه، من جهة أخرى، سيعرض الشعب للفلسطيني لاستغلال شرائح الكومبرادور الفلسطيني المتساق مع الاحتلال الإسرائيلي في إطار علاقات اقتصادية توفر لإسرائيل فرص مد العلاقات الاقتصادية مع المحيط العربي، ولشرائح الكومبرادور فرصة لعب دور الوسيط الشره للباحث عن الأرباح السريعة دون اعتبار لعوامل الكرامة الوطنية والاستقلال.

إن اتفاق أوسلو، وفي سياق كونه يشكل التهديد الضروري لقيام نظم شرق أوسطي جديد، فإنه في الوقت نفسه يهدد بتحويل قنات اجتماعية فلسطينية واسعة إلى ضحية لطلحونة هذا النظام، تشكل بقواها الحية وقود تشغيله بكل ما يحمله هذا من أشكال الاستغلال للفريد الذي لم يسبق للشعب الفلسطيني أن عاياه مثباً.

من هنا نستنتج أن الصراع الاجتماعي في المناطق المحتلة، وفي ظل مشروع الحكم الذاتي، هو الآخر سيزداد اعتدالاً بالتزامن مع الصراع الوطني، مما يكسب معركة التصدي لاتفاق ٩/١٣ابعاده الوطنية والاجتماعية، مفسحاً بذلك للقوى الديمقراطية، وفي مقدمتها الجبهتان بصيرتهما الترحيدية، دوراً هاماً بقترض

بها أن تلعبه، بل من المفترض، والحال هكذا، أن تحتل موقعاً متقدماً انطلاقاً من سماتها التطبيقية والفكرية والسياسية والتنظيمية المثلل إليها أنفاً.

من كل ما تقدم نستطيع أن نخلص إلى أن لا معارضة وطنية فاعلة ومنسجمة وذات برنامج وطني واقعي، بديل لمشروع اتفاق أوسلو، ورؤية دقيقة لإعادة بناء م.ت.ف. وتوحيد الشعب في مواجهة المخاطر التي تعترضه، بمعزل عن دور اليسار الفلسطيني المنظم.

وإذا ما كانت عملية المجبهة لمشروع أوسلو بكل تبعاته وانعكاساته، تتطلب حقاً إعادة بناء وتجديد للحركة الوطنية الفلسطينية، فإن الاتحاد الجبهوي للتنظيميين يشكل حجر الزاوية في هذه العملية، ذلك أن الوحدة في حد ذاتها تشكل في مجملها عملية إعادة بناء شاملة، منطلقاً من رؤية عميقة للحظة الراهنة التي وصلتها الحركة الوطنية الفلسطينية، واستشفاف دقيق لحد هذه الحركة وأفاقها المستقبلية.

#### (5)

للوهلة الأولى، سيبدو الأمر وكأن كل شيء بات جاهزاً لاستكمال الاتحاد بين الجبهتين، وكأن لا معيقات أو صعوبات أو مشكلات. فالضرورة الوطنية تضافرت مع توفر البنى المتقاربة لدى الطرفين، كما وفر اتفاق أوسلو بأبعاده الإقليمية مبرراً سياسياً واجتماعياً لهذه الوحدة. كما تفرض عملية إعادة صياغة الحركة الوطنية الفلسطينية بعد ان غادرتها شرائح نافذة، إعادة صياغة وضع اليسار والتيار الديمقراطي في الساحة الفلسطينية.

لكنه من باب تبسيط الأمور التصور أن الطريق نحو الاتحاد باتت ممهدة ولا تطرح مشكلاتها وهمومها ولا تتضمن معوقاتها وعقباتها الخاصة.

مما لا شك فيه أن الوحدة الاتحادية بين الجبهتين بلقت تستند إلى عواملها الموضوعية، غير أنها تستند كذلك إلى عواملها الذاتية. ولا نظن أن توفر العوامل الموضوعية، يشكل سبباً كافياً لإتجاح هذه الوحدة، فالعوامل الذاتية، لا تقل أهمية عن العوامل الموضوعية، بل يجب للتأكيد أن العوامل الذاتية تلعب دوراً هاماً - في

بعض الأحيان - أكثر تأثيراً من العوامل الموضوعية، خاصة إذا ما أدركتنا حقيقة - صعوبة - تكيف الطرفين مع الواقع الجديد بكل ما يحمله هذا الواقع من متطلبات عمل جديدة واحتمال اصطدامها بينى وعلاقات ومواقع تنظيمية هي نتاج لمسار تطور منفرد للتنظيم قائم بذاته.

إن ما ستطرحة للوحدة في هذا المجال، ليس تجميع بنى معينة إلى جانب بنى أخرى، بل ما ستطرحة عملية جدلية ستنتج من البنى والعلاقات والمواقع التنظيمية، ذات المعمار المنفرد، بنى وعلاقات ومواقع تنظيمية جديدة، هي نتاج للعمل التوحيدي بين الطرفين، وهي ليست نتاج تجربة الجبهة الشعبية وحدها، ولا نتاج تجربة الجبهة الديمقراطية وحدها أيضاً، بل هي نتاج تجربة الجبهتين معاً بكل ما ينتجه هذا التقارب وهذا التمسك للتجريبتين من صيغة جديدة ستتأثر بتعقيدات العلاقات التنظيمية، بكل معانيها الاجتماعية، والإنسانية، واليومية، وهي على قدر من التركيب.

إن للتجربة التي كلفت تصاغ ويجري تطويرها في سياق صيغة تنظيمية ما، ستخضع الآن لعملية إعادة صياغة وتطوير في إطار أوسع، أكثر رحابة وبالتالي، ستخلق لنفسها في إطار العمل نفسه قواعدا الخاصة وأبنتها الجديدة، وكل ما تعكسه من صعوبات أو بطء في التكيف لهذا الواقع الجديد. وهي تجربة، على كل حال، تطال كل مستويات العمل القيادي والقاعدي، وتتأثر كذلك بحجم تأثير كل مستوى على مجمل العملية الاتحادية، وبالذات المستوى القاعدي بحكم موقعه الأكثر انشداداً واندفاعاً نحو تكللها بالنجاح.

وعلى صعيد آخر، لابد من رؤية معيّنة ذات طابع موضوعي ناتجة عن تباين في الرؤى التكتيكية بين الجبهتين. وحتى نضع الأمور في نصابها الصحيح لا بد من التأكيد بالمقابل أن هذه التباينات ستبقى تباينات ثانوية، رغم أنها موضوعية. هي ثانوية لأن حجم التلاقي بين الجبهتين أوسع من حجم التباين. وهي موضوعية لأنها تعبر عن رؤى مختلف القطاعات الاجتماعية التي يشكل عنها كل من التنظيمين بشكل عام. وهذا لا يتعارض مع التقارب القائم في البنى الاجتماعية

للتنظيمين. فالتقارب لا يفترض التماهي، كما أن التعارض لا يفترض التناقض. ففي التنظيم الواحد تحصل تبين في الرؤى التكتيكية للقضية الواحدة، انطلاقاً من التباين الاجتماعي في قواعد للتنظيم أو في الشروط الموضوعية المحيطة به والظروف الخارجية المؤثرة في حركته، وهو ما يتم حسمه عبر المركزية الديمقراطية، أما في إطار التنظيمين فإن مرد التباين بتقديرنا سيكون للتلاوين الاجتماعية الخاصة لكل تنظيم، وهي تلاوين (قائمة في نفس القطاع الاجتماعي الواحد، في كثير من الأحيان) قد تكون فاقمة هنا، وباهة هناك، أخذين بعين الاعتبار البنية الاجتماعية للشعب الفلسطيني بشكل عام، والتوزع الجغرافي لسكن التجمعات الفلسطينية - بغض النظر عن حجمها - في الأقطار العربية وبقي بقاع الأرض، والمؤثرات السياسية والاجتماعية لكل تجمع سكاني متميز عن سواه.

لقد أكدت تجربة العمل الوطني أنه لا مجال لإنكار هذه التلاوين وهذه المؤثرات والفرق عنها، حيث كانت دوماً تعبر عن نفسها في إطار المجرى اليساري العام في الحركة الفلسطينية في مواقف ومواقع متميزة، وأحياناً متعارضة. إلا أن التجربة أكدت بالمقابل أن التطورات الوطنية دفعت إلى تجاوز العديد من هذه التباينات، بعدما عززه الفرز السياسي بين مشروعين أو برنامجين متصارعين يصعب، اتخاذ موقف وسطي منهما. إن هذه التطورات الوطنية، مرشحة للمزيد من التصاعد وتطوي على إمكانيات حقيقية لتتريب التباينات في الرؤى التكتيكية، فضلاً عن أن التجربة التي قطعها التنظيمان أسهمت هي الأخرى في توليف تكتيكات موحدة احتلت يوماً بعد يوم المصلحة الأوسع في الرؤى التكتيكية لكلا التنظيمين.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق، هو التالي: إذا ما كانت المركزية الديمقراطية هي النظم الذي على أسسه يتم حسم التباينات في الرؤى ووجهات النظر في التنظيم الواحد، فما هو السبيل المعتمد في إطار التجربة التوحيدية للوصول إلى حل التباينات؟

ومن باب الاجتهاد بالإمكان التقدم بما يلي: إن شكل الحل في الإطار

التوحيدي يختلف عن مثله في الإطار التنظيمي الواحد. ولعل الشكل الاتحادي الذي طرحه للتنظيم يحمل في طياته عناوين الحل المنشود، على خلفية وحدة الموقف السياسي التي تضمنها القيادة المركزية الموحدة، والجهد للتوحيدي الجاد في مختلف مجالات العمل الفكرية والنضالية والوظيفية، في شتى المجالات.

وفي هذا الإطار، فإن صيغة وحدة المنظمات الديمقراطية، التي تقبلها استقلالية للمنظمات الحزبية لدى الطرفين هي الصيغة الكفيلة، بطرح الحل، ورسم التكتيك الأكثر دقة. فوحدة المنظمات الجماهيرية الديمقراطية تعني، ليس فقط الإطار الجماهيرية الملتقة حول التنظيمين، بل تعني، وبشكل أكثر دقة، وحدة الأطر التي تنتمي إلى التيار الديمقراطي الأوسع في المجتمع الفلسطيني، بكل ما يترتب على هذه الوحدة من تفعيل لهذا التيار، وتعزيز لدوره ونفوذه وتأثيره في المجتمع، وتأثيره كذلك في دفع الأطر الحزبية إلى رسم الاتجاه الأكثر انسجاماً مع هذا التيار، والمشتق بدقة أكثر من مصالح المجتمع والمستجيب لهمومه ومزاجه العام. وما نعرض هنا كمدخل حل، بعيد كل البعد عن العملية الميكانيكية، بل ما نعرض هنا هو عملية جدلية ذات تأثيرات متبادلة بين لتيار الديمقراطي الواسع في المجتمع، وبين الإطار الحزبي الخالص لكلا التنظيمين، وبين الإطارين الحزبيين فيما بينهما، بكل ما سوف تخلقه هذه التأثيرات من تغييرات وصهر لاحق للتوجهات والتكتيكات وتوليد حالة لخمير متواصلة لخلق حالة جديدة مشبعة من اتحاد الجبهتين في خضم العملية الكفاحية.

إن انحكام رؤيتنا للعملية الاتحادية موضع البحث إلى هذا المنطق، الذي يستوعب مسارها بمختلف حلقاتها ومستوياتها، تعرجاتها وتقلصاتها.. من شأنه أن يهيئنا ويحصن وعينا بشكل مبكر لنوعية المشكلات الواقعية التي سوف تواجه هذه التجربة بقدر ما نتقدم جواربها التطبيقية والعملية.

إلى جانب هذا، وهو الأهم، فإنه يضع الجميع أمام واجب التفكير باجتراح الصيغ والبرامج، واعتماد أساليب العمل التي تسمح بتجاوز هذه الصعوبات والتعقيدات المتوقعة باعتبارها جزءاً من العملية للتوحيدية الجارية، صفة ملازمة

لها وليست طارئة عليها من خارجها.

إن التحصن بهذا الوعي والتسلح بهذا الإدراك لهو عنصر قوة بالغ الأهمية في إجاح هذه التجربة وتزويدها بنوايض التقدم وقوة الدفع نحو الإنجاز.

والدعوة لهذا هو نقيض نزعة التريث والتأجيل. فلا يمكن أن تستجلى الصعوبات المذكورة، ولا خطوط العمل التي ينبغي اعتمادها لتجاوزها وارتداد آفاق الاتحاد بين الحزبين، إلا بالشرع الفوري بما يترتب على ذلك من مهام، بتصميم وعبر خطة مرحلية تراكم الانجازات بنفس مثابر. إن صيغة الوحدة الاتحادية المقترحة تعبر بدقة عن هذا التوجه.

إن اتحاد الجبهتين ضرورة وطنية بلا أننى شك، تزيكها التطورات الراهنة ويعززها ما هو مقبل علينا. وهذه الضرورة تسقط على واقع تنظيمي جاهز لاستقبالها وتفعيلها قطعاً. إن هذا ما تطالب به قواعد الحزبين وجمهورها الصديق. وهذا ما يستجيب لطموحات وتطلعات التيار الديمقراطي العريض في صفوف شعبنا وحركته الوطنية.

وبقدر ما يستوعب هذا التوجه ضرورات العملية الاتحادية وطنياً، وكذلك على المستوى التنظيمي الداخلي من زاوية متطلبات النهوض والتطوير البرنامجي. وبقدر ما يعي هذا التوجه، في السيلاق المذكور، تعقيدات هذه العملية، ليس من أجل النكوص عنها بل لمزيد من الإنففاع نحوها ولمزيد من الإنكباب على جميع مفرداتها.. بالقدر نفسه نتقدم بثبات نحو هذا الهدف النبيل، محط أنظار شعبنا وقواه الوطنية، وموضع طموح جميع الديمقراطيين والتقدميين ■

طلع ١٩٩٤



## (2)

### وحدة القوى الديمقراطية الرافعة الضرورية لإعادة بناء الحركة الوطنية (\*)

قيس عبد الكريم  
(أبو ليلى)

البنى التقليدية القديمة للحركة الوطنية الفلسطينية، تلك البنى التي تبلورت هيكلها عبر مسار متعرج من التحولات منذ أواخر الستينات، تمر الآن في مرحلة من الانحلال والتفكك توطئة لإعادة التشكيل على أسس جديدة. تلك حقيقة لا تنحصر عوامها في إبرام وبدء تطبيق اتفاق أوسلو الذي أطاح بالأساس السيلسي للإئتلاف الوطني الذي كان قائماً في إطار م.ت.ف.، بل إن إبرام هذا الاتفاق نفسه هو نتيجة لتحولات أكثر عمفاً، ترتبت عليها عملية إعادة اصطفااف شاملة ومتسارعة في الخلطة الطبقية للشعب الفلسطيني، وفي التكوين الاجتماعي لحركته الوطنية، لم تعد البنى القائمة قادرة على استيعابها والتعبير عنها، فالمنعطف النوعي في مسار للتطور الرأسمالي، على نطاق دولي، والذي نصضجت معالمه خلال عقد الثمانينات، قاد - من بين ما قاد - إلى تعزيز تشابك وتداخل المصالح بين البرجوازيات الحكمة في بلدان العالم الثالث، ومنها بلداننا العربية، وبين الاحتكارات الدولية العملاقة والمراكز الإمبريالية. وانعكس هذا بدوره على مصالح شرائح هامة من البرجوازية الفلسطينية، المتدخلة دوماً مع مثيلاتها العربيت، ومن بيروقراطية م.ت.ف. التي أنت للفورة النفطية وتنفق المساعدات العربية إلى تعميق مماتها الكوميرانورية والرأسمالية الطفيلية. سياسياً كان هذا يعني تعزيز الاتجاه الذي يسعى إلى التسلوق مع الحلول الامبريالية (وبخاصة

(\*) نشرت في الهدف السنوي ١٩٩٥ - العدد ١٢٠٨.

الأميركية) للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي والعربي - الإسرائيلي. وتسارع تفاقم هذا الاتجاه في ضوء انهيار التوازن الدولي اثر تفكك الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية وفي ضوء نتائج حرب الخليج وانهيار التضامن الرسمي العربي.

في الوضع الجديد باتت شرائح الرأسمال اللطفي - الكومبرادوري الفلسطيني، والنواة البيروقراطية للقيادة في م.ت.ف. التي استكملت انحيازها إلى هذه الشرائح، ترى مصلحتها في الإثراء ولو من موقع الارتهاق والتبعية، في النظام الشرق أوسطي الجديد الذي خططت الامبريالية الأميركية لفرضه في المنطقة كركيزة اقليمية لنظامها العالمي الجديد. وبما أن النظام الاقليمي «الجديد» يتطلب تسوية الصراع على قاعدة دمج إسرائيل بالمنطقة ومنحها موقفاً متوقفاً كدأة رئيسية لتوطيد الهيمنة الأميركية في «عصر السلام»، وعلى قاعدة تستثني قيام دولة فلسطينية مستقلة ذلت سيادة باعتبارها عنصر «عدم استقرار» دائم وفق الرؤية الأميركية (التي تتطابق مع رؤية إسرائيل ومصلحتها الخاصة بشأن هذه النقطة)، فإن الحصول على «موطن قدم» في هذا الترتيب الأميركي لخارطة المنطقة يعني التضحية بهدف الاستقلال والسيادة لو - في الحد الأدنى - نأجيله إلى أجل مفتوح.

إن انحياز القيادة البيروقراطية اليمينية إلى هذا الخيار، بما يعبر عنه من مصالح طبقية اثنائية لشرائح اجتماعية ضيقة من كبار للرأسماليين اللطفيين والكومبرادور، كان يعني تحطيم اسم الائتلاف الوطني الذي قام على برنامج قاسم مشترك يعتبر الاستقلال شرطاً لأي حل سياسي مرحلي للقضية الوطنية. ففي ظل التوازن بين المعسكرين الدوليين كان الائتلاف ضرورياً لتلك القيادة في محاولتها تحصين مواقعها في إطار خطط التسوية الأميركية. أما في الوضع الدولي الجديد فقد بات عبثاً عليها وتبدأ يكبح لنفاذها نحو خيارها القوي الخاص، خيار الانسواء تحت السقف الأميركي للحل: الحكم الذاتي بدلاً من الاستقلال.

هذا التحول النوعي هو للعمل الرئيسي الكامن وراء انحلال وتفكيك البنى القديمة لحركتنا الوطنية، كما عرفناها منذ أواخر الستينات، وهي بنى كانت تقوم على

ركيزتين رئيسيتين: الائتلاف الوطني بين جميع طبقات الشعب في النضال من أجل الاستقلال أولاً، ووحدة الشعب بمختلف تجمعاته في الوطن والمشتات ثانياً. وخيار الانضواء تحت سقف الحل الأميركي يطيح بكثا الركيزتين. ولكن ينبغي أن نضيف إلى ذلك عملاً آخر من عوامل ظاهرة التفكك والانحلال هو أن قطاعات هامة من البرجوازية الوطنية والفئات الوسطى انتقلت من موقع التصدي للحل الأميركي إلى موقع التكيف معه، موقفاً على الأقل، ورغم أن برنامج الاستقلال والعودة ما يزال يعبر عن طموح هذه القطاعات ومصالحها الأبعد، إلا أن أسباباً عديدة تدفع بهذه القطاعات إلى موقف يمزج بين الاعتراض على الحل الأميركي لكونه يستثني مطلب الاستقلال والسيادة من جهة، وبين الارضوخ لتطبيقه كأمر واقع والبحث عن وسائل للتكيف معه من جهة أخرى. من بين هذه الأسباب للخلل في ميزان القوى الدولي والإقليمي الناجم عن انهيار الاتحاد السوفييتي وحرب الخليج الثانية، وهو خلل ينظر إليه في هذه الأوساط بمنظور وحيد الجانب يميل إلى اعتباره معطى ثابتاً، كما من بين الأسباب، لدخل الوطن بشكل خالص، تراجع هذه الأوساط عن حملتها للانقلابية بسبب ما تطوّرت عليه من فتق لمرکز الثقل الاجتماعي إلى أنى.

إذا أخذنا بعين الاعتبار الدور المحوري الذي كانت تلعبه القيادة البيروقراطية اليمينية بتسلطها على مؤسسات م.ت.ف. والمواقع المتميز الذي تحتله البرجوازية الوطنية والفئات الوسطى في بنى الحركة الوطنية بمختلف تشكيلاتها، يتضح لنا إذن مدى عمق أزمة التفكك والانحلال التي تعانى منها هذه البنى والتي لا تقتصر مظاهرها على الشلل والنامار الذي لصاب مؤسسات م.ت.ف. بل تعكس نفسها أيضاً على مجموع هيكل الحركة الوطنية من أحزاب وفصائل واتحادات شعبية.. الخ.

لا يمكن لأي قوة سياسية فاعلة أن تتجو من المفاعيل الطاحنة لهذا التحول ما لم تترك عوامله وديناميسته وما لم تعد تحديد موقعها في خارطة الصراع بلوحتها الجديدة للمشكلة وتجدد بنيتها وبرامجها بما ينسجم مع هذا الموقع. إن التشبث بالصيغ القديمة، والحين لادائم إليها، هما وصفة مؤكدة للهلاك، وبالنسبة لقوى المعارضة الوطنية فإن الهلاك لا يعني دماراً ذاتياً فحسب، بل هو يعني أيضاً

إلحاق أمدح الأضرار بالقضية الوطنية لأجيال قادمة، وينطبق ذلك بشكل خاص على قوى اليسار، قوى الاتجاه الديمقراطي في حركتنا الوطنية، التي تواجه اليوم عدداً من الأسئلة الكبرى لا مناص من بلورة إجابات واضحة عليها.

**السؤال الأول:** هل ثمة موقع لليسار في خارطة الصراع الجديدة المتشكلة، وأين هو، أو ما هو، هذا الموقع؟ الإجابة عن هذا السؤال تتطلب استكمال اللوحة بمئات عناصرها، فانتقال الشرائح العليا من البرجوازية إلى موقع التواطؤ مع العدو القومي، وتذبذب الشرائح الوطنية من البرجوازية والفتل الوسطى، لا تشكل الصورة بكاملها.. لا ينبغي لهذا أن يطمس ما هو جوهري، وإن يكن كامناً، في اللوحة للمشكلة: إن الحل الأميركي الذي بات مجسداً الآن في اتفاق أوسلو - القاهرة الداخل حيز التطبيق لا يلبي الحد الأدنى من مصالح شعبنا وطموحاته الوطنية، بل يتناقض معها. في الشتات ثمة ملايين اللاجئين الذين يقضي الاتفاق، إذا استقر، على أملهم بالعودة ويتركهم فريسة لمخططات للتوطين والتهمير.

وداخل الوطن تلمس أغلبية قطاعات الشعب، ولا سيما الطبقة العاملة والفلاحون وصغار المنتجين والجماهير الفقيرة والمهمشة، إن الاتفاق ليس فقط قصراً على تلبية طموحاتها الوطنية، وأنه يطلق يد إسرائيل لتهويد القدس ونهب الأرض وتسمين المستوطنات واستمرار هيمنة الاحتلال. بل هو فوق ذلك يقود بتطبيقه إلى تدهور حاد في مستوى معيشتها ويتناقض مع أبسط متطلبات أمنها ورفاهها. إن التعبير عن مصالح وطموحات هذه القوى الاجتماعية - التي تشكل أغلبية للشعب المسلحة - هو رسالة اليسار التي ينبغي أن تحدد موقعه في خارطة الصراع بلوحتها المتشكلة. لا شك إن إدراك هذه القوى الاجتماعية لحقيقة الحل الأميركي، وهو إدراك يتلمى بالضطراد، لا يعني فوراً - ولا تلقائياً - انتقالها إلى حيز الفعل الإيجابي المنظم لمقاومة الاتفاق تحت راية اليسار. الأرجح - بل المنطقي تماماً - أن يمر هذا الانتقال بفترة من الاحتياط الاحتجاجي الذي يعبر عن نفسه، من حين لآخر بالفجارات عفوية عنيفة على غرار انتفاضة حايكس أيريز وأحداث الجمعة الدامية (٩٤/١١/١٨)، هذه الفترة تطول أو تقصر بفعل عوامل عدة من بين أبرزها مدى قدرة اليسار على بلورة بديل

ملموس قلار على استقطاب الاحتجاج الجماهيري وتنظيمه.

**السؤال الثاني:** هل اليسار خيار آخر سوى احتلال هذا الموقع؟ أي خيار آخر، سوى للتعبير عن القوى الاجتماعية التي تتصادم مصالحها جزئياً مع الاتفاق التصفوي هو بالنسبة لليسار وصفة للانتحار والتدمير الذاتي، لا شك أن هذا الخيار ينطوي على الانفصال - مؤقتاً - عن مزاج الفئات الوسطى (في الداخل) الذي يجمع بين نقد الاتفاق وبين الاضرار في المؤسسة المعنية بتفويذه بحجة «اصلاحها» من الدخل وتحت دعاوى «التعامل مع الواقع الجديد».

وقد يترتب على هذا خصلار مؤقتة نظراً للدور الذي ما تزال تلعبه عناصر الفئات الوسطى، وبخاصة متقفوها، داخل صفوف قوى اليسار، ولكن الخيار المحتمل الآخر، أي التماهي مع مزاج الفئات الوسطى وتبني برنامج «اصلاحي» يعبر عنه، يعني أن يفقد اليسار هويته ويقطع مع تراثه وجذره الاجتماعي دون أن يكون قادراً على التجذر في الوسط الاجتماعي الجديد الذي يبلور الآن أطره الأيديولوجية والسياسية الخاصة الأكثر قدرة على التعبير عن مطالبه، وبهذا يسقط اليسار ضحية عملية الفرز وإعادة الاصطفاف الاجتماعي الجارية ويتحول إلى قوة هامشية، بدل أن يستند إلى هذه العملية لإعادة بناء ذاته وتجديدها.

**السؤال الثالث:** هل يمكن لقوى اليسار أن تنجح في احتلال هذا الموقع؟ نعم. بشروط معينة تبدو قوى اليسار مرشحة، أكثر من سواها، لاحتلال هذا الموقع. فالقوى السياسية التي أيدت الاتفاق تعاني، وسوف تستمر تعاني بالضرورة، تصدعاً داخلياً وتأكلاً مضطرباً ناجمين عن عملية الفرز المحتومة بين الشرائح الضيقة المستفيدة من فئات كعكة الاتفاق وبين قواعدها الجماهيرية التي تسحق مصالحها تحت وطأة تطبيقات الاتفاق. وقوى الاتجاه القومي لا تملك الاقليات من صيغ وشعارات الماضي التي تبدو، أكثر فأكثر، عقيمة وعلجزة عن الصمود أمام تحديات الواقع الجديد. ولكن ماذا عن قوى الاتجاه الاسلامي؟ إن الأيديولوجية للشعبوية والاضطراب الميلاسي الاحتجاجي الذي تتوجه به هذه القوى نحو الجماهير المسحوقة، داخل الوطن بشكل خاص، يتناغم مع المرحلة قراهنة من تطور وعيها (وعي الجماهير) لمخاطر

الاتفاق: المرحلة التي يتقضى خلالها الاحباط الناجم عن الدمار الذي تسبب به تطبيقات الاتفاق لمصالحها وطموحاتها من جهة، وعن غياب البديل الملموس للقرار على شق طريقه من جهة أخرى. الخطاب الاسلامي لراهن، ممثدا بفعل قتالي متميز في مقاومة الاحتلال، هو الاتمسك للسكن لهذه الحالة التي لا تملك سوى الاحتجاج على الواقع المتشكل. ولكن هذا الخطاب لا يطرح وفقاً برنامجياً لتجاوز هذا الواقع. وهو لذلك سرعان ما سوف يصطدم بمأزقه، كما اصطدمت حركة المقاومة الفلسطينية في مطلع السبعينات بمأزقها الذي تلمست للمخرج منه عبر بلورة البرنامج الوطني للمرحلي. وكما شكلت المقاومة الفلسطينية حينذاك رد فعل على هزيمة حزيران، فإن النمو الملموس للنموذج الجماهيري للاتجاه الاسلامي الآن يشكل رد فعل على هزيمة القيادة الرسمية لمنظمة التحرير بتوقيعها اتفاق أوسلو. وإذا وضعنا جانباً الغلاف الأيديولوجي الاسلامي، فإن البرنامج الذي تطرحه القوى الإسلامية الآن هو، في الجوهر، ليس سوى تكرار متأخر للبرنامج الذي طرحته المقاومة منذ أواخر الستينات، في وضع دولي واقليمي كان أقل تعقيداً حينذاك. وكما كان الحال حينذاك تجري الآن أيضاً محاولة جسر الهوة بين الشعالات البرنامجية الكبرى وبين القدرة الفعلية حتى التحقيق بالاجراء إلى مزيج من الخطاب الشعبي والمسلات البراضمية.

وتكشف تجربة مت.ف. إلى أية نتيجة يمكن أن يفود هذا المزيج، وهي نتيجة مرشحة لأن تتكرر في غياب الضوابط التي توفرها عملية جسر الهوة بحلول برنامجية ملموسة ومعقدة، إن الخطاب الأيديولوجي الاسلامي يضيف مسحة من «التجديد» تحجب عن الأنظار، مؤقتاً، حقيقة وجود المأزق. ولكن الأيديولوجيا لا تغير الواقع. والمأزق، الذي يجد منشاه في الواقع، لابد أن يشق طريقه إلى السطح مجدداً الحجب الأيديولوجية التي تنمو عليه. وتبرز، منذ الآن، مؤشرات واضحة تؤكد أن هذا الحجاب الأيديولوجي لا يشكل حاجزاً يمنع عملية الفرز وإعادة الاصطفاف الاجتماعي الجارية من أن تعكس آثارها على قوى الاتجاه الاسلامي بتكوينها الاجتماعي غير المتجانس الذي يضم قشرة من الفئات الوسطى، تشكل غالبية صفوفها القيادية والكلدية، تطفو على بحر من الجماهير الفقيرة والمهمشة التي تتشكل منها

غالبية قاعدتها الشعبية. مرة أخرى إذن: تبدو قوى اليسار مرشحة، أكثر من سواها، لاحتلال هذا الموقع، ولكن مرة أخرى أيضاً، بشروط معينة، وأول هذه الشروط هو انفصالها عن عقيدة ومزاج الفئات الوسطى، مزاج التئذب «الاصلاحي»، ووعدها للواقع الجديد بتعديلاته وتناقضاته. وينجحها في عملية التجدد الذاتي الذي يتطلبه هذا الواقع: التجديد في البرنامج، والتجديد في الأداة وعليهما يتأسس التجديد في الأداء.

**السؤال الرابع:** بأي برنامج يمكن لقوى اليسار أن تشق طريقها لاحتلال هذا الموقع؟ تبرز اليوم الدعوات للعودة بالفكر اليساري الفلسطيني إلى ما قبل البرنامج الوطني المرحلي. والواقع أن هذه الدعوات ليست سوى رد فعل احتجاجي على الاستسلام. ورد الفعل الاحتجاجي قد يشفي غليل النفوس الناقصة، ولكنه لا يقدم حلاً لمعضلة برنامجية، فهو كالزبد مرعان ما يذهب جفاء لأنه - بيمامة - لا ينفع للناس.

يبدو إذن أن التمسك ببرنامج الاجماع الوطني، برنامج الاستقلال والعودة، هو خيار اليسار. ويمرّز هذا المنطق أن عنوان هذا البرنامج ما تزال هي الأهداف الرئيسية للنضال الوطني التحرري وستبقى ما دام الاحتلال قائماً. وما دام للشعب مبدأ وأغليته مشردة خارج الوطن. ولكن هل يمكن مواجهة الوضع الجديد بالدعوة المجردة إلى التمسك بالبرنامج القديم؟ ينبغي الاعتراف أولاً، أن برنامج الاستقلال والعودة لم يعد برنامجاً للاجماع الوطني. والحقيقة أن اليسار يولج اليوم مهمة جسيمة هي إعادة بناء الاجماع الوطني على اسس مطلبي الاستقلال والعودة. وهي مهمة جديدة لجميع للمقياس، لأنها لا يمكن أن تتجز بنفس الوسائل التي تحققت بها في السبعينات. التجديد المطلوب إذن لا يكمن في التخلي عن أهداف النضال الوطني أو ارجائها إلى أجل غير مسمى. للتجديد المطلوب يكمن في اشتقاق السبل الجديدة للمضي إلى هذه الأهداف، أي في بلورة للمهمات والأطر التفضيلية لقراره على استنهاض وتطهير القوى الاجتماعية المتضررة من الحل الأميركي انطلاقاً من مصالحها الملموسة المباشرة في تناقضها مع تطبيقات هذا الحل، وربطها بالمهمة المركزية: تجلوز اتفاق أوسلو - القاهرة وفتح الطريق لحل سياسي ينهي الاحتلال ويضمن الاستقلال والعودة. إن برنامج الخلاص الوطني الذي صاغته القيادة

للمركزية الموحدة للجبهتين (٩٦/٦) يرسم للمعلم الرئيسية لهذا للتجديد المطلوب. لا شك أن هذه المعلم بحلجة إلى تعميق وإغناء، ولكن لا شك أيضاً أن تعميقها وإغناءها لا يمكن أن يتم بالإبداع الفكري المجرد، بل فقط بالانتقال بها من حيز التبشير إلى حيز الممارسة. وهذا الانتقال يتطلب حلاً لمسألة الأداة. ونفتنا هذا إلى السؤال التالي:

**السؤال الخامس:** بآلة أداة تنظيمية يمكن لليسار أن يتقدم لاحتلال هذا الموقع؟ والحقيقة أن هذه هي المسألة الرئيسية التي نواجهها اليوم. وبدون حلها يبقى برنامج الخلاص الوطني مادة للتبشير، قد يثير التعاطف في صفوف الجماهير ولكنه لا يستنهض قواها لأنه لا يقدم لها بديلاً ملموساً مباشراً ويفتقر إلى الرافعة التي تنقله إلى حيز الممارسة. إن بناء هذه الأداة — الرافعة يتطلب، في الظرف الراهن، حل مسألة مركزية هي: وحدة اليسار. كيف يمكن حل هذه المسألة؟ لا يختلف اثنان أن وحدة الجبهتين (الديمقراطية وللشعبية) هي المدخل الذي لا بد منه لتوحيد قوى اليسار والتكامل الديمقراطي. ورغم اتفاق الجبهتين على برنامج الخلاص الوطني، والذي هو برنامج عمل مباشر للمرحلة الراهنة من النضال الوطني التحرري، ما تزال ثمة تباينات فكرية وبرنامجية لا ينبغي طمس أهميتها. إن اندماج الجبهتين في حزب موحد يتطلب بالضرورة حل هذه التباينات، فالتجربة تعلمنا أن تجاهلها لا يعني سوى بذر بذور أزمة لاحقة. وإذا كان حل هذه التباينات يتطلب حواراً قد يطول، فإن هذا لا يعني تأجيل حل مسألة الوحدة إلى أجل غير مسمى. وذلك أنه بين الاندماج في حزب واحد وبين التجاور والتسيق بين تنظيمين مستقلين، ثمة خيار ثالث، انتقالي إذا جاز التعبير. وهذا الخيار هو إقامة أطر جهوي اتحادي يخرط فيه الحزبان وانصارهما ويكون مفتوحاً لانضمام قوى وشخصيات ديمقراطية أخرى. ذلك هو الخيار الذي بلورته القيادة الموحدة للجبهتين منذ أيلول ١٩٩٣، وجرت مناقشته على نطاق واسع في قواعد التنظيمين بحصيلة إيجابية، ونحن نقف اليوم امام استحقاق وضعه موضع التنفيذ.

ما هي العقبات التي تعترض طريق التنفيذ؟ من الزاوية النظرية لا ينبغي أن تكون ثمة عقبات جدية: برنامج الخلاص الوطني يشكل قاعدة برنامجية ملموسة



وكافية للاتحاد الجبهوي، والتباينات في التكتيك السياسي بين الطرفين باتت محدودة وهي، في المدى المرئي، تباينات في الخطاب السياسي أكثر منها في الممارسة السياسية. وما دام الحديث يدور عن جبهة متحدة، لا عن حزب موحد، فإن هذه التباينات لا ينبغي أن تشكل عائقاً طالما لمكن للتوصل إلى قاعدة مشتركة للممارسة السياسية تتمثل في برنامج الخلاص الوطني. والقرار بشأن إقامة الاتحاد الجبهوي حسمت فيه أعلى الهيئات التشريعية لدى الطرفين، وبات بالتالي قراراً يمثل الإرادة الجماعية لمناضلي الحزبين. ولكن، من اللازوية العملية، ليس واقعياً الاقتراض أن الطريق بات ممهداً دون عقبات أو صعوبات. من أين تنشأ هذه العقبات والصعوبات؟ يبدو ظاهرياً أنها تنشأ من بقايا تراث التنافس على النفوذ الجماهيري والمكانة السياسية بين الجبهتين. أو من قوة العادة والاستمرارية وترسخ تقاليد العمل للقديمة لدى كوادرها مما يعقد إمكانية انخراطها في جسم موحد.

لا ينبغي أن ننكر أن ثمة جانباً مشروعاً فيما يسمى «للتنافس» يمكن أن يتخذ منحى إيجابياً ومحفزاً للعمل المشترك إذا نزعته منه روحية الإدعاء البيروقراطي أو الفوقي. وإذا جرى حله على قاعدة الاحتكام إلى للقاعدة الجماهيرية نفسها. وثمة آلية بسيطة لضمان ذلك وهي تشكيل المنظمات الجماهيرية الموحدة على قاعدة انتخابية ديمقراطية وعلى أساس التمثيل النسبي الذي يغطي لكل من الطرفين. أو لأية أطراف أو شخصيات أخرى تنضم إلى الاتحاد الجبهوي، الدور الذي يعود إليه وفقاً لحجم نفوذه الجماهيري الفعلي. أما قوة العادة والاستمرارية والتشبيث بتقاليد العمل الموروثة فهي ليست سوى المظهر النفسي والسلوكي الذي يمكن للمقاومة التي تبنيها البنى القائمة في مواجهة أي جديد. تلك هي العقبة الرئيسية إن: مقاومة البنى القديمة والصيغ والهياكل الموروثة عن المرحلة السابقة والتي لا تنبأ إذا قلنا أنها باتت مصابة بالتكس والاسترخاء البيروقراطي. إن للنضال من أجل الوحدة هو إذن نضال ضد هذه البنى من أجل تجديدها. إنه هو التجديد البنوي الحقيقي الذي يحتاجه اليسار لمواجهة تحديات المرحلة الجديدة. فالاتحاد

الجهوي ليس مجرد تجميع للبنى والصيغ المتناظرة لكل من الجبهتين. إنه عملية إعادة بناء لصيغة جديد موحدة تتخذ طابعاً ديمقراطياً شاملاً من القاعدة الجماهيرية إلى القمة. وهذا هو الميدان الحقيقي لاختبار مدى جدية الدعوات إلى تجديد بنى اليسار وتخليصه من رواسب الارث البيروقراطي للموروث من المرحلة الماضية.

ذلك هو التحدي الحقيقي الذي يواجهه اليوم قوى اليسار، وفي القلب منها الجبهتان: التحرر من أسر الصيغ القديمة الموروثة، والاقلاص من الحلقة المفرغة التي تدور فيها حتى تتكلم بنى وتقليد الماضي، والإنطلاق بعزم وإبداع نحو المستقبل، نحو التجديد الحقيقي الذي يتعامل مع الواقع الجديد ليس بتجاهله، ولا بالتكيف معه، بل بوعي العوامل الثورية الكامنة فيه واستنهاضها، وتظهر التطورات أن هذا التوجه واقعي تماماً، بل هو التوجه الواقعي الوحيد الذي يملك مقومات النجاح والاتصال. فالعملية الجارية في صفوف حركتنا الوطنية هي ليست فقط عملية لتحلل وتفكك، بل هي أيضاً في وجهها الآخر عملية إعادة تشكيل على أسس جديدة. وقد تكون هذه العملية مؤلمة، وقاسية، وتتطلب درجة عالية من الصبر وطول النفس؛ ولكنها في النهاية عملية طاهرة. إن اتفاق أوسلو يمتثر، وتبرز إلى السطح تناقضاته الداخلية باعتراف أطرافه أنفسهم، والآمال الوهمية التي علقت عليه تتبدد بسرعة تفوق المتوقع، ويتضح أكثر فلكثر التناقض الحاد بينه وبين مصالح شعبنا وطموحاته الوطنية، وتتسع يوماً بعد يوم دائرة المعارضة الجماهيرية لتطبيقه، وتبرز بوادر النهوض الجماهيري المتجدد في الوطن، كما في الشتات. وبشكل ذلك منصة انطلاق لإعادة بناء حركتنا الوطنية الفلسطينية وتجديدها. وتلك مهمة تلقى على عاتق القوى الديمقراطية مسؤولة رئيسية وتتطلب منها دوراً حاسماً في تجزئها. ولكن المدخل لنهوض القوى الديمقراطية بهذا الدور هو وحدتها. ولا ينبغي السماح لأية عقبات بأن تعرقل هذه الوحدة، فهي الرافعة التي لا بد منها لإعادة بناء الحركة الوطنية وتثبيت أقدامها على طريق الخلاص الوطني ■

طلع ١٩٩٥

### (3)

## مشروع الاتحاد الجبهوي<sup>(\*)</sup>

[كاتون الثاني (يناير) ١٩٩٦]

### (١)

#### الإطار العام للاتحاد الجبهوي وأسس تشكيله

١- تبادر الجبهتان (الفصيلان) إلى الإعلان عن قيام تنظيم جبهوي اتحادي يطلق عليه اسم: الاتحاد التقدمي الفلسطيني (أو جبهة الاتحاد التقدمي الفلسطيني)، أو: التحالف الديمقراطي الفلسطيني، أو: ... (ويشار إليه فيما بعد في هذه الورقة بعبارة: «الاتحاد»).

٢- يتشكل الاتحاد من الفصيلين وأطرها الجماهيرية، ويبقى مفتوحاً لانضمام أية فصائل أو أطراف أو شخصيات أخرى توافق على برنامجه ولائحته الداخلية. ويكون للاتحاد شخصية سياسية ومعنوية متميزة عن الأطراف المشاركة فيه. وتتحدد سياساته ومواقفه التكتيكية ونشاطاته - بما ينسجم مع برنامجه المنفق عليه - بقرارات صادرة عن هيئته القيادية بالأغلبية وفق للنسب التي تحددها لائحته الداخلية. ويحتفظ كل من الفصيلين، أو أية فصائل أخرى تنضم للاتحاد، باستقلاله الفكري والتنظيمي الداخلي وبحقه في الدعاية لبرنامجه وسياساته الخاصة إلى جانب التزامه بالسياسات والمواقف التي يتبناها الاتحاد. كما يحق لأي فصيل أن يمارس نشاطاته الخاصة فيما يتعلق بالمجالات أو القضايا التي لا يتناولها برنامج الاتحاد.

(\*) بحسبلة للتداول في إطار أمانة سر للقيادة الموحدة للجبهتين الديمقراطية والشعبية تم تكليف الجبهة الديمقراطية بصياغة هذا المشروع.

٣. برنامج الاتحاد هو برنامج الخلاص الوطني، وأية تحليلات يمكن أن تتخلل عليه وفق الآليات المحددة في هذه الورقة.
٤. تتكون بنية الاتحاد من الركائز التالية:

- أ - تنظيم جماهيري شبيبي يسمى: اتحاد الشباب لتقديم للفلسطيني، أو: ..
- ب - تنظيم نسائي جماهيري يسمى: الرابطة النسائية التقدمية الفلسطينية، أو: رابطة المرأة للتقدمية الفلسطينية، أو: ..
- ج - تنظيم جماهيري عمالي يسمى: الكتلة العمالية الموحدة، أو: كتلة للتححر العمالي، أو: ..
- د - تنظيم جماهيري للمهنيين (محامين، أطباء، مهندسين، معلمين) والتجار والوجهاء والفعاليات الاجتماعية (على المستويين الوطني والمحلي) وتشكل دخله تجمعات قطاعية لكل من هذه الفئات ويسمى: اتحاد لجان العمل الوطني، أو: ..

(يتم الاتفاق على الأسماء للمنظمات الجماهيرية في القيادة المركزية الموحدة اما باختيار اسم واحد يقع الاجماع عليه، أو بالاتفاق على عدد محدد من الخيارات البديلة تعرض على المجلس التأسيسي للاتحاد والمجالس التأسيسية للمنظمات المعنية للبت بها).

٥. تكون للاتحاد قوة عسكرية موحدة، في الخارج، تنمذج فيها الوحدات العسكرية للفصليين، أو أية فصائل أخرى تنضم للاتحاد، ويتحدد حجمها ولوائح عملها بقرار من هيئته للقيادة. وتتبع للمجموعات المسلحة في الداخل لقيادة عسكرية موحدة. ويحق للمنظمات الحزبية للفصليين، أو أية فصائل أخرى تنضم للاتحاد، أن تمارس عملها الدعائي والتنظيمي الداخلي بحرية في إطار القوة الموحدة دون الإخلال بالضبط العسكري.

٦. تكون للاتحاد بثثة للتمثيل الخارجي تحال إليها علاقات الفصليين مع الجهات الحكومية و الرسمية حيثما يكون ذلك ممكناً دون المساس بالحقوق المكتسبة لهما أو تعريضها للخطر. ويحق للفصليين أو أية فصائل أخرى تنضم

للاتحاد، المحافظة على العلاقات الخاصة مع الأحزاب الصديقة والشقيقة على الصعيدين العربي والدولي.

٧- تتشكل للاتحاد فروع اقليمية في كل من: قطاع غزة، الضفة الفلسطينية، سوريا، لبنان، العراق، ليبيا، الجزائر، اليمن، الأمريكيتين، أوروبا الغربية، رابطة الدول المستقلة. وفي الأردن تتشكل لجنة اتحادية للعمل الوطني الفلسطيني للاتحاد تمثل الاتحاد وتنشط باسمه.

٨- الهيكلية القيادية المركزية للاتحاد تتشكل على النحو التالي :

أ - المجلس الأعلى: وهو الهيئة القيادية التشريعية العليا للاتحاد. تتحدّد أسس تشكيله وفقاً لما هو مبين في الفصل اللاحق. يعقد اجتماعات دورية مرة كل ستة شهور، أو اجتماعات استثنائية بدعوة من مكتبه التنفيذي أو من ثلث أعضائه. وتكون له الصلاحيات التالية:

١- المصادقة على برنامج الاتحاد وتعديله بأغلبية أربعة أخماس مجموع أعضاء المجلس.

٢- المصادقة على اللائحة الداخلية للاتحاد وتعديلها بأغلبية أربعة أخماس مجموع أعضائه.

٣- مراجعة سياسات الاتحاد وبلورة توجهاته المستقلة السياسية والنضالية والبت بمواقفه التكتيكية الرئيسية بما في ذلك التحالفات في المجالين السياسي والنقابي، وتتخذ القرارات في هذه المجالات بأغلبية ثلثي مجموع أعضائه.

٤- البت بالوائح المالية لأجهزة الاتحاد الادارية والعسكرية واعتماد موازنتها وتدقيق تقاريرها المالية والمصادقة عليها. وتتخذ القرارات في هذه المجالات بأغلبية الثلثين.

٥- اختيار المكتب التنفيذي ومجلسه وفقاً للآليات المبينة في الفصل اللاحق.

ب - المكتب التنفيذي: وهو الهيئة القيادية للتنفيذية الأولى للاتحاد في الفترة ما

بين اجتماعين للمجلس الأعلى. وهو مسؤول عن تنفيذ السياسات والتوجهات التي يقرها المجلس وعن رسم خطط العمل التي تترجمها ومراقبة وتوجيه نشاط هيئات ومنظمات الاتحاد في تنفيذها. يتشكل المكتب وفقاً للأمر والأكليات المبينة في الفصل اللاحق. يحدد المكتب ونبرة اجتماعاته الدورية، ويعقد اجتماعات استثنائية بدعوة من رئيسه أو ثلث أعضائه. يتخذ المكتب قراراته بأغلبية للنصف زائد واحد في القضايا المتعلقة بتنفيذ التوجهات المقررة من المجلس الأعلى، أما في القضايا المستجدة التي لم يبت بها المجلس الأعلى فيتخذ المكتب قراراته بأغلبية أربعة أخصاء الأعضاء وإذا تعذر ذلك يقرر دعوة للمجلس الأعلى للبت بالأمر المستجد. ومن أجل ضمان النهوض بمهامه يشكل المكتب الهيئات والدوائر التالية:

١- أمانة السر: وهي المسؤولة عن متابعة تنفيذ قرارات المكتب، والتحضير واجتماعاته، وتنظيم الصلة مع أعضائه في الفترة بين اجتماعين. وتتحمل أمانة السر مسؤولية الإشراف المباشر على نشاط هيئات ومنظمات الاتحاد ومتابعته وتنسيقه، وتوجيهاتها ملزمة بقدر ما تتعلق بتنفيذ مقررات المجلس الأعلى ومكتبه التنفيذي.

٢- الدائرة العسكرية: وهي تقود الجهاز العسكري للاتحاد في الخارج وتنسيق نشاط المجموعات المسلحة في الداخل.

٣- لدائرة الإعلامية.

٤- دائرة العلاقات المياسية.

٥- دائرة العمل النقابي والجهاهيري.

٦- الدائرة المالية.

ج - يكون للاتحاد رئيسان مشاركان ينتخبهما المجلس الأعلى، ويتوليان - معاً أو بالتناوب - رئاسة للمجلس ومكتبه التنفيذي وتمثيل الاتحاد والنطق بلسانه على الصعد الوطنية والعربية والدولية، ضمن حدود قرارات هيئته. ويمكن إذا دعت

الحاجة أن يكون له عدد من نواب الرئيس ينتخبهم المجلس الأعلى. كما يكون له أمين سر يتولى إدارة عمل أمانة السر ويختاره المكتب التنفيذي كما يختار المكتب رؤساء الدوائر الأخرى التابعة له بما يراعي، في آن معاً، اعتبارات الكفاءة والتوازن في تمثيل الفصائل والشخصيات المكونة للاتحاد.

٩- ترتكز البنية التنظيمية للاتحاد على للمنظمات الجماهيرية الأربع المشار إليها في الفقرة الرابعة أعلاه. وتعتمد في تكوين هذه المنظمات الأسس التالية:

- أ - حق الانسحاب لكل من يوافق على برنامج المنظمة ويدفع الرسوم المحددة.
- ب - انتظام العضوية في وحدات قاعدية تشكل الركائز الأساسية للمنظمة وتتشكل على أساس موقع السكن أو العمل أو الدراسة.
- ج - انتخاب الهيئات من أدنى إلى أعلى بالاتقاراع الحر المباشر وعلى أساس التمثيل النسبي.

ويحق لأي من الفصائل المنتمية للاتحاد، أو لأي شخصية مستقلة أو عدد من الشخصيات المستقلة، أن تقدم بقوائم للانتخابات على جميع المستويات.

د - أعضاء المنظمة المنتمون إلى نقابة، أو اتحاد شعبي وطني علم، أو مؤسسة اجتماعية يشكلون حكماً كتلة انتخابية ونشاطية واحدة تختار مرشحها إلى هيئات النقابة أو المؤسسة بالانتخاب الداخلي في انتخابات تمهيدية تجري وفق نظم التمثيل النسبي. وأعضاء المنظمة الممثلون في الهيئات التقليدية لنقابة أو مؤسسة يشكلون فرقة عمل تتخذ قراراتها بالتصويت و/أو وفقاً لتوجيهات الهيئات الأعلى للمنظمة.

هـ - تكون لكل منظمة لجنة مركزية علمة، على المستوى الوطني الشامل، يجري انتخابها في مؤتمر المنظمة الوطني، أو تشكيلها بالانتداب من فروعها الإقليمية وفقاً لحجم عضوية كل فرع وعلى قاعدة التمثيل النسبي للفصائل الممثلة في قيلخته الإقليمية.

و- تشكل لكل منظمة فروع إقليمية في السجلات الرئيسية للتواجد الشعبي

للفلسطيني وعلى الأكل في: قطاع غزة، الضفة الفلسطينية، سوريا، لبنان وفي بلدان الجاليات والمهاجر حسب طبيعة تكوين الجالية.  
ز - يكون لكل فرع قليمي لجنة تنفيذية لقليمية تنتخب من مؤتمره على قاعدة التمثيل للنسبي.

ط - يكون لكل منظمة برنامج عام ونظام داخلي أساسي يقرها مؤتمرها الوطني (أو لجنتها المركزية العامة إذا تعذر انعقاد مؤتمرها الوطني). وإلى جانب ذلك يكون لكل فرع قليمي برنامجها الخاص الذي يتناول القضايا للمومسة للقطاع الجماهيري المعني في البلد المحدد، وكذلك لاحتها الداخلية الخاصة التي تنطلق من نفس الاسس المعتمدة في النظام الأساسي للمنظمة وتحدد الهيكلية التنظيمية للفرع في ضوء واقع البلد المعني.

١- على الصعيد الجغرافي تتشكل هيكلية الاتحاد على النحو التالي:

أ - يكون لكل فرع قليمي للاتحاد هيئة قيادية موسعة تسمى (اللجنة التنفيذية القليمية لفرع «الاتحاد» في....) وهي تتشكل وفقاً للأسس والآليات المبينة في الفصل اللاحق. وتجتمع دورياً مرة كل ثلاثة شهور على الأقل. ويمكن أن تدعى لاجتماعات استثنائية من قبل مكتبها أو ثلث أعضائها. وتتولى مسؤولية رسم خطط عمل فرع الاتحاد وسياساته المحلية والبت بمواقفه التكتيكية المتعلقة بالشان المطي ضمن نطاق برنامج الاتحاد وخطه العام الذي يقرره المجلس الأعلى وتوجيهات المكتب التنفيذي. وتتخب اللجنة مكتباً لمتابعة قراراتها وتنظيم عملها اليومي ويتولى هذا المكتب مسؤولية الاشراف على عمل هيئات الاتحاد في البلد المعني وتوجيهها وضمان صلتها مع المجلس الأعلى ومكتبه التنفيذي. كما تتخب اللجنة رئيساً (ونائباً له أو أكثر) وأمين سر (ومساعداً له) ويكون هؤلاء أعضاء في مكتب اللجنة حكماً.

ب - في كل موقع جغرافي رئيسي (مدينة، مخيم، قرية أو مجموعة من



القرى المقاربة) تتشكل هيئة للاتحاد تسمى (اللجنة المحلية «الاتحاد» في....) وتضم هذه اللجنة مندوباً واحداً من كل فصيل من الفصائل المنتمية للاتحاد بالإضافة إلى رؤساء الهيئات المحلية للمنظمات الجماهيرية للاتحاد المتواجدة في الموقع الجغرافي المعني ونوابهم. ويمكن أن تضاف إلى عضويتها شخصيات مسئلة محلية بارزة على أن يتم ذلك باتفاق منووبي الفصائل والمنظمات الجماهيرية وبموافقة مكتب اللجنة للتنفيذية الاقليمية. وتقوم اللجان المحلية بتنظيم جهود قواعد الاتحاد في الموقع لتنفيذ خطط العمل النضالية والتوجهات التي تقرها اللجنة للتنفيذية الاقليمية وتوجيهات مكتبها. ويمكن لمكتب اللجنة التنفيذية الاقليمية أن يقيم في الوحدات الجغرافية الادارية الكبرى (محافظه أو لواء الخ..) مكاتب وسيطة تشكل صلة الوصل المنتظمة بينه وبين اللجان المحلية في مختلف المواقع.

## (٧)

### الخطوات التطبيقية والجدول الزمني لبناء الاتحاد الجبهوي

أولاً : تمر عملية بناء الاتحاد بمرحلة انتقالية تتحدد فترتها الزمنية بسنة واحدة كحد أقصى وتتخذ خلالها الخطوات التالية بالتسلسل الزمني:

١- تناقش القيادة المركزية الموحدة للجبهتين مشروع انشاء الاتحاد الجبهوي (هذه الورقة) بنداً بنداً. وفي حال الموافقة:

- أ - يوزع النص النهائي للمشروع على جميع أعضاء اللجنتين المركزيتين للفصيلين.
- ب- تشكل لجنة من القيادة المركزية الموحدة تكلف بالصياغة النهائية لمسودة اللائحة الداخلية للاتحاد. وكذلك مسودات البرامج والانظمة الأساسية للمنظمات الجماهيرية الأربع التي تشكل ركائز الاتحاد (وذلك بالاستعانة بلجان استشارية من كوادر الفصيلين الناشطة في

القطاعات الأربعة المعنية). وتتجزز للجنة عملها خلال شهر من تاريخ اقرار القيادة الموحدة للمشروع. وتوزع المسودات لاطلاع أعضاء اللجنتين المركزيتين.

ج- تشكل لجنة من أعضاء القيادة العسكرية الموحدة للجبهتين لوضع مسودة اللوائح العسكرية التنظيمية والاضباطية والمالية والادارية لعمل الجهاز المعسكري للاتحاد، ووضع هيكليّة تنظيم الدائرة العسكرية. وتتجزز للجنة عملها خلال شهر وتوزع المسودة لاطلاع أعضاء اللجنتين المركزيتين.

٧- خلال ستة اسابيع من تاريخ اقرار القيادة الموحدة للمشروع، تعقد كل من اللجنتين المركزيتين اجتماعاً استثنائياً مخصصاً لمناقشة المشروع. وتقرر كل من اللجنتين المركزيتين البت من حيث المبدأ بالعناصر الرئيسية للمشروع سلباً أو ايجاباً. وفي حال الموافقة المبدئية تقدم سائر التعديلات أو الاضافات بصيغة توصيات يجري البت فيها لاحقاً وفقاً للآلية المبينة أدناه.

٣- بعد الانتهاء من اجتماع اللجنتين المركزيتين، وفي حال موافقتهما، تجتمع القيادة المركزية الموحدة فوراً للتفريق بجميع التوصيات المقدمة من اللجنتين والبت بالصيغة النهائية للمشروع (بما في ذلك الخيارات البديلة المطروحة بالنسبة لبعض القضايا غير الرئيسية). وتدعو القيادة المركزية الموحدة إلى انعقاد مجلس تأسيسي للاتحاد خلال ستة اسابيع من تاريخ اقرار الصيغة النهائية، وتقرر الترتيبات اللازمة لانعقاده وتشكل لجنة تحضيرية لتنفيذ هذه الترتيبات.

٤- خلال الأسابيع الستة المشار إليها في الفقرة اعلاه تقوم القيادة الموحدة بعرض المشروع على الفصائل وللشخصيات الديمقراطية المرشحة للانضمام إلى الاتحاد والتي يتم الاتفاق على تسميتها في القيادة المركزية الموحدة.

٥- يتشكل المجلس التأسيسي للاتحاد من سبعين عضواً لكل من الفصيلين تسميهم الهيئات القيادية المعنية في كل فصيل على أن يكون ثلثون منهم من المقيمين في الداخل. وبذلك يتشكل المجلس من مائة وأربعين عضواً منهم ستون

مقيمون في الداخل. وفي حال موافقة فصائل أخرى أو شخصيات ذات وزن وطني على الانضمام للاتحاد، تبحث القيادة الموحدة كيفية ونسب تمثيلها في المجلس التأسيسي.

٦- يبلغ كل فصيل اسماء أعضائه المرشحين لعضوية المجلس التأسيسي إلى اللجنة التحضيرية للمكلفة بالأعداد لاتعقاده، وذلك قبل شهر واحد على الأقل من الموعد المحدد لاتعقاده. وتؤمن اللجنة التحضيرية لكل عضو من أعضاء المجلس نسخة عن جدول أعماله المقرر والوثائق المطروحة على جدول الأعمال. ويطلب من جميع أعضاء المجلس تزويد اللجنة التحضيرية بأية تعديلات أو مقترحات لديهم على الوثائق المطروحة على أن تصل قبل اسبوعين من موعد انعقاد المجلس.

٧- ينعقد المجلس التأسيسي على حلقت (الخارج + الضفة + غزة) ويحق لأعضائه الغائبين بحذر أن يرسلوا أصواتهم بالمراسلة. ويقرر المجلس في النقاط التالية:

أ - البت بتسمية الاتحاد من بين الخيارات البديلة التي تتفق عليها القيادة الموحدة.

ب - المصادقة على برنامج الخلاص الوطني والبت بأية تعديلات مقترحة عليه من بين الخيارات البديلة التي تتفق عليها القيادة الموحدة. على أن يكون ذلك بأغلبية أربعة أخماس الأصوات.

ج - البت بالاتحاد الداخلية بأغلبية أربعة أخماس الأصوات.

د - الموافقة على العناصر الرئيسية لبرنامج وأنظمة المنظمات الجماهيرية والعسكرية وبصورة أية توصيات بشأنها.

هـ - المصادقة على تشكيل المجلس الأعلى المؤقت للفترة الانتقالية وفق التكوين المبين في الفقرة الثامنة أعلاه.

٨ - مؤقتاً وحتى نهاية المرحلة الانتقالية بتشكيل المجلس الأعلى من ستين عضواً تتم تسميتهم مناصفة من الفصيلين على أن يكون ثلثهم على الأقل من المقيمين

في الداخل. ويراعي كل فصيل عند تسمية مندوبيه أن تكون من بينهم العناصر المسؤولة عن مفاسد العمل في مختلف القطاعات الجماهيرية والعسكرية في الساحات الرئيسية. وفي حال موافقة فصائل أخرى أو شخصيات ذات وزن وطني على الانضمام للاتحاد تتفق القيادة الموحدة على كيفية ونسب تمثيلها في المجلس الأعلى.

٩- فور اختتام أعمال المجلس التأسيسي يعلن رسمياً عن تأسيس الاتحاد ببلاغ يصدر على المجلس.

١٠- يجتمع المجلس الأعلى (للموقت) فور تشكيله وينتخب المكتب التنفيذي المشكل وفق الاسس التي اعتمدت لتشكيل المجلس، كما ينتخب الرئيسين المشاركين للاتحاد (ونوابهم إذا لزم الأمر).

١١- في نفس فترة انعقاد المجلس التأسيسي، توفيراً للوقت والمال، تتعقد المجالس التأسيسية للمنظمات الجماهيرية الأربع. وتتشكل هذه المجالس وفق نفس الاسس التي اعتمدت في تشكيل المجلس التأسيسي وبالتوافق في القيادة الموحدة على عدد المندوبين وتوزيعهم على الساحات. وتتعد هذه المجالس أيضاً على حلقات (الخارج + الضفة + غزة). وتبث بالبرنامج العام والنظام الداخلي الاساسي لكل منظمة وتصادق على تشكيل لجنتها المركزية العامة المؤقتة للفترة الانتقالية. وتتشكل اللجان المركزية المؤقتة بالمناصفة بين الفصيلين. وفي حال انضمام شخصيات وازنة أو فصائل أخرى تتفق القيادة الموحدة على كيفية ونسب تمثيلها في المجالس التأسيسية واللجان المركزية المؤقتة للمنظمات الأربع.

١٢- فور انتخابها تجتمع اللجان المركزية المؤقتة وتقر خطط عمل ابناء منظماتها الجماهيرية على أن تتضمن الخطوات التالية:

أ- تسمية لجان تنفيذية اقليمية مؤقتة لغروع منظماتها في الساحات الرئيسية (وعلى الأغل في الضفة + غزة + سوريا + لبنان). وتتشكل هذه أيضاً على اساس المنصفة ويتفق على تمثيل أية

فصيل أو شخصيات أخرى إن وجدت.

ب - البدء بحملة تنسيب جماهيرية مفتوحة في جميع السلطات على أساس استمارة تنسيب موحدة تقرأ للجنة المركزية المؤقتة، وعلى أساس البرنامج العام والنظام الأساسي للمنظمة المقررين في مجلسها التأسيسي.

ج - إجراء انتخابات حرة من أنى إلى أعلى وعلى أساس التمثيل النسبي لعقد مؤتمرات منتخبة لكل فرع إقليمي. مؤتمرات الفروع الإقليمية هي التي تقر البرنامج الخاص واللائحة الداخلية الخاصة للفرع الإقليمي في كل ساحة كما تنتخب اللجنة التنفيذية الإقليمية الدائمة للفرع ومندوبي الفرع في اللجنة المركزية العامة للمنظمة (أو مندوبيه إلى المؤتمر الوطني إذا توافرت الإمكانيات لاتعاقده).

د - يستكمل عقد المؤتمرات المنتخبة للمنظمات الأربع في السلطات الرئيسية خلال ستة شهور من تاريخ انعقاد مجلسها التأسيسية.

هـ - مع استكمال عقد المؤتمرات المنتخبة في السلطات الرئيسية (وعلى الأقل في الضفة + غزة + لبنان + سوريا) تشكل لجانها المركزية العامة من المندوبين المنتخبين من سلطاتها وفقاً لحجم عضوية الفرع الإقليمي في كل سلطة وعلى أساس التمثيل النسبي للفصائل الممثلة في مؤتمراتها.

١٣. خلال المرحلة الانتقالية يحق لكل فصيل أن يستبدل مندوبيه في المجلس الأعلى (الموقت) شريطة إعلام أمانة سر المكتب التنفيذي بذلك واسم المندوب البديل قبل أسبوعين على الأقل من موعد انعقاد دورة المجلس. ولا يعتبر الاستبدال نافذاً إلا بعد أن تتم دورة المجلس وتوافق عليه. كما يحق لكل فصيل أن يستبدل مندوبيه في المكتب التنفيذي على أن يتم إبلاغ أمانة السر مسبقاً بهذا القرار وأسبابه، وتقوم أمانة السر بإعلام أعضاء المجلس الأعلى بذلك. ولا يجوز استبدال أعضاء اللجان القيادية المؤقتة (المركزية أو

الاقليمية) للمنظمات الجماهيرية الاربع إلا في حالة استقلالهم.

١٤- خلال المرحلة الانتقالية ينشأ صندوق لتمويل تشاغللت الاتحاد وتتم تغطية كلفة الصندوق من قبل الفصائل المشاركة حسب نمبة تمثيلها في المجلس الاعلى المؤقت. وتستمر للفصائل في تغطية مخصصات أعضائها للمقرعين في أجهزة الاتحاد العسكرية والادارية ومقر نفقاتها الجارية الأخرى. وتجز الدائرة المالية خلال هذه الفترة لائحة مالية شاملة لأجهزة الاتحاد وموازنة تقديرية تخضع لمصادقة المجلس الاعلى ويبدأ العمل بها عند نهاية المرحلة الانتقالية.

١٥- باستكمال عقد مؤتمرات المنظمات الجماهيرية الأربع فسي الساعات الرئيسية وتشكيل لجائتها المركزية العمة المنتخبة، تنتهي المرحلة الانتقالية لعملية بناء الاتحاد.

ثانياً : بعد انتهاء المرحلة الانتقالية:

١- يتشكل المجلس الاعلى للاتحاد من:

أ - مندوبين تسميهم الفصائل المنتمية للاتحاد بالتساوي على أن لا يزيد عددهم عن نصف أعضاء المجلس.

ب - مندوبين تنتخبهم اللجان المركزية العمة للمنظمات الجماهيرية الاربع، وفق قاعدة التمثيل النسبي، على أن يكون لكل منظمة عدد من المقاعد في المجلس يتناسب مع اجمالي عضويتها (في جميع الساعات) وأن يكون مجموع عدد هذه المقاعد مساوياً لعدد مقاعد مندوبي الفصائل.

ج - شخصيات ذات وزن وطني يقرر المجلس (بقولمه للمشكل وفق الفقرتين أ + ب أعلاه)، أن يضمها إلى عضويته على أن يتخذ قراراته بهذا الشأن بأغلبية ثلاثة ارباع مجموع الاعضاء وأن لا تزيد نمبة للشخصيات المستقلة على ٢٠٪ من مجموع أعضاء المجلس.

٢- يتشكل المكتب التنفيذي على النحو التالي:

أ - يجري اشغال نصف مقاعد المكتب بالانتخاب الحر من قبل المجلس الأعلى وعلى اساس التمثيل النسبي.

ب - أعضاء المجلس الاعلى المستقلون (غير المنتمين لأي فصيلة) والذين يرشحون أنفسهم لعضوية المكتب كفراد ويحصلون على ثقة ثلاثة ارباع أعضاء المجلس.

ج - ما يتبقى من مقاعد المكتب يجري توزيعه بالتساوي بين الفصائل المنتمية للاتحاد.

٣ - للجان التنفيذية الاقليمية فروع الاتحاد في السبلات يجري تشكيلها وفق نفس أسس تشكيل المجلس الأعلى. وهي تقوم بانتخاب مكاتبها وفق نفس الاسس التي يشكل منها المكتب التنفيذي.

٤ - يبدأ العمل باللائحة المالية للاتحاد والموازنة التقديرية المقررة من المجلس الأعلى في جميع أجهزة الاتحاد العسكرية والادارية ومنظماته الجماهيرية. ويتم تمويل الموازنة من قبل الفصيلين بالتساوي (وتحدد مساهمات الفصائل الأخرى، ان وجدت، وفقاً لظروفها ونسبة تمثيلها في هيئة الاقتصاد). تشرف الدائرة المالية للمكتب التنفيذي على الاتفاق ويتم الصرف بموجب قرارات المكتب التنفيذي أو أمانة السر وفقاً لنظم مالي يقره المجلس الاعلى ويحدد اختصاصات للصرف لكل هيئة من هيئات الاتحاد. وتستمر الفصائل في تمويل النشاطات الخاصة التي تقوم بها خارج نطاق عمل الاتحاد وأطوره.

٥ - تتشكل، بالتوافق بين الفصائل والشخصيات الوزنة المنتمية للاتحاد، لجنة تحكيم مهمتها تفسير اللائحة الداخلية للاتحاد في حال وقوع خلاف بشأن نصوصها.

(٢)

**الخطوات التحضيرية لوحدة الحزبين  
(المنظمات الحزبية هي الجبهتين)**

- ١- تتشكل فوراً لجنة صياغة مصغرة لوضع ورقة تبين العناصر الرئيسية لبرنامج الحزبين ونظامهما الداخلي وتوضح نقاط الاتفاق ونقاط التباين ازاء كل من هذه العناصر. يتم بحث الورقة والقرار صيغتها النهائية من قبل القيادة الموحدة خلال أسبوعين ثم توزع على أعضاء اللجنتين المركزيتين لدراستها.
- ٢- تتفق القيادة الموحدة على تشكيل لجان حوار تضم (١٥) رفاقاً قيادياً من كل من الفصيلين، يراعى في تسميتهم أن يكونوا قادرين على الاجتماع بسهولة. وتعد هذه اللجنة اجتماعات أسبوعية لمناقشة الورقة المشار إليها أعلاه، وإدارة حوار حول نقاط الخلاف ومحاولة للتوصل إلى صيغ مشتركة بشأنها. وتسجل محاضر اجتماعات هذه اللجنة ويتم تميمها أولاً بأول على جميع أعضاء اللجنتين المركزيتين.
- ٣- عندما تقرر لجنة الحوار انها قد استنفذت عملها، يبحث المكتبان السياسيان في اجتماع مشترك نتائج أعمالها وكيفية معالجة ما يتبقى من نقاط خلافة ويحددان الخطوات اللاحقة للتقدم على طريق توحيد الحزبين.

كانون ثاني / يناير / ١٩٩٦



## (4)

### القطب الثالث : التجربة والآفاق (\*)

داود تلحمي

تعبير للقطب الثالث تعبير حديث طبعاً، وهو نتاج للوضع المستجد الذي تشكل على الساحة السياسية الفلسطينية في التسعينات، وبشكل خاص بعد اتفاق أوسلو.

والمقصود بالقطب الثالث هو التيار اليساري، بالمعنى الواسع للكلمة، وإذا أخذناه بمعناه الأكثر حصرًا، فهو يشكل تلك التنظيمات والتيارات والشخصيات التي استندت إلى الفكر الماركسي كمرجعية فكرية سياسية - اجتماعية لها. وبالمعنى الأوسع، يمكن أن يشمل التعبير كل الإطار الوطني للديمقراطي الذي يقع ما بين القطبين الآخرين، قطب السلطة وقاعدتها السياسية من جهة، وقطب تيار الإسلام السياسي من الجهة الأخرى.

ولم يكن الوضع الفلسطيني، بالطبع، دائماً متشكلاً بهذه الصورة. فبالرغم من أن بإمكاننا القول أن المنابع الرئيسية للتاريخية للفكر السياسي الفلسطيني في عصرنا هي الفكر الديني السياسي والفكر اليساري (الماركسي - الاشتراكي) والفكر القومي (بمفهومه الأوسع)، الفكر القومي العربي الشامل، أو الأضيق، أي الفكر القومي المحلي المنطلق من البلد الواحد، أو ما بينهما، أي الفكر القومي الإقليمي، من نمط التيار القومي السوري الاجتماعي، بالرغم من ذلك، فإن المقاومة الفلسطينية المعاصرة، التي طبعت الساحة السياسية الفلسطينية بقوة منذ

(\*) مدخلية قدمت في إطار ندوة بعنوان «ما بعد الأزمة: التحديات القبلية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل»، نظمتها مؤسسة «مواطن» في رام الله في ٢٢، ٢٣ / ١٠ / ٩٨.

أواخر الستينيات، كانت تقتصر في تشكيلاتها، منذ انطلاقتها وحتى أواخر الثمانينات، على تنظيمات تستند بالأساس إلى المدرسة الفكرية القومية (بشقيها، القومي العربي الواسع والقومي المحلي - الفلسطيني - المتنامي والصاعد) والمدرسة اليسارية. ورغم أن هناك تداخلاً وتقاطعات بين تعكسات التيارات الفكرية اليسارية الثلاثة الرئيسية على التشكيلات السياسية المختلفة، إلا أن تيار الإسلام السياسي - بمفهومه المحدد هذا - لم يكن حاضراً، بشكل مستقل، في هذه الحركة، إلى أن اندلعت الانتفاضة الكبرى في أواخر الثمانينات على أرض فلسطين وشارك فيها بقوة الطرف الأسلمي في هذا التيار (حركة «حماس»)، إلى جانب التيار الآخر المتمثل بحركة الجهاد الإسلامي، التي بدلت تعلقها عن ظهورها ونشاطاتها المسلحة قبل ذلك بسنوات قليلة.

وهكذا، عندما تشكل، مثلاً، التحالف الديمقراطي في أوائل الثمانينات من الجبهتين الديمقراطية والشعبية والحزب الشيوعي الفلسطيني وجبهة التحرير الفلسطينية، إثر خروج قيادات المقاومة من بيروت والانسحاق الذي حصل في صفوف حركة «فتح»، وعلى خلفية التجاذبات الإقليمية لاقتسام وورثة منظمة التحرير أو السيطرة عليها، كان هذا التحالف تحالفاً ظرفياً، وإن كان، بمعنى ما، قطباً ثالثاً، ما بين التيار الرئيسي في حركة «فتح» الذي انتقلت قيادته إلى تونس والتحالف الآخر الذي شارك فيه للتيار الآخر المنشق من حركة «فتح» والذي كان يدعو إلى تشكيل فلسطيني شامل بديل، وعرف، في حينه، باسم التحالف الوطني، ولم تستمر عملية الاستقطاب هذه طويلاً، فعادت أطراف التحالف الديمقراطي للالتقاء مع تيار «فتح» الأكبر بعد التخلي عن اتفاق عمان الشهير (شباط / فبراير ١٩٨٥) في إطار منظمة التحرير المستعانة وحقها في الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني في الجزائر (نيسان / أبريل ١٩٨٧) قبل أشهر من اندلاع الانتفاضة الكبرى.

الوضع اختلف في مطلع التسعينات مع تنامي دور وحجم تيار الإسلام السياسي، وعلى أرضية الأزمة للعامة التي شهدتها مكونات الحركة الوطنية

للفلسطينية وانعكاسات التطورات الإقليمية والدولية الهائلة في تلك الحقبة (وخاصة حرب الخليج الثانية ونتائجها الكارثية على الوضع العربي، وانهيار الاتحاد السوفيتي، بعد انهيار الأنظمة المتحالفة معه أو المستندة إلى تراثه وتجربته في أوروبا للشرقية).

وكان اليسار الفلسطيني هو أحد الأطراف المتضررة من هذا الوضع المستجد. فبالإضافة إلى التراجع الناتج عن نصيبه في الأزمة العامة والانعكاسات الطبيعية عليه لانهيار التجربة السوفيتية، تعرض اليسار لحصار مقصود، مالي وسياسي، حيث كان مطلوباً تهيمشه وتجميد نفوذه في إطار عملية الترتيب الجارية للمنطقة ولمسألة الصراع الفلسطيني والعربي مع إسرائيل على بد الولايات المتحدة الأميركية، التي بات نفوذها العالمي والإقليمي غير منازع وطاغياً. وهكذا أعيد رسم الخارطة السياسية للفلسطينية، خاصة بعد اتفاق أوسلو (أيلول / سبتمبر ١٩٩٣) وتطبيقه اللاحقة على قاعدة الخيارين أو القطبين، القطب المنخرط في عملية مدريد - أوسلو وللقطب الإسلامي السياسي، وعلى أساس الأبيض والأسود، الطرف الداعي للسلام والمنخرط فيه من جهة، والطرف المعادي للسلام أو المخرب له والموصوم «بالإرهاب» من الجهة الأخرى، بما يعزز نفوذ وقوة للخيار الوحيد المتبقي، رغم أنه هو أيضاً كان يعاني من أزمة طاحنة تفاقمت منذ مطلع التسعينات. وبين هذين القطبين، ضاع اليسار بتشكيلاته المختلفة، وبات محاصراً حتى على الصعيدين المالي والإعلامي، وبات مطلوباً، من قبل مهنمسي سلام ما بعد حرب الخليج الثانية، أن يبقى هكذا، وأن يتم إخراجها من دائرة الفعل والتأثير وتهيمشه إلى الحد الأقصى (وهو ما يمكن فهمه من تضمين قائمة المنظمات «الإرهابية» التي تنشرها الإدارة الأميركية كل القوى المعارضة لاتفاق أوسلو، بما فيها تلك القوى اليسارية التي تدعو إلى حل سياسي متوازن للصراع العربي والفلسطيني - الإسرائيلي وإلى قيام دولة فلسطينية في القدس العربية والضفة الغربية وقطاع غزة).

وفي هذا السياق، ينبغي ألا نهمل تأثير الحصار المالي، خاصة على ضوء

تجربة الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية المعاصرة، خاصة منذ مطلع السبعينات، فإذا كان صحيحاً أن المال لا يصنع أحزاباً وتنظيمات وقوى ذات طابع جماهيري حقيقي، فإنه في الوضع الفلسطيني تحديداً، عنصر هام في دعم أوضاع هذا التنظيم أو ذلك، أو اضعاقلها، كما أنه، من جانب آخر، وهذا ما ينبغي عدم إهماله، عنصر هام في التأثير على القرار السياسي بدرجة أو بآخر، وفي الإضداد طبعاً.

ومن هنا ينبغي النظر إلى الاغراق الذي حدث خاصة بعد الفورة النفطية في العامين ١٩٧٣ - ١٩٧٤ والذي كان له دور كبير في تشكيل مصالح وامتيازات وتنامي دور شريحة بيروقراطية مفسدة تداخلت وظلفها وتطلعاتها مع الشرائح الطفيلية والكمبرادورية الفلسطينية والعربية في الشتات أولاً، ثم في الوطن، خاصة بعد اتفاق أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية المنبثقة عنه. وبات لهذه الشريحة أو الشرائح مجتمعة تأثير على القرار للميلسي، وقبل ذلك، على السياسات الاقتصادية الاجتماعية. ومن هذا الموقع ساهمت ليس فقط في محاصرة التيارات اليسارية وما تمثله من طموحات قوى اجتماعية ذات شأن في المجتمع الفلسطيني، وإنما أيضاً في عمليات التخريب والإفساد، الجماعي أو الفردي، لعناصر انتمت للتيار اليساري، وهي عمليات سهلتها التطورات الخارجية المسلية (انهيار الاتحاد السوفيتي، وتجربته، انعكاسات حرب الخليج عام ١٩٩١) وحالة الاحباط وفقدان البوصلة التي نتجت عنها لدى قطاع غير بسيط من قواعد وكوادر، لا بل ومن قيادات، هذا التيار. وكلنا يستذكر المناخات التي سادت بعد هذه التطورات، والتي سلمت، صراحة أو ضمناً، بانتصار النظام الرأسمالي وقيمه ونموذجه الاقتصادي الليبرالي المعولم، كما ونموذجه الميلسي، الذي بات يعتبر عنوان «الديمقراطية» والترجمة الوحيدة الممكنة لها في أي مكان في العالم.

(ولا نريد هنا أن نستطرد في هذا المجال لننتحدث عن أخطاء التجربة الموفيقية، وغياب الديمقراطية السياسية الحقيقية فيها، بل نكتفي بهذه الإشارة العابرة لنؤكد أن الديمقراطية في الدول الرأسمالية المتطورة، وإن كانت في قسم كبير منها نتاج نضالات الجماهير الشعبية وقواها الطليعية، إلا أنها عرضة دائمة

للتحليل والتجاوز والانتقاص من قبل الطبقات الحاكمة واصحاب النفوذ المالي الأخطبوطي المتزايد التكاثر على القرار اليساري في بلدهم وفي بلدان أخرى في العالم، في عصر تتلمي الشركات متعددة الجنسية واتساع عملية العولمة).

وهنا لا نريد أن نقلل من الإشكالات والتغزرات الذاتية للقوى والاتجاهات اليسارية الفلسطينية المختلفة التي عاشت وتعيش لزمته الخاصة ونصيبها من الأزمة العامة للحركة الوطنية الفلسطينية، كما أشرنا أعلاه. ولا نريد أن نستخف أيضاً بالملخات السلبية التي كانت، لفترات طويلة، قائمة في ما بينها، والتي تطل برأسها أحياناً فتعود أشباح الماضي لتتجد حواريات الحاضر وتترك احتمالات المستقبل، وفي منطقة يمر فيها الماضي، حتى السحيق منه، طويلاً، وتغلب، في بعض الحالات، اصطفاقاته ومفاهيمه وعصبيته على ما يفترض أن تمليه منها هموم الحاضر وحسابات المستقبل. وهنا لا نتحدث فقط عن التاريخ المشترك واشكالاته بين الجبهتين الديمقراطية والشعبية، بل أيضاً عن الحزب الشيوعي (حزب الشعب حالياً) والاشكالات التي حكمت، طويلاً، للعلاقات والمواقف والتقييمات (المسبقة أحياناً) بينه وبين كل من الجبهتين، إذا اعتبرنا أن هذه التنظيمات الثلاثة هي التشكيلات الرئيسية لليسار الفلسطيني المعاصر، دون أن نهمل عدداً من القوى والتيارات والتجمعات والشخصيات التي تنتمي فكرياً وموقفاً لهذا الاتجاه أيضاً، ولسنا، هنا، بصدد تقييم مسيرة وتاريخ كل طرف من هذه الأطراف والإشارة إلى حجم الأخطاء (الاستراتيجية أحياناً) التي يتحمل مسؤوليتها في المال الذي وصل إليه تيار اليسار في صفوف الشعب الفلسطيني، فلذلك مكان آخر، وهو، في كل الأحوال، ينبغي ألا يحكم التعلطي مع الواقع الحالي وإمكانيات العمل المشترك والتوجه نحو بناء القطب اليساري (القطب الثالث) كخيار انقلازي، ليس فقط لقوى اليسار وقيمه، وإنما لمجمل القضية الوطنية.

ولا نستعين هنا أيضاً بحجم الخلافات السياسية الراهنة بين مكونات اليسار الفلسطيني، وتحديداً بين الجبهتين الديمقراطية والشعبية من جهة وحزب الشعب من جهة أخرى، خاصة في ما يتعلق بفتاوى أوسلو وتربلته، ولكن، هنا أيضاً، هذه

الخلافت السياسية، التي ترجمت بعض الشيء لثر المواقف النقدية المتزايدة لحزب الشعب تجاه الاتفاقات الأخيرة وتجاه سياسات وممارسات السلطة وأجهزتها، يمكن أن تتم مناقشتها ويتم التعاطي، في المقام الأول، مع القضايا المتفق عليها والتي تتقارب المواقف بشأنها، وهي غير قليلة، خاصة في المجال الاقتصادي - الاجتماعي ومجال الحريات الديمقراطية وحقوق المواطن، ويمكن أن ترسم هياكل العمل المشترك، العامة أو المعنية بمجال محدود، انطلاقاً من درجة التلاقي هذه.

وقد شهدت مرحلة ما بعد مؤتمر مدريد تشكل القيادة الموحدة للجبهتين الديمقراطية والشعبية، وهي صيغة فضفاضة قليلة للتطور، وإن بشكل أبسط مما كان يتوقع بعض اتصال الاندماج والتوحيد المبكرين، كما جرت محاولات عدة في الأراضي المحتلة، خاصة بعد اتفاق القاهرة عام ١٩٩٤ لتشكل «تجمع وطني ديمقراطي» يضم قوى وشخصيات تنتمي، بشكل عام، إلى تيار اليسار وتعارض اتفاقي أوسلو والقاهرة (أواخر ١٩٩٤ - أوائل ١٩٩٥). وفي أواخر العام ١٩٩٥ صدرت مواقف مشتركة للجبهتين الديمقراطية والشعبية وحزب الشعب وبعض الشخصيات اليسارية، مع بدء الترتيبات لانتخابات هيئات الحكم الذاتي (الرئاسة والمجلس التشريعي)، لكن للموقف من هذه الانتخابات ثم من المشاركة في مؤسسات السلطة، بما فيها الوزارة، باعد، بالممارسة بين الجبهتين من جهة وحزب الشعب من جهة أخرى، علماً بأن الموقف من اتفاق أوسلو نفسه كان مصدر تباعد سابق.

وتطورت بعد ذلك الأوضاع على الأرض، وبالتالي المواقف. فمن جهة، باتت هناك معطيات جديدة لا يمكن تجاهلها والقفز عن وجودها بغض النظر عن الرأي فيها وفي منشأها. ومن جهة أخرى، دخل اتفاق أوسلو، بعد نشوة إعادة الانتشار خارج المدن الرئيسية في الضفة الفلسطينية (باستثناء القدس العربية طبعاً والخليل) في أواخر العام ١٩٩٥، وبعد انتخابات رئاسة السلطة والمجلس التشريعي، دخل في مرحلة من التباطؤ والتأزم، ليس فقط بسبب مجيء اليمين

المتطوّر إلى الحكم في إسرائيل بعد انتخابات أيار / مايو ١٩٩٦ والسياسات المتعنتة التي اتبعتها، وإنما أيضاً بسبب التباينات وتغولات الانشقاق ذاته، الذي ترك العديد من القضايا الحساسة والخطيرة. بدءاً بمسألة الاستيطان الإسرائيلي، مفتوحاً، وبالتالي مصدراً دائماً للاحتكاكات ولتغيير الوضع القائم على الأرض، ليس بالاتجاه الذي يفترضه صانعو أوسلو الفلسطينيون وإنما بالاتجاه المعاكس، أي اتجاه ترسيخ الوجود الإسرائيلي في جزء كبير من الأراضي الفلسطينية المحتلة، من القدس إلى أنحاء الضفة، إلى أجزاء من قطاع غزة نفسه.

وجاءت للممارسات السلبية للسلطة الفلسطينية وبعض مؤسساتها وأجهزتها في عدد من المجالات المتعلقة بالحريات الديمقراطية وحقوق المواطن، كما في مجال التصرف بالمال العام ومجمل السياسات الاقتصادية - الاجتماعية، التي لم تساهم في التخفيف من المعاناة الكبيرة الناجمة عن الحصار الإسرائيلي المتتالية بل زادت من الهوة بين قطاعات واسعة من المواطنين وهذه السلطة، جاءت كل هذه الممارسات لتعيد الاعتبار للعداوين الاجتماعية والديمقراطية لقوى اليسار ولتقارب، إلى حد معين، بين المطالب، ولتوجد، إلى جانب الشأن الوطني العام وتزايد الابتزازات والاضغوط الإسرائيلية (الأميركية) على السلطة الفلسطينية، أرضية أولية مؤاتية لتقارب جديد بين قوى اليسار. فجرت في العام ١٩٩٨ سلسلة من اللقاءات والحوارات شملت قوى اليسار لثلاث المشار إليها ولم تنته اللقاءات على المستوى السياسي إلى خلاصات متفق عليها.

بالمقابل، حققت بعض التجارب الميدانية المشتركة نتائج ملموسة ومشجعة. فعلاوة على العمل المشترك بين الجبهتين الديمقراطية والشعبية في أكثر من ميدان، وتحالفهما معاً أو مع قوى أخرى يسارية وغير يسارية، خاصة في الانتخابات الطلابية في بعض الجامعات والنقابات، كانت تجربة التحالف الثلاثي في جامعة بير زيت تحت عنوان «القطب للديمقراطي» تجربة إيجابية، على الأقل من حيث فتح خيل ثالث ذي مصداقية ووزن أمام الطلبة، ففي العام ١٩٩٧ حقق التحالف الثلاثي (طلاب للجبهتين الديمقراطية والشعبية وحزب الشعب) نتائج

متواضعة نسبياً بسبب التحفظات الموجودة لدى قسم من قواعد هذا الطرف أو ذلك تجاه هذه التجربة. لكن انتخابات العام التالي (١٩٩٨) جاءت بنتيجة إيجابية وتقدم ملموس، حيث نال القطب الديمقراطي عشرة مقاعد في الجمعية العمومية (مقابل ٨ في العام السابق) وهو تقريباً نصف ما حصلت عليه كل من الكتلة الإسلامية (٢٠ مقعداً) وكتلة شيبي «فتح» (١٩ مقعداً).

وبمعزل عن محدودية هذه التجربة وعدم امتدادها إلى جامعات أخرى، وبمعزل عن احتمالات استمرارها - وهو ما نرجوه، بالطبع، إلا أن من الواضح أن هناك ديناميكية ذاتية لعملية الوحدة على الأرض وفي المجالات المحددة، كما يتضح من هذه التجربة. وهي تصب بهذا الاتجاه: اتجاه أهمية التركيز على التجارب المحددة، على مشروع بلورة هذا «القطب الثالث». بل إن الاكتفاء بها قد يكون بحد ذاته دوراً في حلقة مفرغة، طالما أن القاعدة والجمهور التنظيمي والجمهور المتعاطف مستبحدون عن هذه العملية، حيث أن التباينات والخلافات السياسية وأساليب العمل المتنوعة يمكن أن تبرز بين لحظة وأخرى وتتحول إلى عقبات تعيق التواصل والإنجازات الميدانية، على هذا الصعيد، تفتح المجال، بتراكمها، لتجاوز العديد من هذه العقبات ومن مخلفات الماضي، دون أن نذهب إلى حد توهم أن هذه المخلفات يمكن أن تتبخر، هكذا ببساطة، دون ترك أثر. لكن عملية تدرجية متواصلة، تبدأ بشكل فضفاض ومرن للعلاقة بين مكونات القطب اليساري، تنظيمات وتيارات وشخصيات، مستعزز وتتطور بمقدار ما يتم إنجاز خطوات عملية على الأرض، تكتسب بدورها ديناميتها الخاصة وتشكل حافزاً جديداً لتطوير الصيغة ودفعها إلى الامام. فكما يقول للمثل الأجنبي «النجاح يجر النجاح». وهذه الإنجازات تخلق ظروفاً أفضل لمعالجة التباينات والخلافات الفكرية والسياسية وإيجاد التقاطعات والقواسم المشتركة وآليات العمل المناسبة مع إبقاء قضايا الخلاف والتباين قيد النقاش والتحصيل والتفريق. فالتجربة العملية كفيلا، غالباً، بحسم العديد من القضايا أو تحجيم الخلافات بشأنها. علماً بأن قضايا غير قليلة يمكن أن تكون هناك آراء متنوعة بشأنها حتى داخل التنظيم الواحد. لكن



وحدة أي تنظيم أو حركة أمر حيوي يفترض الوصول إلى مواقف سياسية موحدة، على الأقل في المجالات الأساسية والحيوية لعمل التنظيم، بدءاً بالمجال الوطني، أي إنجاز مهمات لتحرير الوطني، في وضعنا الفلسطيني الخاص.

وإذا ما نظرنا إلى الوضع العالمي حولنا بعد زهاء العقد من الزمن على انهيارات تجارب أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي، نجد أن القيم التي دافع عنها اليسار في أنحاء العالم (وليس فقط في ظل هذه التجارب) مازالت حية، لا بل اكتسبت حياة جديدة وصيغاً جديدة، حتى في بلدان هذه الانهيارات، وبشكل خاص في روسيا الاتحادية ذاتها. وفي دول أوروبا الغربية والجنوبية، مازالت قوى اليسار وقيمه تتمتع بقاعدة شعبية وحيوية سياسية ملموسين كما اتضح في الانتخابات النيابية والمحلية العديدة التي جرت في السنوات الأخيرة في هذه البلدان. وهذا يعود أيضاً إلى كون التقاليد والأفكار اليسارية والديمقراطية ذات جذور في هذه البلدان تسبق، في الغالب، قيام الاتحاد السوفييتي. لا بل أن الأفكار اليسارية التي تبلورت على يد كل من كارل ماركس وفريدريش إنغلز في أواسط وأواخر القرن التاسع عشر لها جذور قوية في بلدان أوروبا الغربية المتطورة صناعياً أو اقتصادياً، كما يشير إلى ذلك ماركس وإنغلز نفسيهما، وهي تعكس واقع هذه البلدان وتطور القيم والتطلعات لدى جمهورها الأكثر وعياً ودينامية.

وإلى جانب ذلك كله، فإن الانهيارات الصعبة التي شهدتها في العامين الأخيرين، بعض بلدان آسيا الشرقية والجنوبية الشرقية، من بين تلك التي كانت تلقب «بالنمور» لوصف تطورها الاقتصادي للصناعي السريع، هذه الانهيارات، التي كانت لها امتداداتها وتأثيراتها على مناطق واسعة أخرى في العالم، تؤثر إلى أن النظام الرأسمالي (المعولم) ليس «نهائية للتاريخ» كما قيل في مطلع التسعينات، بل أنه لا زال نظاماً منخوفاً بالتناقضات والمفارقت الصارخة وموء توزيع الثروة على البشر، في بلدان المركز الرأسمالي نفسها، كما وخاصة في بلدان الأطراف (العالم الثالث). لا بل أن تحديث هذا النظام وتطويره للتلازم مع مرحلة العولمة الشاملة كان لهما ثمن باهظ على الصعيد البشري في البلدان المتطورة نفسها

(تزايد نسبة البطالة). ولكن أكثر من ذلك في بلدان الأطراف التي بات عدد غير قليل منها يعيش على هامش التاريخ، وفي ظل حالة مريعة من الفاقة والتفكك.

ولا نبشر هنا بقرب زوال النظام للرأسمالي وانهياره وتفجر تناقضاته الرئيسية. فمثل تلك مسألة طويلة الأمد نسبياً لا أحد يستطيع أن يتنبأ بزمنها. ولكن نريد أن نشدد على أن قيم اليسار، كما هو متعارف عليها، لازالت قيماً راقية، ولم تشخ ولم تصبح متقدمة، ويمكن تلخيص عناوين هذه القيم بالتالي:

- احترام حقوق الدول والشعوب وميادة المساواة والعدالة في التعامل معها وفي ما بينها، ووضع حد للهيمنة الإمبريالية ولشريعة الأقوى في أنحاء للعالم.

- احترام الحريات الديمقراطية وحقوق المواطن في كل بلد، وعلى مستوى العالم.

- بناء لقتصاد وطني متحرر من قيود التبعية ويحترم حقوق مواطنيه المنتجين، وخاصة العمال والفلاحين والكفاءات ويخرجهم من إطار الاستعمار الرأسمالي.

- محاربة كل أشكال التمييز على أسس اللون والدين والعرق والاثنية والجنس والثقافة الخ.. وكل أشكال الاستغلال والاضطهاد، وضمان الحد الأقصى من العدالة الاجتماعية، وصولاً إلى نضوج ظروف قيام مجتمعات اشتراكية حقيقية، بديلة عن نظام الاستغلال للرأسمالي.

- الانفتاح على مستوى الشعوب والتضامن ما بين قواها المستتيرة وجاهيزها الشعبية العريضة، وإقامة نظام عالمي متوازن يخدم مصالح البشر عموماً وليس حفنة لرباب الاحتكرات الدولية الكبرى.

ويمكن أن تصنف إلى هذه العناوين عناوين أخرى بالتأكيد. لكن ما يهمنا هو أن نضع مؤلفنا للخاص: هل ما زالت هذه القيم مهمة بالنسبة لمجتمعنا الفلسطيني ومجتمعنا العربية الأخرى؟

وجوابنا، بالطبع: نعم. ومن هنا أهمية ومشروعية إعادة الاعتبار لليمن الفلسطيني لهذا «القطب الثالث» الذي يمكن أن يجد إطاراً شعبياً واسعاً يلتف حوله، إذا ما أحسن التصرف، وإذا ما حقق إنجازات يلهمها الجمهور ويراهها بأعينه، ويشعر بأهمية استمرارها وتوسيعها لصيانة قضيته الوطنية والدفاع عن مصالح الفئات الاجتماعية الأوسع في مجتمعنا، العمال والفلاحين والشبيبة والنساء والفئات المتقنة والقطاعات الوسطى، وحتى الليبرالية للمنتجة الوطنية وغير التابعة.

إن تنظيمات وقوى واتجاهات اليمن الفلسطينية لا تعيش معطلة في الهواء ومعزولة عن محيطها. فهي جزء من المجتمع الفلسطيني، والسمات الاجتماعية الغالبة تنعكس عليها وتعيش طويلاً في صفوفها. وبعض هذه السمات إيجابي ينبغي تعزيزه كمظاهر التكافل الاجتماعي، على سبيل المثال لا الحصر، وبعضها سلبي ينبغي العمل على محاصرته وتخفيف وطئه على العمل النضالي إلى أن يتم التخلص منه على أمد طويل، من نمط النزعات العشوائية والجهوية والمحلية وغير ذلك من النزعات والسلوكيات التي تزدهر غالباً وتتفاقم في مناخات الاحباط والتراجع والردة، كذلك التي نشهدها في السنوات الأخيرة. ومهما كانت محاولات القفز عن هذا الواقع الموضوعي واعتبار الموقف الفكري أو السياسي (اللفظي) بحد ذاته مصدر الطليعية والمداخل لتجاوز الواقع المحيط، فإن الواقع دائماً هو الأشدّ عناداً، كما يتضح الآن مما جرى ويجري في بلدان التجربة الاشتراكية في أوروبا الشرقية. بمعنى أن الطليعية ليست صفة شاملة، ولا هي صفة ثابتة، تلصق بهذا التنظيم أو ذلك، بهذا التيار أو ذلك، أو بهذا الشخص أو ذلك، فقد يكون المعنى طليعياً في مجال معين، ومحافظاً أو رجعياً أو متخلفاً في مجال أو مجالات أخرى. وهذا ينطبق على التنظيم كما ينطبق على الأفراد غير المنظمين، ومن هنا، فإن الطليعية هي هدف دائم، وهي تطلع مستمر، ينبغي استحقاقه، أي نبذه بالإثبات، بالممارسة، في هذا المجال أو في أكثر من مجال، أو في مختلف المجالات، وهذه مسألة ليست سهلة إطلاقاً بالطبع.

نشير إلى ذلك لأن هذه الصفة استخدمت طويلاً كإسقاط أيديولوجي تصفي على الذات أو على الغير، على الفرد، كما وخاصة على التنظيم. ومن هذه الزاوية فإن التواضع والموضوعية في تقييم الذات والتجربة الذاتية يساعدان كثيراً في دفع عملية الالتقاء. وبكلام آخر أكثر رولجاً في السنوات الأخيرة، لا أحد يستطيع أن يدعي امتلاك الحقيقة وحده وامتلاك الحلول السحرية للمزق العلم الذي تعاني منه الحركة الوطنية الفلسطينية وتيار اليسار الفلسطيني في إطارها. ولكن كل طرف أو فرد يمكن أن يغني العمل المشترك بتجربته، إذا ما تم الاقتناع الفعلي بأن مستقبل التيار اليساري الفلسطيني - في الأمد المنظور - يتوقف على تلاكيه وعلى عمله المنسق.

وليس هناك، بالطبع، وصفة جاهزة للنجاح، هناك تجارب عديدة في العالم لدرجات متفاوتة من التمسق والتوحيد والعمل المشترك، من تجربة الساندين في نيكاراغوا في السبعينات والثمانينات إلى تجربة جبهة فارابونديو مارتي في السلفادور، إلى بعض التجارب اليسارية المعاصرة في أوروبا الغربية (اليسار الموحد في إسبانيا، وحزب إعادة التأسيس الشيوعي في إيطاليا، والأخير شهد تراجعاً في تجربته التوحيدية في الآونة الأخيرة). وكلها تجارب تحتاج إلى التمحيص والتدقيق لأخذ ما هو إيجابي ونجاح فيها وتفاذي تكرار بعض العثرات ونقاط الضعف التي أدت إلى انتكاس البعض منها أو تراجعها الجزئي. ولكل ظرف وزمان، طبعاً، خصوصيتهما، التي ينبغي أن تتبع أولاً من الرؤية الملموسة للواقع القائم، بكل تعقيداته، ولكيفية التأثير فيه وتغييره وليس للتألم معه والتكيف مع أفرزته باعتبارها محطاً ثابتاً وقرأ لا فرار منه، وهذا أمر مهم تحديداً في وضعتنا الفلسطينية، حيث الواقع الجديد يحمل الكثير من التعقيدات والسلبيات الجديدة، التي لا يمكن تجاهل وجودها والقفز عنها طبعاً، ولكن ينبغي عدم القبول بها والتسليم بدوامها واستمراريتها وتكييف البرامج والتطلعات معها.

إن مشروع «القطب اليساري» أو «القطب الثالث» يمكن أن يتقدم باتجاهين: الاتجاه الأول دائرة اليسار المستند إلى الفكر الاشتراكي العلمي أولاً، والثاني دائرة

أوسع تشمل عملياً كل التيارات للقائمة بين القطبين الآخرين، التيارات الديمقراطية والليبرالية المستبيرة والوطنية الجذرية والتيار القومي التقدمي. ولكل من هاتين الدائرتين أشكالها التنظيمية المختلفة، التي يمكن أن تبدأ، كما ذكرنا، بدرجة مرتنة من التنسيق، وتتطور مع تطور الإنجازات الملموسة على الأرض.

ولا يمكن لهذا اليسار أن يسمى، بالطبع، أن المرحلة الراهنة في حياة الشعب الفلسطيني هي مرحلة تحرر وطني، كفت ولازالت منذ عقود عديدة، وبالتالي يبقى الهلجس الأول هو الهلجس الوطني، هلجس إنجاز الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في هذه المرحلة التاريخية، حقه في التخلص من الاحتلال واقلمة دولته الوطنية المستقلة على كامل أراضي الضفة الغربية (بما فيها القدس الحربية) وقطاع غزة، وضمان حق نازحيه ولاجئيه في العودة إلى وطنهم وديارهم. ووحدة اليسار لا تتعارض مع متطلبات هذه المرحلة وضرورت وحدة كل مكونات الشعب وقواه وتجاهاته الوطنية، بل هي سلاح هام لتوفير شروط استعادة هذه الوحدة الوطنية وتطويرها وضمان تقدم مجمل المسيرة للوطنية التحريرية ومنع تصفية القضية والحقوق الوطنية أو الانتقال منها واعاقة السير باتجاه انتصارها وإنجازها في أقرب وقت ممكن، وبالقدر الأكمل من المعقاة والعذاب للشعب الذي طال عذابه ■

١٩٩٨/١٠/٢٢



## (5)

### اليسار الفلسطيني متغيرات المرحلة واستحقاقات التجديد (\*)

قيس عبد الكريم  
(أبو بلى)

إبرام اتفاقيات أوسلو وبدء تطبيقها شكل انعطاف حادة في المسار التاريخي لحركة التحرر الوطني للفلسطينية، تفوق في حدتها منعطف منتصف الستينات الذي شهد نشوء ميثاق. وانطلاقة المقاومة الفلسطينية المسلحة، وهما الحدثان اللذان أرسيا الأساس لتشكيل معالم النظام المياسي الفلسطيني كما عرفناه خلال ربع القرن الماضي (١٩٦٨ - ١٩٩٣). بتوقيع اتفاق أوسلو يندفع - للمرة الأولى - طرف فلسطيني، يحتل الموقع الرئيسي في قيادة الحركة الوطنية، للانخراط في تسوية سياسية مع إسرائيل، بما انطوى عليه ذلك من صدمة ضاعف من وقعها أن هذه التسوية جاءت على درجة من الإجحاف بحيث تتجاهل الحد الأدنى من مصالح الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية، وتعجز، بالتالي، عن تأمين حلول للقضايا والتتلفعات الملتهبة التي يتمحور حولها الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

قامت هذه التسوية على تأجيل البت بالقضايا الجوهرية التي ينطوي عليها الصراع (القدس، اللاجئين، المستوطنات، الحدود، السيادة، المياه، الخ...) إلى مفاوضات كان يفترض أن تبدأ بعد سنتين من بدء تطبيق الاتفاق على ترتيبات المرحلة المسماة انتقالية، المفترض أن يتحدد مداها الزمني بخمس سنوات، والتي

(\*) مدخلية قمت في إطار ندوة بعنوان «ما بعد الأزمة: التغيرات البنوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل، نظمها مؤسسة مواطن» في رام الله في ٢٢، ٢٣ / ١٠ / ١٩٩٨.

تقام خلالها سلطنة حكم ذاتي تمتد تدريجياً من غزة وأريحا إلى سائر الضفة عدا القدس ومناطق للمستوطنات والحدود والمواقع العسكرية التي تراها إسرائيل ضرورية لأمنها. وبينما تحتفظ إسرائيل بمفاتيح السيطرة على الأرض والمياه وعلى الشان الأمني والاقتصادي وسائر شؤون السيادة، وبالقدرة على فرض الوقائع الاستيطانية والتوسعية على الأرض، يتعهد الجانب الفلسطيني بنبذ «الإرهاب»، وقمع المقاومة، وإنهاء الانتفاضة، وللتسيق والتعاون مع إسرائيل في مختلف المجالات الأمنية والاقتصادية، والالتزام بحل كافة الخلافات معها بالوسائل التفاوضية. ومن السهولة بمكان أن يرى المرء أن الشروط المجحفة التي انطوت عليها هذه التسوية تضع بيد إسرائيل زمام التحكم بمسار العملية كلها، دون أن تكون قد حددت مبيعاً الهدف النهائي الذي ستصل إليه. وكان واضحاً، وهو ما تؤكد الوقائع اليوم، أن هذه للمعادلة المختلة تتطوي على خطر تحويل ترتيبات الحكم الذاتي، المسماة انتقالية، إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية.

الانخراط في هذه للتسوية المجحفة ترتب عليه انهيار القاعدة السياسية للائتلاف الوطني الذي كان قائماً في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، والذي منه كانت تستمد المنظمة شرعيتها الشعبية ومكانتها التمثيلية. هذه للقاعدة السياسية تمثلت في ما كان يعرف باسم «البرنامج المرحلي» الذي اعتمد برنامجاً للإجماع الوطني عام ١٩٧٩، واتخذ صيغته الأكثر وضوحاً وتبلوراً في «مبادرة السلام الفلسطينية» التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥/١١/١٩٨٨. وجوهر هذا البرنامج: إن لية تسوية سياسية مع إسرائيل يجب أن تضمن، في الحد الأدنى حق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة في الضفة الغربية — بما فيها القدس — وقطاع غزة حتى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧. اتفق أوسلو أخل بهذا الجوهر وأطاح بالتالي بالركيزة السياسية للإجماع الوطني. وترتب على ذلك انهيار النظام السياسي الفلسطيني القديم الذي كان قائماً على مبدأ الإجماع والتوافق كأساس لا غنى عنه للائتلاف في إطار م.ت.ف. بما أدى إليه ذلك من انقسام في صفوف الشعب وتمزق وشلل في البنى المؤسسية للحركة الوطنية الفلسطينية.



هذا المنعطف جاء في ذروة الأزمة التي كانت تعاني منها الانتفاضة الشعبية في الوطن، بفعل تفاقم جملة من المعضلات التي استفحلت بعد خمس سنوات من الصدام المتواصل مع الاحتلال، لتقود إلى التفكك التدريجي للإجماع الوطني على خيار استمرار الانتفاضة، ليس فقط على صعيد القوى السياسية، بل أيضاً بفعل ميل قوى اجتماعية هامة إلى الانفضاض عن مسيرة الانتفاضة والانسحاب من معسكرها. هذا الانحسار في القاعدة الاجتماعية للانتفاضة ترافق مع الإنهاك الشديد الذي أصاب ركائزها الجماهيرية بعد سنوات مريعة من الشظف والتضحيات. وجاء اتفاق أوسلو ليضع حدا لمسيرة الانتفاضة ويرسم إنهاءها قبل أن تحقق هدفها المعلن في الاستقلال.

في الشتات الفلسطيني تفشي الشعور بالخذلان إزاء تجاهل الاتفاقيات الموقعة لحقوق اللاجئين، والمنحى للخطير الذي اتخذته معالجة قضيتهم في لجان المفاوضات المتعددة بعيداً عن مرجعية القرار ١٩٤. ومع انقسام م.ت.ف. والشلل الذي أصاب مؤسساتها غاب دورها إزاء قضايا فلسطيني الشتات، حيث بقوا يفتكرون إلى مرجعية وطنية موحدة، بينما تفاقم القهر الذي يتعرضون له بالحرمان من أبسط الحقوق المدنية والاجتماعية. وتعمق في صفوفهم القلق والخوف على المصير من جهة، وللشعور المتزايد بتهميش دورهم وتراجع قدرتهم على التأثير في صوغ المصير الوطني في جهة أخرى.

شكلت هذه العوامل حالة من التفكك والاتحلال للبنى التقليدية للحركة الوطنية الفلسطينية، وهي حالة موضوعية تعكس عملية الفرز والحراك الاجتماعي وإعادة الاصطفاف في خارطة القوى والمصالح في ضوء الوضع الجديد الذي بدأ يتشكل مع المباشرة في تطبيق اتفاقيات أوسلو، وبخاصة انه جاء على خلفية التحولات الدرامية التي شهدتها الوضع الدولي والإقليمي في مطلع التسعينات، أولاً بفعل انهيار التوازن الدولي الذي كان قائماً في حقبة الحرب الباردة وانتهاء هذه الحرب بانتصار الولايات المتحدة وحليفاتها وتفكك المنظومة الامتريكية العالمية وانحيار الاتحاد السوفييتي، وثانياً بفعل النتائج للمسؤولية لحرب الخليج الثانية واندفاع

واشنطن نحو استثمارها للإسراع في إقامة نظام إقليمي جديد يكرس هيمنتها في المنطقة كركيزة من ركائز النظام العالمي الجديد ذي القطب الواحد الذي تسعى لإرسائه في عالم ما بعد الحرب الباردة.

أبرز معالم هذا الواقع الجديد، على الصعيد الفلسطيني، نشوء سلطة فلسطينية تتمتع بالحدود الذاتي في الضفة وغزة، وهي سلطة لا تملك ولاية كاملة على الأرض وسلطانها مقيدة في الشأن الأمني والاقتصادي وسائر شؤون السيادة، ولكنها تتمتع بصلاحيات واسعة في إدارة الشأن الداخلي للمجتمع الفلسطيني. بنى هذه السلطة تشكيلة، في البداية، بمفصلها الرئيسية، من المؤسسات الإدارية والعسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي ترافق بدء تطبيق الاتفاق مع انتقال معظمها من الخارج إلى الداخل واندمجها في أجهزة السلطة الناشئة لتشكل نواتها، ولتطبعها بطابعها الخاص، البيروقراطي، والطيفي، والفوضوي في آن. وأدى هذا إلى مزيد من التراجع في دور الشبكات الفلسطينية، ومزيد من الاغتراب لمؤسسات م.ت.ف. عن تمثيل هموم وقضايا الشتات وبخاصة بعد انعقاد دورة المجلس الوطني الفلسطيني في غزة (نيسان ٩٦) والتحولات الواسعة في تكوين المجلس التي أدت إلى الإخلال الجوهري بتوازنه التمثيلي على حساب تجمعات الشتات وصوتها داخل المجلس.

هذه التطورات أنتجت تغييراً عميقاً في الشروط الموضوعية التي تحكم صيغ ومسارات العمل السياسي الفلسطيني. فقد انتهت مرحلة، وبدأت مرحلة جديدة ذات طابع مختلف نوعياً. ولكن، أين يكمن الاختلاف في طبيعة المرحلة؟ البعض كان يعتقد أن المرحلة التي انتهت هي مرحلة للتحرير الوطني، لتبدأ مرحلة «البناء». هذه المعادلة الأيديولوجية كانت تعبر عن الآمال الوهمية التي جرى تعليقها بسذاجة، أو جرى نسجها بخبث وتعمد، على إمكانية أن تقود آليات تطبيق الاتفاق إلى زوال تدريجي للاحتلال وصولاً إلى قيام دولة فلسطينية. ولكن للتطورات اللاحقة سرعان ما بددت هذه الأوهام بقسوة. ولم يعد يجادل أحد أن سطوة الاحتلال وهيمنته لم تنحصر، بل ما تزال تلقي بظلالها الثقيل على مختلف مناحي

حياتنا، فضلاً عن وجوده المباشر على الأغلبية الساحقة من الأرض. وبحكم هذه الحقيقة يبدو بديهياً القول أن المرحلة ما تزال، في سمتها الرئيسية، مرحلة نضال من أجل التحرر الوطني.

ولكن انتقال طرف رئيسي في حركة التحرر الوطني للفلسطيني إلى مواقع القبول بحكم ذاتي مقيد الصلاحيات في ظل استمرار هيمنة الاحتلال، هو الذي أدى إلى التغيير النوعي في سمات هذه المرحلة وفي اصطفاة القوى الاجتماعية في سياق مسيرة التحرر الوطني. من جهة، أبرز هذا التغيير أولوية النضال من أجل إعادة بناء الإجماع الوطني، وهو في الجوهر نضال جماهيري ضاغط على السلطة من أجل تغيير مسارها، كشرط من شروط استئناف المواجهة الشعبية الشاملة ضد الاحتلال. ومن جهة أخرى، وهذا هو الأهم، أدى هذا التغيير إلى إضفاء وزن أكبر على محور الصراع الاجتماعي المتعلقة أولاً بدمقرطة المجتمع والحياة الداخلية الفلسطينية بمختلف مجالاتها السياسية والاجتماعية. وثانياً بالنفاعة عن المصالح الحياتية الملحة لقطاعات الشعب وقواه الاجتماعية والوطنية وإيجاد حلول للمعضلات التي تعاني منها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية وغيرها. هذا المحور الثاني لا يطرح نفسه فقد دخل الوطن، بل هو أيضاً يبرز بإلحاح في مواقع الشئنا حيث يدفع مسار التصرية للجارية نحو التصفية التدريجية لقضية اللاجئين، بما يعنيه ذلك من تقليص للالتزام الدولي إزاءهم وما يمكنه على دور وخدمت الأوتروا من جهة، وبما يقود إليه من جهة أخرى من تصعيد للإجراءات الهادفة إلى حرمانهم من حقوقهم المدنية والاجتماعية. وكل ذلك ينعمك بقسوة على المصالح الحياتية المباشرة لفلسطيني الشئنا فضلاً عن تهديده مصيرهم الوطني.

المرحلة الجديدة، إذن، لا تنتهي سمتها كمرحلة تحرر وطني. ولكنها مرحلة تحرر وطني ذات خصائص وشروط متميزة أبرزها التدخل المتزايد بين «الوطني» وبين «الديمقراطي» و«الاجتماعي»: بين النضال ضد الاحتلال والاستيطان، وبين النضال من أجل التحرر من قيود الانكفاءات المجحفة، ومن أجل

دمقرطة المجتمع وتصويب النهج الاقتصادي والاجتماعي للسلطة. علاقة التداخل هذه هي علاقة تآثر وتأثير جدلية متبادلة. إن وجود الاحتلال، والشروط المجحفة لاتفاقيات الحكم الذاتي، ليس فقط في الشأن الأمني بل أيضاً في المجال الاقتصادي، تحد على نحو جوهري من إمكانية إرساء ديمقراطية حقيقية أو إيجاد حلول ناجمة للمعضلات الاقتصادية والاجتماعية المستفحلة. لذلك فإن التحرر الديمقراطي والاجتماعي الحقيقي يشترط زوال الاحتلال ونيل الاستقلال الوطني. ولكن - من جهة أخرى - فإن تأمين متطلبات النجاح في معركة التحرير الوطني بات، أكثر من أي وقت مضى، يتطلب تعميقاً للديمقراطية الداخلية وحلولا أكثر عدالة للمعضلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الأغلبية المسحوقة من المجتمع.

هذا المنعطف كان، وما يزال، يتطلب تجديداً جوهرياً في برامج القوى السياسية القائمة، كما يتطلب تجديداً في بنائها وهيكلها ووسائل عملها بما ينسجم مع متطلبات المرحلة الجديدة ويرقى إلى تحدياتها. التخلف عن إدراك هذه الحاجة إلى التجديد، أو عن تلبية متطلباتها، قاد إلى أزمة مستفحلة عجلت عملية التفكير والانحلال لبنى الحركة الوطنية، وبكثت تطرح تساؤلات جادة حول مصير الصيغ التي كان يتشكل منها النظام السياسي الفلسطيني. أي تحديداً: منظمة التحرير ومؤسساتها وفصائلها وسفكر بنائها (من اتحادات شعبية... إلخ).

هذه الأزمة تطوي، بلا شك، على إضعاف المنظمة وتراجع دورها والنيل من مكائنها التمثيلية، بفعل تصدع وحدتها والشلل والخلل التكويني الذي أصاب هيكلها القيادي والتشريعية والميل إلى النمج المتزايد بين مؤسساتها وأجهزة السلطة. ولكن هذه الأزمة لا تعني نهاية منظمة التحرير ولا انقضاء مرحلتها. إن الغيبوبة التي أصيبت بها المنظمة لا تعني بعد الموت السريري، ناهيك عن الموت الكامل، ومحاولة صوغ «نظام سياسي جديد» تقوم ركائزه على أجهزة سلطة الحكم الذاتي، بعيداً عن المنظمة كإطار تمثيلي شامل للشعب الفلسطيني، هي محاولة باءت بالفشل وانتهت إلى مأزق يزداد استعصاء يوماً بعد يوم. واليوم

يجاهر الكثيرون أن شرعية مؤسسات السلطة، بما فيها المجلس التشريعي، تنتهي تلقائياً بنهاية الفترة الزمنية المحددة للمرحلة الانتقالية في أيار ٩٩. ولا يجد البعض مخرجاً من الفراغ المياسي - للقانوني الذي يقود إليه هذا المأزق، سوى بالعودة إلى شرعية المنظمة باعتبارها للمرجعية العليا للسلطة. والحال أن استحضار مرجعية المنظمة لإيجاد مخرج، ولو مؤقتة، من الأزمات الداخلية التي تعاني منها مؤسسات السلطة، بات يتكرر أكثر من مرة (كما حصل خلال الأزمة الوزرية الأخيرة).

ولابد أن نعيد إلى الأذهان أن اتفاق أوسلو نفسه هو رسمياً اتفاق بين إسرائيل وبين المنظمة، أقيمت بموجبه السلطة الفلسطينية، وليس اتفاقاً بين إسرائيل والسلطة. وحتى وفقاً لنصوص الاتفاق، فإن المفاوضات حول الوضع الدائم سوف تجري بين إسرائيل والمنظمة لا بينها وبين السلطة. ولا يمكن أن يكون الأمر إلا كذلك فالقضايا التي تدور حولها هذه المفاوضات تشكل العناصر الجوهرية للقضية الوطنية الفلسطينية ولا يمكن البت فيها إلا من قبل هيئة تقي بشمولية التمثيل الفلسطيني في الدخل والخارج.

إن الحاجة الموضوعية تبقى قائمة لاستمرار المنظمة بصفقتها تجسيدا لوحدة الشعب الفلسطيني ووحدة تمثيله، والكيان المعبر عن هويته وشخصيته الوطنية. وما لم تقم دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة على الأرض، السيادة الضرورية من أجل أن تكون حقاً «دولة للفلسطينيين أينما كانوا» كما ينص إعلان الاستقلال، فإن الدور الذي تلعبه المنظمة على هذا الصعيد لا يمكن لأية صيغة أخرى أن تعوض عنه. فالسلطة الفلسطينية، بما هي - بالتحريف كما بالممارسة - سلطة فلسطيني الضفة والقطاع، لا يمكن أن تشكل بديلاً للمنظمة يلبي هذه الحاجة الموضوعية. ولذلك نشهد الآن، مع اقتراب نهاية المرحلة الانتقالية وبروز استحقاقات التفاوض (أو الصراع) حول قضايا الوضع الدائم، إن الأصوات ترتفع بالدعوة إلى إخراج المنظمة من غيوبيتها وإحياء وتفعيل مؤسساتها.

لا بد أن نشدد هنا أن هذه المسألة (إحياء المنظمة) لا يمكن حلها بإجراءات

شكلىة ذات طبلعة إدارفة من نمط الفصل بفن اجتماعات اللجنة للتفنلفة واجتماعات المجلس الوزارف للسلطة. إن هذه المسألة هف فف الجوهر مسألة مساففة تتطلب حلولا مساففة من شفقن مترابطفن: الأول إعاءة بناء القاعدة المساففة للإجماع الوطنف، الثاني دمرقلة للبنفة المؤسسة للمنظمة. إن الصففة القديمة للانتلاف والإجماع الوطنف مكنت إلى غير رجعة. والرهان على إمكانفة إحصافها رهان عقفم. وعملفة إعاءة بناء الإجماع والانتلاف الوطنف، اللف هف شرط من شروط إحصاف المنظمة وتقفل مؤسسلها، بقدر ما تتطلب بلورة برنامج مسافف متفق علفه ففجاوز الشروط المصحفة لاتفلفففات أوصلو اللف كانت سبب الانقسام والتشرذم والشلل، فإلها بلفت تشترط فففد بنفة هذه المؤسسات وإعاءة بنافها على أسس ديمقراطفة ترسف الانتلاف على قاعدة أكثر تمثفلا لإرادة الشعب، بمختلف أماكن تواجدف. المداخل إلى ذاك بات الآن ممكنا، وهو إجراء انفضافات ديمقراطفة حرة للمجلس الوطنف الفلفطفنف على قاعدة التمثفل النسبف لللف تكفل تعبفرا أكثر دقة عن الخفارات المساففة والبرنامجفة لمختلف قطاعات الشعب. إذا توفرأ الإرادة المساففة، فمكن بفنف من الإبداع الخلاق تطوفر الآلفات اللف تمكن من إجراء هذه الانفضافات فف الوطن، بالرغم من ظروف الاحتلال. وكذلك هف الحال فف العفد من مواقع الشنات. أما بلدان اللجوء اللف ففعر ففها إجراء الانفضافات، فأن الجزء المنفض من المجلس نفسه فمكن أن ففدد أسس وكففة تمثفلها بما فراعف معاففر للدمقراطية والتفدفة والتمثفل الشعبف للحر.

إذا كانت اللفة الموضوعفة لدور المنظمة ما تزال قائمة، فأن نور ما فسمى «الفصل» هو فضا لم فنفه بعد. «الفصل» هف فف الواقع صفغ للعمل المسافف انفضفها للفرات التاريخية الفاعلة فف صفوف الشعب الفلفطفنف (القومفة — الوطنفة، والفصارفة، والإسلامفة) وتكففت من خلالها مع متطلبات المرحلة للمنصرمة من مسفرة التحرر الوطنف. وإذا كانت المرحلة ما تزال تنسم بالعلطف الوطنف التحررفف، فأن اللفة الموضوعفة لهذه الصفغ فبقف فضا قائمة. ولكن الشروط الجففة اللف بلفت تحكم هذه المرحلة، صارت تتطلب عملفة «تكفف» جفد تطور هذه الصفغ

وتمكنها من مواجهة التحديات التي تبرزها المرحلة الجديدة. وبصرف النظر عن قدرة هذا الفصيل أو ذلك على الاستجابة لمتطلبات هذه العملية، التي قد تؤدي إلى اختفاء فصائل أو ولادة فصائل جديدة كما حصل أكثر من مرة عبر مسيرة العقود الأربعة الماضية، ولكن الحاجة الموضوعية سوف تفرض، في النهاية، على الأرجح، تجديد هذه الصيغة لإنهاءها. وهكذا فإن عملية التفكك والاندماج البنّاء التقليدية للحركة الوطنية الفلسطينية هي ليست طريقاً ذات اتجاه واحد، بل هي مقامة لإعادة تشكيلها على أسس جديدة توائم مستجدات المرحلة.

ولكن هذه العملية لا تجري بسلامة ويسر. إنها تجري عبر أزمة طاحنة. وهي أزمة تعاني منها بالفعل كل القوى السياسية، بشكل ودرجات مختلفة. ولكن هذه الأزمة هي أعمق وأكثر حدة لدى قوى اليسار الفلسطيني. ولذلك أسباب عديدة موضوعية وذاتية. البعض يميل إلى ترجيح تأثير العوامل الموضوعية، وبخاصة تلك الناجمة عن التحول الدرامي في ميزان القوى الدولي اثر انتصار الولايات المتحدة وحفظتها في الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي.

يجري التشديد أحياناً على الأثر «الأيدولوجي» لهذا التحول على فصائل اليسار، باعتبار أن انهيار الاتحاد السوفييتي كان انهياراً للمرجعية الفكرية للتيار اليساري، ورغم أنني اعتقد أن هذا الحكم ينطوي على كثير من التبسيط (بل أنا أرى، بالعكس، إن ظاهرة انهيار الاتحاد السوفييتي لا يمكن فهمها إلا بالعودة إلى المنهج الماركسي ليس كأيديولوجيا بل كداة معرفية لا غنى عنها لتشكيل رؤية علمية متجددة للعالمنا المعاصر)، إلا أن من المؤكد أن هذا الانهيار أوقع درجة عالية من اللبلة الفكرية والارتباك السياسي في صفوف اليسار، زادت من عمق الأزمة وإن لم تكن سببها الرئيسي. فالواقع أن هذا الارتباك الأيدولوجي هو ذاته كان انعكاساً للتغيير الموضوعي في ميزان القوى الناجم عن انهيار التوازن الدولي الذي كان قائماً في حقبة الحرب الباردة. في ظل عالم التوازن بين القطبين، كانت قطاعات اجتماعية واسعة (من الفئات الوسطى) في بلدان العالم الثالث، تجد مصلحتها في الانضمام تحت راية اليسار أو التحالف معه لمواجهة أو لجم الاستغلال الإمبريالي. إن الارتباك

الأيدولوجي هو انعكاس للفزع والخذلان الذي بات يعصف بهذه القطاعات اثر لتهاير التوازن الدولي وسعيها إلى التكيف مع الواقع الدولي الجديد عبر القرار الجماعي من معسكر اليسار. وهكذا فإن التحول الدرامي في الوضع الدولي كان عملاً من عوامل تغذية الأزمة لداخلية اليسار الفلسطيني. وهو ساهم من جهة أخرى بلا شك في حرمانها من العمق الإقليمي والدولي الذي كان يؤمن دعماً مغنياً وسياسياً، وأحياناً مادياً، لا يمكن التقليل من أثره - لو استمر - في التخفيف من مفاعيل الأزمة. (ومن الواضح أن التيارات الرئيسية الأخرى في الحركة الفلسطينية لا تعاني بنفس الحدة من هذا العامل لاسباب جلية للعيان).

ولكن على أهمية هذا العامل الموضوعي الذي يتجلى تأثيره في تعميق الأزمة، فإن العوامل الذاتية هي السبب الرئيسي في نشوء الأزمة وتفاقمها. إن الأزمة، أية أزمة، هي احتدام التناقض بين الحاجة إلى الجديد الذي يوائم مستجدات التطور الموضوعي، وبين استمرارية القديم الذي شاخ وبات عقيماً. وهكذا فإن التغير في الظروف الموضوعية هو معطى من معطيات الأزمة وليس سببها. إن سبب الأزمة هو التخلف عن وعي الحاجة إلى التجديد، والتخلف عن تلبية استحقاقاتها والاستجابة لمتطلباتها.

إن ظروف المرحلة الجديدة تملئ، بالأساس، تجديداً برنامجياً يأخذ بعين الاعتبار التدخل المتزايد بين «الوطني» وبين «الديمقراطي» و«الاجتماعي». ولكن عملية التجديد البرنامجي لا تقتصر على بذل جهد فكري وحواري لبلورة وصوغ برنامج جديد. إن وضع برنامج على الورق هو خطوة لا ينبغي الاستهانة بأهميتها، ولكنها ليست سوى منخل للتجديد وليست التجديد بحد ذاته. ذلك أن التحدي الأبرز هو الانتقال بهذا البرنامج من حيز القول إلى حيز العمل، من حيز الدعاية والتبشير إلى حيز الممارسة والتطبيق. وذلك يتطلب تجديداً في البنى والأكوات التنظيمية التي تحمل هذا البرنامج. وفي نمط العلاقة بينها وبين القوى الاجتماعية التي يفترض بهذا البرنامج أن يعبر عن مصالحها وطموحاتها. البنى التي طورت لحمل برنامج تطغى عليه مهمات التضال الوطني ضد الاحتلال، بات



مطلوباً تكييفها لتتمكن من حمل برنامج يوازن بين الوطني وبين الديمقراطي والاجتماعي. وإذا كان الرئيسي في أحداث هذا التوازن هو إيلاء اهتمام أكبر للدفاع عن الحقوق والمصالح الحيوية المباشرة لجمهور الشعب، فإن التشخيص السليم لهذه الحقوق والمصالح، ولأولوياتها، ولسبل الدفاع عنها، يتطلب أولاً تعميق الديمقراطية الداخلية في الحزب (أو الفصيل / التنظيم) بما يعني بالدرجة الأولى تفعيل مشاركة القاعدة الحزبية، الأكثر انخراطاً في صفوف الشعب، والأكثر تمثلاً لهمومه واهتماماته في صوغ البرامج والمبادرات. وهو يتطلب، ثانياً، بناء علاقة ديمقراطية منظمة بين الحزب وبين القوى الاجتماعية التي يطمح إلى تمثيلها وحمل مطالبها.

[لابد هنا من عدد من الملاحظات حول هاتين النقطتين. فيما يتعلق بالنقطة الأولى أشدد على أن جوهر الديمقراطية الداخلية في الحزب يتمثل في تفعيل دور القاعدة الحزبية في صوغ البرامج والسياسات، وتصويبها، فضلاً عن حقها في الانتخاب الحر للقيادات على مختلف المستويات. إن حرية الرأي، وتعددية الآراء والاجتهادات، وحرية النقاش داخل صفوف الحزب هي لقاعدة الأولى من قواعد الديمقراطية. ولكنها وحدها لا تكفي. فيجب الإقرار بأن للنقاش الحر لابد أن يفضي إلى قرار تتخذه الأغلبية. والديمقراطية هي، أيضاً، أن يكون هذا القرار ملزماً للحزب كله بما يضمن مبدأ «وحدة العمل». إن الحقوق الديمقراطية للمضو الفرد يجب أن تكون مكفولة. ولكن ليس من بينها حق الفرد في أن يتمرد على قرار المجموع. فهذا ليس من الديمقراطية في شيء، بل هو نقيضها.

أما فيما يخص النقطة الثانية فيجب التشديد أن السمة الطليعية للحزب لا تحي إقامة علاقة أبوية، أو نخبوية فوقية، مع جماهير القوى الاجتماعية التي يطمح إلى تمثيلها. إن العلاقة بين الحزب والجماهير يجب أن تكون علاقة ديمقراطية بمعنى أن على الحزب أن يتعلم من الجماهير، أن يصغي بتواضع لأرائها وتجاربها، أن يلتقط بدقة همومها ومطالبها، وأن يوجد الأطر والقنوات المنظمة التي تمكن الجماهير اللا حزبية من أن تشارك بشكل ديمقراطي في اغناء برامج الحزب

وتصويب سياساته.

على أساس هاتين النقطتين يتضح مدى عمق الترابط بين استحقاقات التجديد البرنامجي وبين استحقاق تعميق الممارسة الديمقراطية داخل صفوف الحزب في علاقته مع الجماهير].

ولكن استحقاق للتجديد البرنامجي لدى قوى اليسار، بكل ما ينطوي عليه من صعوبات ومخاض داخلي عسير، يقترن هنا بالحاجة إلى بناء قوة جماهيرية، وملائية، تتجاوز الاستقطاب الجاري في حياتنا السياسية بين قطبين: من جهة السلطة وقاعدتها الرئيسية حركة فتح، ومن جهة أخرى الحركة الإسلامية وجناحها للرئيسي حماس. إن مصادر القوة لدى كل من القطبين لا تنبثق من سلامة أو ملموسية الطول التي يقترحها برنامج كل منهما للمعضلات الرئيسية التي يعاني منها المجتمع (إذا كان لأي منهما برنامج أصلاً)، بل من كون كل منهما يبدو بديلاً ذا مصداقية للآخر، بديلاً ذا وزن يمكنه من التأثير الفاعل في مجرى الصراع الراهن. وليس هذا، للأسف، هو حال قوى اليسار. إن قدرة أي من قوى اليسار على بلورة برنامج متجدد يستجيب بدقة لاحتياجات الواقع والمجتمع يمكن أن يشكل منخلاً لمرآة قوى جماهيرية وملائية قادرة في النهاية على أن تبرز بديلاً ديمقراطياً ثالثاً. ولكن هذه عملية شاقة ومعقدة توتي ثمارها فقط في الأمد البعيد. أما في المدى المباشر فإن الفضل للبرامج لا تكتسب مصداقية وجدية في أعين الرأي العام ما لم تستند إلى قوى جماهيرية وملائية تحملها وتجعل منها عاملاً فاعلاً في مجرى الصراع الراهن. إن التثمرزم والتمزق في معسكر اليسار يطل إمكاناتية إيجاد حل مباشر لهذه المعضلة. لذلك فإن بناء قوة جماهيرية تبرز بديلاً ديمقراطياً ذا مصداقية في المدى المباشر يطرح بإلحاح ضرورة وحدة قوى اليسار على أسس تمكن من إعادة تعبئة وتفعيل التيار الجماهيري الديمقراطي الطامعي الواسع الذي هو الآن محيّد عن الفعل السياسي بسبب غياب البديل الملموس الذي يمكن أن يلتف حوله.

ولكن دون هذه الوحدة صعوبات ومعوقات جمة، يبدو لأول وهلة أن أبرزها التباين في رؤية الواقع الجديد وما يشق منه من استخلاصات برنامجية، وبخاصة

الاختلاف في الموقف من اتفاقيات أوسلو واشتغاله التكتيكية فيما يخص العلاقة بالسلطة وبالمؤسسة الرسمية لمنظمة التحرير. ولكن، دون التقليل من أهمية الخلاف البرنامجي، ففي رأبي أن العقبة الحقيقية التي تعرقل إيجاد صيغة تتيج حل هذا الخلاف، أو تجاوزه، هو قوة الاستمرارية التي تكتسبها، بخاصة على للصعيدين القيادي والأكاديمي، البنى القديمة المتكسمة بما تؤمنه من امتيازات معنوية، وأحياناً مصلحية. إن التطورات الجارية، بعد أن دخلت مسيرة أوسلو في مأزق مستفحل واتضحت تمكسكاتها السلبية على قضية الشعب ومصلحته، تدفع باتجاه تقليص مساحة الخلاف البرنامجي والتكتيكي وترسي أسس موضوعياً لتجاوزه. ولكن هذا أن يكون كافياً لدفع عملية الوحدة بين قوى اليسار. فإذا قلصنا الدائرة قليلاً ونظرنا إلى مشروع الوحدة بين الجبهتين الديمقراطية والشمسية لوجدنا أن التباين البرنامجي، وبخاصة في الموقف من أوسلو واشتغاله التكتيكية، هو أضيق مساحة وكان تم، فعلاً، التوصل إلى حلول له وصورغ وثيقة برنامجية مشتركة في صيف ١٩٩٤ عرفت آنذاك باسم «برنامج الخلاص الوطني». ولكن ذلك لم يسهل تجاوز العقبات اللبنيوية التي أعقلت مسيرة الوحدة.

لذلك نستطيع أن نرى أن دفع مسيرة الوحدة لقوى اليسار هو واحد من أبرز استحقاقات التجديد التي تواجهها هذه القوى، وأن العقبات الحقيقية التي تقف دون التصدي لهذا الاستحقاق هي نفسها التي تعرقل عملية التجديد لكل من هذه القوى على انفراد في مراكز المجالات البرنامجية واللبنيوية.

هل يمكن للتفكير بصيغ تتيج تجاوز هذه العقبات؟ من الزلوية للنظرية، نعم، بلا شك، وبخاصة أننا لا نتحدث عن وحدة انتمالية كلمة في إطار حزب واحد. إن إمكانية انتماج قوى اليسار في حزب ديمقراطي موحد هي في المدى المرئي إمكانية غير واقعية لما تتطلبه من حل مسبق لمساحات أوسع من التباينات الفكرية والبرنامجية التي لا يجوز الاستخفاف بأهميتها عندما يتطرق الأمر باندماج حزبين أو أكثر، وبخاصة أن بعض هذه التباينات يتعلق بأسس البناء الحزبي والمبادئ التي تحكم العلاقات داخل صفوف الحزب. ولكن دون مستوى الاندماج ثمة صيغ عديدة للوحدة

التي تحترم للتنوع والتعددية ولا تلغيها بصورة لادوية أو قسرية. أبرز هذه الصيغ، على سبيل المثال، إقامة كيان (أو إطار) سياسي جبهوي، يتمتع بشخصية سياسية وتنظيمية قائمة بذاتها بمعزل عن أي من مكوناته وعناصره، تخترط فيه الأحزاب وللفصائل اليسارية القائمة مع احتفاظ كل منها باستقلاله الفكري والتنظيمي، وحقه في التعبير المستقل عن مواقفه في قضايا الخلاف، ويكون مفتوحاً لانتماء لية مجموعات أخرى أو أفراد يوافقون على برنامجه، تتشكل هيئته القيادية على جميع المستويات، على أساس يجمع بين تمثيل الحد الأدنى للقوى المكونة وبين الانتخاب الديمقراطي للحر من القاعدة إلى القمة والذي تتاح للمشاركة فيه لجميع الأعضاء، حزيبين ولا حزيبين، وفق قاعدة التمثيل للنسبي.

ليس سرا أن حواراً يدور، منذ فترة، بين عدد من القوى لبلورة أرضية سياسية وتنظيمية مشتركة تصلح أساساً لإشياء مثل هذا الإطار الذي يمكن أن يتخذ شكل تحالف، أو تجمع، أو «قطب» ديمقراطي، ولكن هذا الحوار ما يزال يقف عند عتبة التباين البرنامجي - السياسي حول وظيفة هذا الإطار، مفهومه، وموقعه في ساحة الصراع الدائر، فضلاً عن الاختلاف في الموقف من اتفاق أو سولو، ومن السلطة الموسسة الرسمية لمنظمة التحرير. في هذا الميلاق، لا مناص من للتشديد على النقاط التالية:

**أولاً :** أن الإطار المنشود لا ينبغي أن يكون تجمعاً يقتصر على فصائل اليسار القائمة. إنه، في تلك الحال، سيفقد جزءاً حيوياً من وظيفته ومغزاه. إن قوى اليسار المنظمة يمكن أن تشكل نواة هذا الإطار، وبفعل وجودها الجماهيري المنظم يمكن أن تكون ركائز تنظيمية لاطلاقه ولنشاطه. ولكن هذا الإطار يكتسب مغزاه، وبلي وظيفته، فقط إذا اتخذ صيغة تجمع ديمقراطي منفتح يتسع لكل مكونات وعناصر التيار الوطني الديمقراطي العلماني الواسع في مجتمعنا والذي ... رغم اتساعه - لا يجد الآن قناة أو سبيلاً للفعل السياسي.

**ثانياً :** إذا أريد لهذا الإطار أن يشق طريقاً ثالثاً يتجاوز الاستقطاب القائم في ساحات السياسة، فإن عليه أن يقف في موقع التمايز والاستقلال عن كلا القطبين

الأخرين. وهذا يعني، بخاصة، أن الموقع الطبيعي للقطب الديمقراطي هو في المعارضة، وليس في المشاركة في السلطة، ولكن: المعارضة التي تقدم بديلاً ملموساً لنهج السلطة القائمة سواء في الشأن الوطني (بما في ذلك التفاوضي) أو في الشأن الديمقراطي والاجتماعي. إن هذا الموقع هو، في حقيقة الأمر، وحده القادر على التعبير عن مصالح وطموحت القوى الاجتماعية التي تشكل المضمون الجماهيري لهذا «القطب»، عن مصالح وطموحت التيار الوطني الديمقراطي الواسع الذي يسعى لتطويعه، التيار الذي ين من، وتحقق مصالحه بفعل، سياسات الاستسلام والتفريط على الصعيد الوطني، وممارسات الاستبداد والتجاوزات البوليسية على الصعيد السياسي الداخلي، ونهج التبعية والفساد والمحابة لرأس المال الطفيلي والتكمبرلنوري على الصعيد الاقتصادي، وممارسات الرجعية والتخلف والتمييز (بما في ذلك ضد المرأة) على الصعيد الاجتماعي والتربوي الحضاري. لكي يعبر «القطب» الديمقراطي المنشود عن مصالح هذا التيار، في مواجهة هذه الممارسات، فإن عليه يكون بديلاً ديمقراطياً للسلطة القائمة، لا شريكاً لها أو غطاء لممارستها.

[يبرز هنا، منطقياً، التساؤل التالي: إذا كنت تطرح نفسك بديلاً ديمقراطياً للسلطة القائمة، ألا يعني ذلك أنك تسعى لتولي السلطة بدلاً منها؟ للوهلة الأولى يبدو هذا التساؤل منطقياً. ولكن، في حقيقة الأمر، يتجاهل عنصراً رئيسياً من العناصر المشكلة للواقع الراهن هو أننا ما نزال في مرحلة للنضال من أجل لتحرير الوطني. ففي دولة مستقلة ذات سيادة لا جدال في أن على أي قوى ديمقراطية جادة أن تسعى لتولي السلطة كأداة رئيسية لتنفيذ برنامجها. ولكن في واقعنا الراهن، في ظل استمرار تحكم الاحتلال، وفي ظل القيود والاملاءات المجحفة التي تفرضها الاحتلال على سلطة الحكم الذاتي، وهي قيود تكبل تلك السلطة بأغلال التبعية وتحد على نحو جوهري من قدرتها (أي يكن الحزب الذي يتولاها) على خدمة مصالح شعبها أو إيجاد الطول الشافية للمعضلات التي يعاني منها المجتمع، في ظل هذا الوضع فإن تولي السلطة من قبل قوة ديمقراطية جنرية، ووطنية حازمة، هو أولاً خيار غير واقعي وغير قابل للتنفيذ ولا تسمح به المعادلة القائمة في ظل استمرار الاحتلال والاحتفالت المجحفة،

وهو ثانيا لا يشكل سبيلا لخدمة مصالح الجماهير وتلبية طموحاتها (وهي الهدف من وراء السعي إلى السلطة)، ما لم يكن في سياق عملية التحرر من قيود الاتفاقات المجحفة والخلاص من الاحتلال ونيل الاستقلال والسيدة الوطنية. إن قوة ديمقراطية جادة تشوه نفسها وتسيء إلى مصداقيتها إذا سعت إلى تولي السلطة في إطار احترام قواعد اللعبة التي ترسمها لتفقيت الحكم الذاتي بما تفرضه عليها من قيود والتزامات مجحفة في مختلف المجالات الأمنية والتفاوضية والاقتصادية. ولكن هذا الخيال يصبح ممكنا في سياق استراتيجية نضالية تستهدف تحطيم قواعد اللعبة والتحرر من قيود هذه الاتفاقيات ونبد الالتزامات المذلة التي تفرضها وتمهيد الطريق لاستعادة السيدة الوطنية للكلمة].

**ثالثاً :** إن الإطار الديمقراطي المنشود، كي يحتل موقعه كتيار رئيسي في الحركة الوطنية للشعب الفلسطيني، يجب أن يعبر - في برنامجه كما في بنيته التنظيمية - عن وحدة الشعب الفلسطيني بكافة تجمعاته في الوطن كما في الشتات. إن التيار الوطني الديمقراطي يجب أن يكون إطاراً موحداً في الداخل والخارج، وأن يشمل نشاطه تجمعات الشتات إلى جانب الوطن، مع الأخذ بعين الاعتبار تبين للظروف وشروط العمل بما يمليه ذلك من تمايز في البرامج الملموسة في كل موقع ومن مرونة في أشكال التنظيم.

**رابعاً :** إن البنية التنظيمية ونمط العلاقات الداخلية للإطار المنشود يجب أن تكون ديمقراطية تماماً: الانتخاب الدوري (السنوي) لجميع الهيئات من أدنى إلى أعلى وعلى قاعدة التمثيل النسبي، استفتاء جميع الأعضاء على أية تحديلات جوهرية في البرامج أو في السياسات المتبعة، المواقف اللازمة للإطار تتقرر - بأغلبية معينة - من قبل هيئته المنتخبة مع حق أي من القوى أو الشخصيات المنخرطة فيه في التعبير المعن عن رأيها في قضايا الخلاف.

نحن على قناعة أن توجه قوى اليسار الديمقراطي نحو الوحدة على هذه الأسس التي تتيح حشد وتفعيل التيار الجماهيري الوطني الديمقراطي العلماني المعريض والواسع في مجتمعنا، سيكون أحد عوامل تجاوز الأزمة. البعض قد

يرى في هذا هروبا إلى الأمل، أو تصديرا للأزمة التي يعانيها كل فصيل على حدة نحو الإطار الموحد الأوسع الذي يعتقد البعض أنه سيكون هكذا تجميعا للأزمات بدلا من مدخل لتجاوزها. ولكن هذا الاعتقاد يفترض أن «الأزمة» هي مرض معد يجدر بكل جسم من أجسام اليسار أن يشفي نفسه منه قبل الانتقال إلى الإطار الأوسع. والحال أن هذا الافتراض ليس علميا. فالأزمة ليست مرضا معديا بل هي تناقض: تناقض بين القديم والجديد أحد أبرز عناصر التناقض بين الحاجات والقدرات. الحاجة إلى أداء دور فاعل في المجتمع ومؤثر في مجرى الصراع الراهن، بما يكسب البرنامج المتجدد مصداقية ووزنا وقدرة على جذب الجماهير، هذه الحاجة تتناقض مع محدودية القدرات الذاتية لكل فصيل من فصائل اليسار. وأحد أنجع الوسائل لحل هذا التناقض هو تنمية الطاقات الذاتية عبر الوحدة، الوحدة التي يمكن أن تشكل رافعة هامة تساعد في تجاوز الأزمة.

ولكن في غياب الإمكانية المباشرة لذلك، ما للعمل؟ من السهل أن يتم إصدار أحكام بالإعدام أو بالعقم على كل ما هو قائم والحديث عن ضرورة ولادة شيء جديد. ولكن هذا هو في الواقع موقف انتقاري (هروبي) قوامه الانسحاب من ميدان العمل السياسي المنظم بانتظار ولادة الجديد الذي لا أحد يقول لنا كيف ومتى سيأتي. وثمة سؤال ملموس يطرح نفسه بهذا الشأن: هذا العدد الواسع (نسبيًا) من المحتجين على أحزابهم والداعين إلى بديل جديد لماذا لم يتجسوا حتى الآن في ترجمة هذه الدعوة وبناء إطار قادر على شق طريق يتجاوز الأزمة؟

ثمة في الواقع المائلة أملنا ما يشير إلى افتقاد مقومات نشوء أحزاب جديدة ذات تأثير جدي. المسألة المطروحة، إذن، هي تجديد الأحزاب القائمة، إلى جانب مواصلة العمل والحوار من أجل بلورة للصيغ التي تسمح بتوحيد قوى اليسار. ذلك هو الخيار الملموس المتاح لكل من يريد الانتقال من حيز الكلام المكرر عن ضرورة ولادة الجديد، إلى حيز العمل الجدي من أجل بناء الجديد، حجرا حجرا  
حجر ومدمكاً فوق مدمك ■

١٩٩٨ / ١٠ / ٢٢





## فهرس

☆ قبل القراءة	٥
☆ المرحلة الانتقالية على ابواب عامها الأخير	٧
• الفصل الأول: المسار المتعثر للتسوية	١١
• الفصل الثاني: المصلحة الفلسطينية - م.ت.ف.	٥٥
• الفصل الثالث: اتجاهات العمل	٩١
☆ في قضايا البناء المجتمعي والديمقراطي	١٣١
• حول مشروع قانون الأحزاب السياسية	١٣٥
• نص مشروع قانون الأحزاب	١٥١
• في تجربة لعلاقة بين المجلس التشريعي والسلطة الفلسطينية	١٦١
• أي تنمية لفلسطين ؟	١٦٩
☆ اليسار الفلسطيني	١٨٣
• الضرورة الوطنية ومسؤوليات اليسار الفلسطيني	١٨٧
• وحدة القوى الديمقراطية	١٩٩
• مشروع الاتحاد الجبهوي	٢٠٩
• القطب الثالث: للتجربة والأفاق	٢٢٣
• اليسار الفلسطيني: متغيرات المرحلة واستحقاقات التجديد	٢٣٧
☆ الفهرس	٢٥٥







## هذا الكتاب

ومن أبرز تداعيات العام الخامس من حياة اتفاق أوسلو، أنه فضلاً عن كونه يعيش العام الأخير من مرحلته الانتقالية، قاد إلى قيام سلطة فلسطينية على أجزاء من الضفة والقطاع، الأمر الذي أدخل على برنامج الحركة الوطنية الفلسطينية تعديلاً جوهرياً. فمن جهة لا زالت تعيش مرحلة التحرر الوطني، إلى أن يحمل الاحتلال عصاه ويرحل. ومن جهة أخرى ادخلت على برنامجها من التعديل بما يستجيب للنضالات الشعبية المطالبة والديمقراطية في مواجهة السلطة القائمة، وصوناً للحقوق الاجتماعية والديمقراطية للمواطن الفلسطيني، بما في ذلك حقه في بناء مؤسسات المجتمع المدني.

الناشر

خمس سنوات على اتفاق أوسلو